محمد جواد مغنيّة

معاركه ومساجلاته العلميّة

علي المحرقي

دار المحجة البيضاء

محمد جواد مغنية

معاركه ومساجلاته العلمية



محمد جواد مغنية

معاركه ومساجلاته العلمية

علي المحرقي

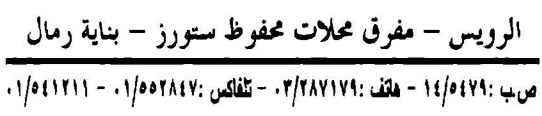
دار المحجة البيضاء

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ _ ٢٠١١م






الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - ٠١/٥٤١٢١١

E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com
info@daralmahaja.com

الإهداء

لا أجد من يستحق أن أهديه هذا الكتاب خيراً من الأستاذة الفاضلة "أم ضياء" مديرة مكتبة مدينة عيسى العامة، إذ لولاها ولولا جهودها معي، وتعاونها الصادق لما أنجزت هذا الكتاب، حيث وفّرت لي كل ما أحتاجه من دوريات ومراجع، ومجلات قديمة، وكانت معي كريمة غاية الكرم، وقد فتحت لي خزانة المكتبة أنهل منها حيث أشاء.. فعرفاناً بكرمها وجهدها وتعاونها وسجاياها الطيبة.. أهديها هذا الكتاب.

الشيخ محمود شلتوت

"مجلة رسالة الإسلام"

هذه معركة علمية دارت رحاها على صفحات مجلة "رسالة الإسلام"، المجلة التي أصدرتها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة.. وهي معركة علمية امتازت بالهدوء، وبالاحترام المتبادل بين الشيخ محمد جواد مغنية من جهة، والقائمين على إدارة المجلة من جهة أخرى، وكانت المعركة نموذجاً رفيعاً للسجال العلمي النظيف، والقائم على الاختلاف في وجهات النظر، والاجتهاد في تحليل النص الديني، واللجوء للعبارات المؤدبة النظيفة، والاحتفاظ بمكانة كل طرف، على الرغم من التباين في الفكر حول مسألة فقهية.

ابتدأت المعركة حين نشر الشيخ محمود شلتوت (١٨٩٣ – ١٩٦٣م) مقالاً بمناسبة موسم الحج بعنوان "حكم الشريعة في استبدال النقد بالهدي" وذلك رداً على سؤال تردد على ألسنة الناس في هذا العام

بمناسبة موسم الحج، والسؤال نفسه يتردد في كل عام في الشهر ذاته، وقد تجدد الحديث عنه هذا الشهر في الصحف والأندية العلمية، ووجه فيه استفتاء إلى العلماء، والسؤال هو: هل يجوز استبدال النقد بالهدي في الحج ؟ فأجاب عنه فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمود شلتوت، وقد نشر المقال في المجلة، العدد: ٤ السنة الأولى، ذو الحجة ١٣٦٨هـ، الموافق أكتوبر ١٩٤٩م، ص: ٣٦٥ من المجلد الأول من "رسالة الإسلام".

إجابة الشيخ شلتوت عن السؤال أثارت الشيخ محمد جواد مغنية، ووجد فيها مساحة من الاختلاف المشروع مع شلتوت، وطرح تباين وجهات النظر حول هذه المسألة الشائكة، مما دفعه لأن يكتب مقالاً في الرد عليه، وينشر في المجلة نفسها، وذلك في العدد ٥، المجلد ٢، السنة ٢ يناير ١٩٥٠م، بعنوان "هل تعبدنا الشرع بالهدي"، والمنشور ص: ٦٦.. هذا المقال كان مثار سجال علمي بين الشيخ محمد جواد مغنية، وبين رئاسة تحرير المجلة، ثم تتالت المقالات والردود. ويلاحظ هنا أن مقال الشيخ مغنية يعد أول مساهمة علمية له في المجلة، ثم تتابعت مشاركاته فيها حتى بلغت ٣٣ مقالاً، ومع أن الشيخ مغنية كتب مقاله في الرد على الشيخ شلتوت، إلا أن الأخير التزم الصمت، ولم يرد أو يعقب، وكانت الردود على مغنية كلها من قبل القائمين على إدارة المجلة، وليست من شلتوت نفسه! لذا لم تتضح لنا رؤيته في ما كتبه مغنية من نقد على مقاله، وإن كنا نتصور أنها لن تخرج على ما كتبه الناقدون والرادون على مغنية.

البدايـــة

البداية كانت مع فتوى شلتوت، أو رده على تساؤلات القراء حول استبدال النقد بالهدى في الحج، فكتب في العدد ٤ السنة ١ ص: ٣٦٥ التالي:

"   **حكم الشريعة في استبدال النقد بالهدي**

هل يجوز استبدال النقد بالهدي في الحج ؟ سؤال يتردد على ألسنة الناس كلما أظلهم موسم الحج ؛ وقد تجدد الحديث عنه هذا الشهر في الصحف والأندية العلمية، ووجه فيه استفتاء إلى العلماء، فأجاب عنه فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء بالأزهر، ومفسر القرآن الكريم بهذه المجلة، وقد رأينا أن ننشر فتواه على العالم تسجيلاً لها، وتعميماً للنفع بها.

قال الله تعالى: "وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله، فمن كان منكم مريضاً، أوبه أذى من رأسه، ففدية من صيام أو صدقة أو نسك، فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم". وقال تعالى: "وأذّن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير" وقال تعالى: "يا

أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم، ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم، يحكم به ذوا عدل منكم، هدياً بالغ الكعبة، أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً" وقال تعالى: "والبدن جعلناها لكم من شعائر الله، لكم فيها خير، فاذكروا اسم الله عليها صواف، فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر، كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون وقال تعالى: "ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب، لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق" وقال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله، ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد، ولا آمين البيت الحرام".

بهذه الآيات الكريمة، وبما صح من أحاديث الأضحية، تقرر في الإسلام أن إراقة الدم نوع من أنواع القربى إلى الله، وأن هذه القربى لا تقوم إلا بذبح الحيوان وإراقة دمه، وأن التصدق بثمنه لا يغني عند الله موقع القبول في القيام بهذا المطلوب.

وقد تضمنت الآيات الكريمة النص على الهدي تارة على سبيل التعيين دون أن يكون له بدل، وتارة على سبيل التعيين مع الالتجاء إلى البدل عند العجز عن الهدي، وثالثة على سبيل التخيير بينه وبين غيره.

كما تضمنت أن مكان الذبح فيما وجب ذبحه هو الحرم "حتى يبلغ الهدي محله" "ثم محلها إلى البيت العتيق" "هدياً بالغ الكعبة" وكذلك تضمنت اعتبار البدن والذبائح في هذه الأماكن من شعائر الله

التي تجب المحافظة عليها، ولا يصح التهاون فيها أو إغفالها، وحسبنا "لا تحلوا شعائر الله" والشعائر هي العلامات الواضحة الظاهرة التي اعتبرها الدين مظهراً من المظاهر العامة، وهذا لا يتحقق إلا بعمل ظاهر يراه الناس في مناسبات خاصة، وإذا أردت زيادة في الإيضاح، فانظر إلى موقف الشريعة من الأذان، إذ اعتبرته شعيرة من شعائر الدين، يقاتل أهل القرية أو المدينة على تركها وإن لم تكن من الفرائض.

ألا وإن للشعائر في نظر الإسلام مكانة الفروض المقدسة، وعلى هذا اتفقت كلمة الفقهاء في ذبائح الحج، ولم نر لواحد منهم خلافاً في ذلك، نزولاً على حكم هذه الآيات الصريحة الواضحة، وتحقيقاً للغرض المقصود، وهو التقرب إلى الله بإراقة الدم، ولله سبحانه وتعالى أن يتعبد عباده بما يشاء: بما يدركون حكمته، وبما لا يدركون، وما كان اختلاف الفرائض في عدد الركعات والكيفيات وتحديد الأوقات، واختلاف مقادير الزكاة، والكفّارات، وسائر ما دخله العد، أو اعتبرت فيه الكيفية إلا نوعاً من هذا التعبد الذي يتجلى فيه بوضوح مقتضى العبودية الحقّة، وهو الامتثال لأمر الرب الحكيم، عُقل معناه أو لم يُعقل. والعلماء يذكرون في هذا المقام أن هذه القربة تذكر بحادثة الفداء الذي حصل لإبراهيم الخليل وولده عليهما السلام، وتنبه النفوس المؤمنة إلى مبدأ التضحية في سبيل الله وطاعته بأعز شيء لديها "وفديناه بذبح عظيم".

على أن في العمل بهذه القربة سراً اقتصادياً يرجع إلى سكان البادية، ولعلّه من مصداق دعوة أبيهم إبراهيم حين قال: "ربنا إني

أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون" ذلك أن الماشية رأس مال أهل البادية، وموسم الحج هو السوق التي تنفق فيه هذه السلعة، عن رغبة لا مشقة فيها، وبذا يحصلون على أرزاقهم من أعمالهم ومن ثمن أموالهم دون أن يتعرضوا لذل السؤال أو يترقبوا المن والعطاء.

من هذا يتضح جلياً أنه لا يجوز للمسلمين أن يفكروا في استبدال النقود بالهدي أو الأضاحي التي طلبها الشارع بذاتها، إقامة للتصدق بثمنها مقامها، إذ ليس القصد هو التصدق وإنما القصد – كما قلنا – التقرب بها نفسها، وإننا لو أبحنا لأنفسنا هذا النحو من التفكير – بناء على ما نظن من حكم للتشريع – لانفتح علينا باب التفكير في التخلي عن الأعداد والكيفيات التي طلبت في الكثير من العبادات، ولأمكن لقائل أن يقول: إن الغرض من الصلاة هو الخضوع ومراقبة الله، وهما معنيان يحصلان بالقلب، وبأي مظهر من مظاهر الخضوع والمراقبة، فليست هناك حاجة إلى ركوع أو سجود أو غيرهما من كيفيات الصلاة الخاصة! وبذلك ينفتح باب الشر على مصراعيه، ولا يقف ضرره عند حد الأضاحي وفدية الحج.

أما ما يبررون به مثل هذا التفكير من أن لحوم الذبائح تتكدس في منى، وتترك للتعفن المفسد للجو، أو للنار المذهبة للأموال، فهذه الحالة – إن صحّت – ليست ناشئة عن أصل التشريع الذي هو خير

كله، وإنما نشأت عن عدم التنظيم وعدم الإلمام بأحكام الشرع، فإن الشرع لم يطلب من كل حاج أن يذبح، ولم يوجب أن يكون الذبح – فيما يطلب فيه الذبح – في خصوص منى ولا مجزرتها، ولا في اليوم الأول من أيام النحر، فأيام النحر كلها زمن للذبح، والحرم كله مكان للذبح، والذبح لا يطلب عيناً إل في حالات مخصوصة، وما عداها فالحاج مخير بينه وبين غيره من صدقة أو صيام.

فلو عرف الحجاج أحكام الله على هذا الوجه فيما يختص بالدماء فتصدق من لم يطلب منه الذبح، وذبح من طلب منه الذبح، وفرقوا الذبح على الأماكن والأيام، ثم تخيّروا الذبيحة من غير العجاف والمرضى، وهيئوها بالسلخ والتقطيع لما كان لهذه الشكوى موضع، ولكن جرت سنتنا في التفكير أن نعد الوضع الذي جرّت إليه العادات – وإن كانت فاسدة – صورة للتشريع فنحكم عليه بالقبح، ثم نحاول التخلي عنه بالقضاء على أصله، وبذلك ندخل في باب من التغيير والتبديل في أحكام الله، ولا نلبث بعد ذلك أن نترك الشريعة كلها جانباً، باستحساننا الفاسد المبني على واقع جرّ إليه الجهل وعدم التنظيم.

وبعد: فإن الكلام في هذا الموضوع ليس وليد اليوم، بل سبق أن تحدث فيه المرحوم الهلباوي بك مع فضيلة المغفور له أستاذنا الأكبر الشيخ المراغي، فأحال فضيلته عليّ بحثه من الوجهة الفقهية الشرعية، فعدت إلى فضيلته بعد البحث الطويل بأن الفقهاء جميعاً يعتبرون التعبد

في هذه المسألة بإراقة الدماء، دون أن أرى في كلام واحد منهم ما يشير – ولو من بعيد – إلى جواز استبدال النقود بها، فاطمأن فضيلته إلى هذا وأقره، وقد عرضت على فضيلته اقتراحاً هو:

أنه على فرض تكدس اللحوم – كما يقولون بعد مراعاة الأحكام الشرعية في زمان الذبح ومكانه، وطلبه وعدم طلبه – يجب على المسلمين – وفيهم والحمد لله موسرون كثير:- أن يعملوا على استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظ هذه اللحوم وادخارها طيبة، ثم توزيعها على الفقراء المحتاجين في جميع الأقطار الإسلامية إن ضاق عنها القطر الحجازي، أو بيعها بأثمان تصرف فيما ينفع الفقراء والمساكين، أو في سبيل الله العامة، وإني أعتقد أن هذا المشروع متى كفله العاهلان العظيمان المؤمنان: عاهل مصر، وعاهل الحجاز، رأينا آثاره وانتفع الناس بثمراته في الموسم المقبل إن شاء الله.

هذا ما يجب أن ينزل عليه المسلمون في فهم أحكام دينهم، وفي تنظيم العمل بها والمحافظة عليها، والسلام على من اتبع الهدى".

محمد جواد مغنية يرد

بعد هذا المقال المنشور للشيخ محمود شلتوت كتب محمد جواد مغنية تعليقاً حوله، عارضاً فيه رأيه والذي يخالف فيه وجهة نظر الشيخ

شلتوت، محاولاً أن يستعرض رأيه ومفهومه للهدي، ومحاولة الاجتهاد فيه بما يواكب الزمن المعاصر.. وقد نشر مقاله بعنوان "هل تعبّدنا الشرع بالهدي في حال يترك فيها للفساد" ونشر في العدد ٥، الصادر في ربيع الأول ١٣٦٩هـ، الموافق يناير ١٩٥٠م، في السنة الثانية، ص: ٦٦ وهذا نصّه:

" نحن نعرف فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء، دلّتنا عليه أبحاثه القيمة التي يتمثل فيها علمه الذي لا ينضب له معين، وفهمه لأصول الإسلام وفروع الدين، واجتهاده الذي ينتقل بالقارئ خطوة فخطوة من سر إلى سر من أسرار التشريع المختلفة الألوان والتي لا يحصيها عد ولا بيان.

يعبر عن ذلك كله بأسلوب حديث سليم، وقد يستدعيه بعض الموضوعات إلى الإفاضة والتطويل بالنقل والرد نقضاً وحلاً، فيظن القارئ أنه في غنى عن ذلك.

وعلى أي الأحوال فقد فتحت أبحاثه الدينية أبواباً لقادة الدين والرجوع بهم إلى الدرس والتفكير، فله منهم الشكر ومن الله الأجر.

نشرت رسالة الإسلام الغرّاء في العدد ٤م / ١ لفضيلته جواباً عن استفتاء وجه إلى علماء الأزهر عن جواز استبدال النقد بالهدي في الحج، وقد أوحى إليّ جواب فضيلته بفكرة حول الموضوع.

وهي: هل الشارع المعصوم عن العبث تعبّد حجاج بيته الحرام بالذبح وإراقة الدماء في حالات خاصة مع فرض أن الذبيحة في تلك الحالات لا بد أن تطمر في الأرض أو تترك للتعفن، وأن الحاج يذبح بقصد التقرب إلى الله وامتثال أمره المتعلق بإراقة الدم، وأنه عازم عزماً أكيداً قبل الذبح وحينه على طمر ذبيحته أو إحراقها كما يجري ذلك في الحج كل عام، فيذبح الحاج ويدفع نقوداً لمن يقبل الهدى ويدفنه؟

حول هذه المسألة فحسب يدور كلامي في هذا المقام.

أما لو أمكن بالتقديم والتأخير شرعاً عن تلك الحالات الخاصة، أو أمكن تجفيف اللحم، أو استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظه وادخاره في غلاف يدرأ عنه الفساد ؛ فلا ينبغي لأحد الشك والتوقف في الجواز لوضوحه وبداهته، حيث يتحقق بذلك امتثال التكليف والفائدة المطلوبة، وبالجملة إن ما نتكلم عنه هو الانحصار وعدم وجود أية مندوحة عن الطمر أو الإحراق.

لا يسوغ لإنسان أن يأتي بعمل ما، قاصداً به القرب من الله سبحانه، بقصد أنه تعالى طلب الفعل منه وتعبّده به، ما لم يعلم بإحدى الطرق المشروعة أنه مأمور به من قبل الله سبحانه، وإلا كان من التشريع المحرم شرعاً وعقلاً. وبعبارة ثانية إن العبادة من الأمور التوقيفية ويشترط في صحتها قصد امتثال أمره تعالى المتعلق بالفعل المتقرب به إليه. فإذا لم يكن أمر فلا عبادة ولا تعبّد.

وتثبت أوامر الله وأحكامه بالكتاب أو السنّة قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو بالإجماع، أما الكتاب فليس في آية من آياته نص صريح على جواز أو وجوب إراقة الدماء في الحج المستلزمة ترك اللحوم للفساد، ولم يرد في رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أو فعل ذلك أو أقرّ أحداً عليه، فسياق القرآن والأحاديث واحد من وجوب الهدي في مكان وزمان معينين.

ومن المقرر أن الشارع لم يتخذ لبيان أحكامه سبيلاً غير السبيل التي سلكها الناس في التفهيم والتفهم، فقد جرت عادته في التخاطب على طريقته لأنه واحد منهم، فمتى أراد تفهيم المكلفين حكماً من الأحكام خاطبهم بلفظ ظاهر عندهم بما يريده من المعاني، وهذا الظهور الذي لا ينحصر سببه بالوضع ومعاني الحقيقة فقد يكون ناشئاً عن القرائن المقالية أو الحالية، وقد يكون سببه كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد الكلي الذي وضع له أولاً كالدابة، فإنها لكل ما دبّ من الحيوان ثم غلب على ما يركب ويحمّل.

وظهور الكلام في معناه هو الطريق الصحيح لمعرفة مرادات المتكلمين، والحجة لهم وعليهم، فإذا قال السيد – مثلاً – لخادمه اشتر لنا لحماً ولم يبين نوع اللحم فعاد الخادم من دون لحم لأنه لم يجد لحم ضأن فلا يحق للسيد لومه وتوبيخه لأنه لم يأته بدجاجة أو إوزة، كما لا يحق للخادم أن يشتري دجاجة أو إوزة، محتجاً بأن الدجاجة لحم، فغير الضأن يحتاج إلى زيادة في البيان، وحيث لم يبين فقد أراد السيد الضأن

خاصة، لأنه المفهوم من الكلام دون سواه، والمفهوم من وجـوب الهـدي أنه الذي تعورف بين الناس إمكان الأكل والإطعام منه، فلسان الـدليل الذي دلّ على وجوبه كلسان قولك: ضح، فإن النـاس تفهـم مـن هـذا الخطاب وجوب الأضحية حيث يمكن الأكل والإطعام، أما التعبد بإراقة الدماء على كل حال فبعيد عن الأذهان، تحتاج إرادته إلى زيادة في البيان، ولهذا يتساءل الناس مستغربين! هل أراد الشارع الهدي في حال ضـياع لحمه وطمره في بطن الأرض؟ والحقيقة أن الشارع لم يرد ذلك ولـو أراد لبين في قول أو فعل أو تقرير، بل إن قوله تعالى: "فكلوا منها وأطعمـوا البائس الفقير" هو تفسير لمطلوبه، وأنه أراد الهدي حيث يمكن الانتفـاع به، فيجري مجرى قول السيد لخادمه موضحاً اشـتر لحـم غـنم، ومجـرد صدق اسم الهدي على الحالـة المفروضـة لا يثبـت حكـم الـشرع، لأن الاستعمال لأعم من الظهور الكاشف عن المـراد، والعـام لا يثبـت بـه الخـاص، ولـو أصـرّ إنـسان علـى أن وجـوب الهـدي في الآيـات والروايـات يـشمل صـورة عـدم الانتفـاع بـاللحم للـزم أن يقـول أن الهدي مع عدم الانتفاع مجزئ، يحصل به امتثال التكليف الشرعي حـتى مع وجـود المندوحـة وإمكـان الانتفـاع، ولا قائـل بـذاك مـن الأولـين والآخرين.

ولا شيء مما قدمته بين يدي القـارئ، يـشعر بالاجتـهاد الـذي يفتح باب الشر والفساد، وإنما هـو تفـسير للـنص، تقتـضيه الـصناعة السليمة، وأصول المخاطبات.

أما الإجماع فقد أوجب العلماء الهدي كما أوجبته الآيات والروايات من دون تعرض لحكم الذبائح التي يترك لحمها للفساد، وسكوتهم لا يدل على الترخيص ولا على المنع، على أن المنقول من الإجماع على لسان فقيه من الفقهاء ليس بحجة، والمحصل الذي يحصله من استقراء فتاوى الفقهاء واحداً فواحداً. هذا النحو من الإجماع أحيط بقيود جعلته نادر الوجود، وبعد تمامه وتوفر الطرق لوجوده ذكر له الأصوليون شرطاً يسقطه عن الاعتبار في — الغالب — وهو أنه لو علم مستند الإجماع والأصل الذي اعتمد عليه المجمعون، يكون مستندهم هو الدليل الوحيد فينظر مستقلاً ويعمل بما يقتضيه، ونحن نعلم أن الفقهاء اعتمدوا في وجوب الهدي على ما جاء في الكتاب والسنة، وقد علمت عدم دلالتها على جواز الذبح بقصد امتثال الأمر إذا كان الذبح علة تامة وسبباً كافياً لتعفن اللحوم وفسادها.

أما جواز استبدال النقد بالهدي — في هذه الحال — أو يكون حكمها حكم فاقد الهدي، فليس ذلك من غرضنا في هذا المقام.

وإنني أختتم كلامي بما افتتحته به من الشكر لفضيلة العلامة الشيخ محمود شلتوت، والإكبار لعلمه الجم الذي يبعث النشاط ويحمل على الدرس والتفكير.

والله سبحانه المسئول أن يديمه داعياً للدين، ونصيراً للإسلام.

تعليق مجلة "رسالـــة الإسلام"

في العدد (٥) نفسه، والذي نشر فيه تعليق مغنية على رأي شلتوت، والذي أوردناه بنصه أعلاه، كتبت إدارة التحرير بعده مباشرة تعليقاً عليه، مبينة أنه لا خلاف بين الشيخين الفاضلين، وإنما هي اجتهادات في فهم النص لكل منهما، وأنهت المجلة تعليقها على رأي مغنية بشكره على أسلوبه الراقي في الجدل والنقاش العلمي.. ثم أعلنت أن الباب مفتوح على الرحب لكل من الشيخين الكريمين للتعليق، وكذلك هو مفتوح لكل باحث ليدلي بدلوه في الموضوع محل النقاش.

والالتفات إلى أدب الشيخ مغنية الراقي في الجدل والحوار العلمي النزيه والتنويه به من قبل المجلة يذكرنا بشكر القصيمي له على أسلوبه المؤدب معه في النقاش الذي دار بينهما، واحترامه وتقديره على هذا السلوك، فمغنية في حواراته ومساجلاته يلجأ دائماً للمنهج العلمي، ولا يجرّح ولا يعيب، أو يشتم خصمه.. ومع أن المجلة نوهت إلى أن باب الحوار والتعليق مفتوح للباحثين وللشيخين، مع هذا سنلاحظ أن الشيخ محمود شلتوت لم يعلق ولم يكتب رداً، ولم يدون سطراً في الرد على مغنية فيما جاء في مقاله، وإنما جاءت التعليقات من طرف واحد فقط، وهو السيخ محمد جواد مغنية، وتولّت المجلة الدفاع والرد على مغنية بدلاً منه.

نشر التعليق في العدد (٥) ص: (٦٩ – ٧١) وهذا نصّه:

"يبدو أنه لا خلاف بين الأستاذين الجليلين،أو أن الخلاف بينهما على غير الحكم الفقهي، من أنه: هل الحاصل فعلاً هو تكدس اللحوم وعدم استطاعة الاستفادة منها وضرورة طمرها أو إحراقها أو تركها للتعفن؟.

بيان ذلك أن الكلام يرجع إلى أمور:

(١) يرى فضيلة الأستاذ الشيخ شلتوت: أن إراقة الدم نوع من القربة مقصود عيناً في بعض الحالات، لا يغني عنه التصدق الذي هو نوع آخر من القرب، وإذن فلا يجوز التفكير في استبدال النقد بالهدي أو الأضاحي التي طلبها الشارع بذاتها إقامة للتصدق بثمنها مقامها.

ويرى فضيلته أيضاً أن ما يبررون به جواز الاستبدال من تكدس اللحوم وتعفنها، أو إحراقها وطمرها، إنما نشأ – إن صح – من شيئين:

أ – عدم التنظيم، وهذا يمكن تلافيه بإحدى الوسائل الحديثة في حفظ اللحوم وتجفيفها.

ب – عدم الإلمام بأحكام الشرع، الذي لم يطلب الذبح من كل حاج، ولا جعله في خصوص منى، ولا في اليوم الأول من أيام النحر، ولا فرضه عيناً في جميع الحالات. ولو فهم الناس أحكام الشرع لما حدث تكدس ولا تعفن أو طمر.

أما فضيلة الشيخ محمد جواد فيبعد المسألة عن الأحوال

العادية، ويفرضها في حالة بعينها هي انحصار الأمر في الطمر أو الإحراق وعدم وجود مندوحة أخرى. ويقول: "أما لو أمكن بالتقديم أو التأخير شرعاً عن تلك الحالات الخاصة، أو أمكن تجفيف اللحم أو استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظه وادخاره في غلاف يدرأ عنه الفساد فلا ينبغي لأحد الشك والتوقف في الجواز -- يريد في وجوب الذبح عيناً - لوضوحه وبداهته. حيث يتحقق بذلك امتثال التكليف والفائدة المطلوبة؛ وبالجملة إن ما نتكلم عنه هو الانحصار وعدم وجود أية مندوحة عن الطمر أو الإحراق".

وإذن ففضيلته متفق مع فضيلة الأستاذ الشيخ شلتوت فيما وراء هذه الصورة الفرضية.

(٢) في هذه الحالة الفرضية لا يقرر فضيلة الشيخ محمد جواد أن الأمر ينتهي إلى جواز الاستبدال لأنه يقول ما نصه: "أما جواز استبدال النقد بالهدي في هذه الحال، أو يكون حكمها حكم فاقد الهدي، فليس ذلك من غرضنا في هذا المقام" ويشير الأستاذ بذلك إلى أنه لا سبيل إلى القول بالاستبدال في هذه الحال لأن الاستبدال إنما يكون بنص من الشارع ولا نص، فأقصى ما يقال في هذه الحالة هو سقوط الهدي عن المكلف دون بدل، لأن الشارع إذا أمر بأمر ولم يمكن للمكلف تحصيله، لم يجز له أن ينتقل إلا إلى أمر قد شرع بدلاً منه، فإن لم يكن له بدل سقط، وإذن فلا قائل من الشيخين بالاستبدال في أية صورة من الصور، وكلاهما لم يبحث ما يترتب على صورة الانحصار المفروضة.

(٣) أثار فضيلة الشيخ محمد جواد موضوعاً يرجع إلى أنه: هل يدخل في مفهوم كلمة الهدي إمكان الأكل منه بطريق اللزوم العرفي حتى يقال إن الهدي المطلوب هو الهدي المتعارف بين الناس إمكان الأكل والإطعام منه؟ وأجاب بنعم، ورتب على ذلك أن الشارع حين قال أهد أو ضح، كأنه قال أهد أو ضح في الحال التي يمكن فيها الانتفاع بالأضحية أو الهدي.

والحقيقة أن الهدي هو ما يذبح للتقرب امتثالاً لأمر الله. وكونه بحيث يمكن الأكل منه أو الإطعام قد يكون شرطاً في الإجزاء، مثله كمثل اشتراط ذبحه ذبحاً موافقاً للذكاة الشرعية مثلاً، وهذا الإمكان ثابت في نفسه وإن لم يوجد من يأكل أو يُطعم، وليس اللازم نفس الأكل والإطعام، لكن قد يقال: إذا ترتب على فعل قربة من القرب ضررٌ، فهل يترجح جانب الفعل أو جانب الترك ؟ وهذا – إذا سلم الشيخان بتطبيقه في موضوعنا – لا يكون منظوراً فيه إلى تحقق مفهوم الهدي أو عدم تحققه، ولكن إلى الموازنة بين ما يترتب على الامتثال بالفعل والامتثال بالترك، ثم يرجع الكلام حينئذ إلى سقوط الهدي عن المكلف أو استبدال النقد به، وهذا ما تركه الشيخان كما قلنا.

هذا وإنا لنشكر فضيلة الأستاذ محمد جواد على أسلوبه الراقي في الجدل والنقاش ؛ والباب بعد مفتوح على الرحب لكل من صاحبي الفضيلة، ولكل باحث" .

محمد جواد مغنية يرد مرة ثانية

محمد جواد مغنية من خلال تمرسه في الكتابة الصحفية، في المجلات والصحف اليومية اكتسب القدرة على السجال، واعتاد الكتابة والرد وتبادل وجهات النظر المختلفة، ولذا نراه صاحب نفَس طويل في الجدل وطرح الرأي المخالف، وصار هذا سمة بارزة في قلمه، وفي شخصيته، على الأخص إذا لمس في خصمه روحاً علمية محبة للمعرفة، ووجد عنده التشبث بالحقيقة، والمحاولة الجادة في البحث عنها.

فبعد تعليق إدارة المجلة السابق، والذي امتاز بأدب الحوار، وباللغة العلمية الراقية، واحترام الطرف الآخر كان ذلك محفزاً لأن يكتب الشيخ معلقاً مرّة أخرى، ومبدياً رأيه من جديد في مسألة الذبائح في الحج، ويكتب في الموضوع لعله يبلغ في محاولته الثانية ما فاته في الأولى.. وبجانب هذا كانت دعوة المجلة للشيخين للتعليق حافزاً لأن يكتب مقاله الثاني في هذه المسألة.

وقد نشر المقال في العدد (٦) والصادر في جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ، الموافق أبريل ١٩٥٠م، السنة الثانية، المجلد ٢، ص: ١٧٥ وتحت العنوان السابق نفسه "هل تعبّدنا الشرع بالهدي".. وكان هذا نصُّه:

"في العدد الأول للسنة الثانية من مجلة رسالة الإسلام الغرّاء كتبت تحت هذا العنوان كلمة أوحاها إلي جواب فضيلة شيخنا الجليل

الشيخ محمود شلتوت، المنشور في العدد الرابع للسنة الأولى من هذه المجلة، وتكرم صاحب الفضيلة الأستاذ المحرر بتعليق على قولي فتح فيه باباً جديداً وجديراً بالبحث والعناية، رغبة منه في أن يتدارس ذوو الفضل الموضوع من جميع جهاته.

وإني أشكر لفضيلة الأستاذ تعليقه المفيد الذي رجع بي إلى الموضوع لعلّي أبلغ في محاولتي الثانية ما فاتني أولاً.

إذا ثبت أن الشرع الأقدس أمر بشيء، وكان ذلك الشيء المأمور به من نوع العبادة، كالصلاة، والحج وأجزائهما. فنحن ملزمون بامتثال هذا الأمر تقرباً إلى الله سبحانه، ولا يقبل منا الاعتذار عن الترك بعدم ظهور المصلحة لدينا من إتيان الفعل، لأن معنى العبادة هي العبودية لله تعالى والتسليم لأمره على كل حال، فإطاعة المخلوق لخالقه لا تتحقق إلا بهذا التسليم المطلق، سواء أعلمنا المصلحة أم جهلناها لسكوت الشرع عنها، وفي هذه الحال لا يسوغ لأحد مهما بلغت منزلته العلمية أن يستنبط المصلحة من عند نفسه، ويجعلها علة يدور مدارها الحكم وجوداً وعدماً، كما لا يسوغ له أن يهمل ما اعتبره الشرع قيد التكليف أو يعتبر ما أهمله، ومن فعل شيئاً من ذاك فقد اجتهد في قُبالة النص، وأعطى لنفسه صفة المشرع، والاجتهاد الصحيح إنما هو في استنباط الأحكام من مداركها الثابتة لا في تشريعها وإنشائها.

أما الفعل الذي تعلق به الأمر فإن لم يكن للشارع فيه حقيقة شرعية، فأمر تعيينه يعود إلى نظر المكلف وتشخيصه من غير فرق بين

المجتهد والمقلد.

هذا وإن للإنسان أن يحاول بيان المصلحة من العبادة الواجبة، ويقربها إلى الأفهام بما يتفق مع العقل، ولا يتنافى والشرع على أن لا يكون لاستنباطه أي تأثير على الحكم الشرعي إثباتاً ولا نفياً، بل إن الشرع نفسه يحتم على من له كفاية العلامة الشيخ محمود شلتوت العلمية والبيانية أن يسلك هذه السبيل المثمرة – في أيامنا هذه – لنشر الدعوة إلى الحق والدين.

وعلى هذا الأساس يرتكز تفهمي لما جاء في الكتاب والسنة من وجوب الهدي في الحج وغيره من العبادات.

أمر الشرع بالهدي، ولم يبين أن المصلحة منه هي إراقة الدماء، أو تذكر الفداء، وليس له في معنى الهدي حقيقة شرعية، فاللازم إذن أن نلحظ معنى الهدي بصرف النظر عن تعلق التكليف به، فما صدق عليه اسم الهدي قبل أن يكون مطلوباً للشرع يجب إيجاده في الخارج على ما كان عليه قبل الطلب،لأن الأمر لم يغير شيئاً من معناه، وإنما جعله واجباً يحرم على المكلف تركه وإهماله.

وإذا لم يكن إراقة الدم مطلوباً بنفسه، ولا هو علة للطلب حيث لم يرد في الشرع ما يشعر بأحدهما، فكيف يقصد به امتثال أمر الله سبحانه؟.

أما ما جرت عليه سيرة حجاج بيت الله الحرام من تسمية إراقة

الدم المستلزم للطمر أو الإحراق بالهدي، فمسبب عن الاعتقاد بأن الشرع أراد من الهدي إراقة الدم، وأن إراقة الدم هو المأمور به، والهدي جُعل سبيلاً للتعبير عنه، وهذا الاعتقاد ناشئ عن الحرص الشديد على أوامر الله التعبدية والمحافظة على امتثالها.

وتقدم منا أن المطلوب الشرعي هو الهدي، وأن إراقة الدم ليس مورداً للحكم، ولا علة له، وأنه ليس للشرع حقيقة شرعية في الهدي، وأن المفهوم منه عرفاً – بقطع النظر عن الطلب – هو ما كان هناك آكل ومطعم، كما كانت عليه الحال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

ولا حجة على المتأخر بعمل المتقدم، إذا علم أن المتقدم استند في عمله إلى آية أو رواية أو أصل لا يدل شيء منها على المعنى الذي فهمه المتقدم، بل لا تجوز – والحالة هذه – المتابعة بوجه، بعد أن ظهر الخطأ والاشتباه.

ونجد المتأخرين من علماء الشيعة الإمامية خالفوا المتقدمين منهم في كثير من مسائل الفقه، منها: (منزوحات البئر) فقد أوجب المتقدمون أن يُنزح سبعون دلواً من بئر مات فيها إنسان، وأربعون دلواً لميتة الثعلب، وسبعة لميتة الطير، وثلاثة للحية، وواحد للعصفور. مستندين إلى ما فهموه من بعض الروايات، فخالفهم المتأخرون لأنهم لم يستفيدوا من هذه الروايات الوجوب.

فالغرض أن المرجع الوحيد في تفسير معنى الهدي بقطع النظر عن الحكم هو العرف وحده، وأن العرف يفهم من معنى الهدي والأضحية وجود الآكلين، والتوزيع عليهم أيضاً، لأن الناس لو رأوا رجلاً يذبح وينحر ثم يطمر اللحم أو يحرقه، وسألوه عن ذلك فأجاب: إني أهدي أو أضحي لأنكروا عليه سالبين اسم الهدي والأضحية عن عمله.

لكن فضيلة الأستاذ المحرر فسر الهدي (بما يمكن الأكل منه أو الإطعام. وليس اللازم أن يوجد من يأكل أو يُطعم) والحق أن في تفسيره هذا صناعة وفذلكة علمية تدل على قوة في الجدل، ومقدرة على إنشاء السبل والخطوط، متى اقتضى الأمر.

وتتجلى هذه الصناعة في شرحي لفحوى كلامه، وما يرمي إليه من وراء هذا التفسير، وكأني بالأستاذ يقول: كما أن الشارع لم يطلب إراقة الدم بالذات، ولم يبين أن الإراقة هي العلة من طلبه. كذلك لم يقل الشارع: إن وجد الآكل فاهدِ، أي لم يعتبر وجود الآكل شرطاً في التكليف. كما في قوله: إن استطعت فحج، لم ويقل: إهد لأجل الأكل، أي لم يجعل الأكل علة ولا غاية لطلبه. وإذا لم يكن كل من الإراقة ووجود الآكل مطلوباً بالذات، ولا غاية للطلب تعينت الحالة الوسطى، وهي أن تكون الذبيحة قابلة للأكل، ولهذه القابلية فردان: وجود الآكل، وعدمه، وكل واحد منهما يصدق عليه المطلوب على السواء، ويتحقق بفعله

الامتثال من غير فرق بين الحالين ما دامت الذبيحة جامعة للأوصاف التي يسوغ معها الأكل.

وهذا التوجيه متين بحسب الصناعة، لكن يرجع في الحقيقة إلى العمل بإطلاق لفظ الهدي في الفرد الثاني، أي الصورة المفروضة، والتمسك بإطلاق اللفظ يرتكز على أمور ثلاثة:

(١) أن يصدق اللفظ على الفرد الذي نريد أن نثبت له الحكم الكلي، بحيث يكون هذا الكلي قابلاً للانقسام إليه وإلى غيره، كالإنسان الذي ينقسم إلى رجل وامرأة، والماء إلى ماء مطر وماء نابع، ومتى حصل الشك في صدق اللفظ وتسمية الفرد به، فلا مجال للتمسك بالإطلاق، فلو قال الشارع: أكرم عالماً، ولم نعلم أن زيداً عالم كي يجب إكرامه، أو جاهل كي لا يجب. لا يسوغ لنا التمسك بإطلاق لفظ عالم لأجل إكرام زيد، لأن خطاب أكرم عالماً يستحيل أن يكون طريقاً يستكشف منه علمية زيد، لأن تشخيص الأفراد الخارجية، وتطبيق الكلي على جزئياته ليس من شأن مشرع الأحكام، ولا من وظيفة واضع الألفاظ، ونتمسك بالإطلاق لو تأكدنا من علمية زيد، وكان بينه وبين من أوجب الإكرام جفاء وتباعد، وشككنا لذلك بأنه يريد إكرام كل عالم حتى عدوه زيد، أو لا يريده لمكان العداوة، فإذا كان الأمر على هذا، نتمسك بالإطلاق موجبين الإكرام لزيد كغيره من العلماء.

(٢) أن يكون المتكلم في صدد بيان الأحكام ومتعلقاتها وأجزائها وشرائطها، وكل ما له تأثير في مراده، أما لو كان في صدد التشريع

فحسب كقوله تعالى: "أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" الوارد لبيان أصل الوجوب من غير تعرض لبيان الأجزاء والشرائط، فيمتنع التمسك بالإطلاق.

(٣) أن لا يأتي المتكلم بقرينة متصلة أو منفصلة تصلح لصرف الظاهر عن ظاهره، والمطلق عن إطلاقه، كما لو قال: اسقني الماء، وعقب بما يدل على أنه لن يشرب ماء المطر، فالقرينة أخرجت هذا النوع من الماء عن مراد المتكلم وطلبه، فاللفظ يصدق عليه بما هو ماء بقطع النظر عن الحكم، ولا يصدق عليه بما هو مطلوب ومأمور به.

هذه شروط ثلاثة لابد من وجودها جميعاً لصحة التمسك بالإطلاق، وإثبات الحكم على جميع الأفراد، ومتى اختل واحد منها كان الدليل مهملاً بالنسبة إلى الفرد المشكوك، والشرط الأول غير متحقق فيما نحن فيه، لأنا نعلم علم اليقين أن الذبح المستلزم للطمر أو الإحراق لا يسمى هدياً في عرف الناس مع قطع النظر عن الحكم، ولا أقل من الشك في الصدق وصحة التسمية، وعليه لا يمكن التمسك بالإطلاق لأن تشخيص أن هذا الفرد من الهدي أو من غيره ليس من شأن الشارع ولا الواضع.

ولو سلمنا جدلاً أن الهدي يصدق في حالة الطمر أو الإحراق نقول: إن الشرط الثالث منتف لوجود الأمر بالأكل والإطعام في الكتاب والسنة، قال تعالى: "فكلوا منها وأطعموا" وهناك عدة روايات في هذا

المعنى، وقد نصّ الفقهاء في كتبهم على وجوب الأكل والتفريق، وبينوا مقدار ما يؤكل ويُطعَم.

فالتقرب إلى الله تعالى بالذبح مع وجود الآكل مبني على القول بأن الشرع تعبدنا بإراقة الدماء مطلقاً، ولا أثر لهذا القول في لسان الشرع، وإنما فهمه الفقهاء من الهدي المأمور به شرعاً، ومتى كانت الأفهام حجة في إثبات الدين وأحكامه؟ إن دين الله لا يصاب بالعقول.

وإذا لم يكن في البين مبدل منه لانتفاء الأمر فلا يبقى مجال للبدل والاستبدال، والأصل يقتضي البراءة لعدم وجود النص في الصورة الفرضية.

ولكن ترجح الصدقة بثمن الهدي من باب الاحتياط في الدين، على أن لا ينوي الحاج بصدقته هذه البدل عن الهدي، بل يقصد التقرب المطلق كسائر الصدقات المتمحضة لله سبحانه، ويستأنس لذلك بما أجمع عليه فقهاؤنا حيث أوجبوا على من لم يجد الأضحية أن يتصدق بثمنها.

ومن أنعم النظر فيما قدمت يعلم أن محور كلامي كان في المطلوب الشرعي، وأنه هل هو إراقة الدم أو الهدي؟ وفي الحالة الثانية هل: يصدق الهدي على الذبيحة المستلزم ذبحها لطمر لحمها أو إحراقه؟ فبحثي يرجع إذن إلى التطبيق لا غيره، فمن استصوب قولي بعد النظر والتأمل كان مستدلاً ومستقلاً في رأيه، وكنت شريكاً له في النتيجة، ومن بلغ به اجتهاده وتفكيره إلى تخطئتي كنت أيضاً شريكه في البحث والدرس، وكان مستحقاً على جهوده الاحترام والتقدير".

المجلة تعاود التعليق على رد مغنية

بعد مقال الشيخ محمد جواد مغنية السابق، والذي امتاز بالإطالة والاستفاضة، والروح الجدلية كتبت إدارة المجلة تعليقاً قالت فيه:

"نشكر لفضيلة الأستاذ الجليل ما جاد به قلمه من ثناء طويناه هو أولى به، كما نشكر له حسن تقبله لما كتبناه وما يبدو في أسلوبه من هدوء ورغبة في خدمة العلم، والوصول إلى الحق.

ولا يفوتنا أن نبشر قراءنا بما وعَدنا به فضيلته من بحث في الأصول الفقهية للشيعة الإمامية بين القديم والحديث. فلا شك أن بحثاً كهذا تدبجه يراعة كيراعته، ويمده جنان كجنانه ؛ مما يبشَّر به عشاق العلم، ورواد البحث، فمرحى مرحى!

أما موضوع الهدي فإن لدينا على ما كتبه الشيخ العلامة كلاماً، بيد أننا لا ننسى أن دخولنا بين الشيخين الجليلين كان عارضاً، فليس لنا في الموضوع أصالتهما، ولا أردنا الفصل بينهما، وإنا لنحسب أن قرّاءنا الآن لفي شوق إلى ما يقوله فضيلة أستاذنا الكبير الشيخ محمود شلتوت، ونحسب أنه مستجيب لما نرجو ويرجون إن شاء الله".

مع أن المجلة قد كتبت أن القرّاء في شوق إلى ما يقوله فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت، وحسبت أنه سيستجيب لما ترجو ويرجو القرّاء، إلا أن الشيخ مع ذلك لم يكتب أي تعليق، أو رد، أو

إشارة. لا في هذا العدد ولا الأعداد التالية، بل آثر الصمت والسكوت ومواصلة بحوثه في التفسير، والتي تنشرها المجلة تباعاً في أعدادها.. وبهذا تكون هذه المعركة العلمية، أو السجال والحوار العلمي بين الشيخين، أو بين مغنية والقائمين على إدارة تحرير المجلة قد توقف عند هذا التعليق الأخير، والذي كتبته المجلة في العدد (٦) والصادر في جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ، الموافق أبريل ١٩٥٠م، السنة الثانية، المجلد ٢، ص: ١٨٠.

ملاحظات

(١) في نهاية هذه المعركة الفكرية الهادئة بين الشيخ محمد جواد مغنية وإدارة تحرير مجلة "رسالة الإسلام" أشارت المجلة إلى أنها تبشر القرّاء بما وعد الشيخ من الكتابة والبحث في الأصول الفقهية للشيعة الإمامية بين القديم والحديث، وتكتب في هذا معلقة " ولا شك أن بحثاً كهذا تدبجه يراعة كيراعته، ويمده جنان كجنانه، مما يبشر به عشاق العلم، وروّاد البحث فمرحى مرحى!".

وكان الشيخ عند كلمته ووعده بالكتابة، والالتزام بها، فبعد هذا العدد مباشرة، وفي العدد (٧) الصادر في شهر رمضان ١٣٦٩هـ، الموافق يوليو ١٩٥٠م، العدد الثالث للسنة الثانية، وفي ص (٢٧٨) يكتب مقالاً بالعنوان نفسه "أصول الفقه للشيعة الإمامية.. بين القديم والحديث" ثم تتوالى مقالاته في المجلة حتى صدور آخر عدد منها، وهو العدد (٦٠)

والصادر في شهر أكتوبر ١٩٧٢م. وقد نشر في "رسالة الإسلام" ٣٣ مقالاً وبحثاً، تعد علامة بارزة في فكره، ومسيرته العلمية الحافلة بالعطاء، وقد امتازت بالحرية الفكرية والتجديد العلمي في مجملها، ودارت في أغلبها حول بيان أسس المذهب الشيعي الاثني عشري.

(٢) قام الشيخ مغنية بنشر مقاليه "هل تعبدنا الشرع بالهدي" مع ردود المجلة وتعليقاتها عليه، وذلك في كتابه "الإسلام مع الحياة" والصادر في عام ١٩٥٩م، أي أنه احتفظ بالمقال ٩ سنوات قبل أن ينشره في كتاب، ويلاحظ هنا أنه في الكتاب لم يدرج مقال شلتوت، كما لم يدرج أيضاً التعليق الثاني للمجلة، واكتفى بالتعليق الأول.

(٣) كان هذا المقال المنشور للشيخ محمود شلتوت، وتعليق الشيخ مغنية عليه بداية تعارف وصداقة متينة ونفيسة وصادقة جمعت بين الاثنين، وبعد ١٤عاماً من نشر ذلك المقال التقى مغنية بشلتوت في منزله في مصر، وتعانقا طويلاً، وسهرا معاً. وحول هذا اللقاء يكتب مغنية في "التجارب": "ترجع معرفتي بشيخ الأزهر المرحوم الشيخ محمود شلتوت إلى سنة ٤٩ حين ناقشت فتواه بجواز طمر الهدي وحرقه على صفحات "رسالة الإسلام" ثم جرت بيننا كتابات ومراسلات، وقرأ لي، وقرأت له.

اجتمعت بالشيخ شلتوت في داره سنة ١٩٦٣[١] فأهلّ ورحّب،

---

(١) بعد هذا اللقاء بأيام مات شلتوت عن ٧٠ عاماً، وذلك في عام ١٩٦٣م.

واستقبلني أفضل استقبال، وحين قدم لنا شراب الليمون، أبى إلا أن نشرب معاً من كأس واحد، فكان يشرب قليلاً، ويناولني الكأس، فأشرب من سؤره.. وجرى بيننا حديث الشيعة والتشيع، فأثنى وأطنب، وقال فيما قال: إن الشيعة هم الذين أسسوا الأزهر، وبقي أمداً غير قصير تدرس فيه علومهم ومذهبهم، ثم أعرض القائمون عليه عن هذا المذهب، فحرموا من نوره الساطع، وفوائده الجمة..."[١].

(٤) يبدو أن مقاليه المنشورين في "رسالة الإسلام" في التعليق على الأضاحي التي تذبح في الحج ثم تطمر في الأرض، وتترك للتعفن، قد جرّا عليه عاصفة من النقد والهجوم عليه، وذلك من قبل مجموعة من الشيوخ، وظلّ صدى رأيه واجتهاده مدة من الزمن، وبات حديث الشيوخ والمثقفين، إذ فيه نبرة جديدة، مغايرة لما سمعوه وألفوه واجتهدوا فيه.

وحول ذلك كتب الشيخ مقالة قصيرة بعنوان "الكتابة وعي والتزام" جاء فيها: "وانتهيت من مجموع ما قرأت إلى أن العالم مهما بلغت مكانته من العلم – أي علم حتى علم الدين والشريعة – لا يصلح للقيادة وتأدية رسالتها إذا وقف به علمه عند تخصصه المهني المحدود، وجهل أو تجاهل طبيعة الحياة في العصر الذي يعيش فيه، وما يجري من أحداث، ويتحكم بأهله من أوضاع وتحديات.

---

(١) ٣٠٠.

ومن أجل هذا كتبت مقالاً حول الأضاحي التي تذبح في الحج، ثم تطمر في الأرض أو تترك للتعفن، ونشر هذا المقال في مجلة "رسالة الإسلام" لدار التقريب في القاهرة بتاريخ كانون الثاني سنة ١٩٥٠ بعنوان "هل تعبدنا الشرع بالهدي في حال يترك فيها للفساد؟" وفي سنة ١٩٥١ كتبت مقالاً بعنوان "نحو فقه إسلامي في أسلوب جديد" ونشر في مجلة النشرة القضائية التي تصدرها وزارة العدل في لبنان، ودعوت في المقالين إلى إعادة النظر في بعض المسائل الفقهية على أساس المصلحة العامة، والعمل بروح النص لا بظاهره، والهدف في التشريع، فقامت قيامة الشيوخ التقليديين، وأثاروا العواصف" (التجارب ١٣١).

الشيخ عبد الغني الراجحي ومعركة "الأزهر والتعصب"

خاض الشيخ محمد جواد مغنية غمار هذه المعركة على صفحات مجلة "العرفان" اللبنانية، والتي حظيت بأكبر كم من مقالات مغنية العديدة، ونشرت له العرفان أغلب مقالاته وبحوثه، واستحوذت على النصيب الأوفى من اهتمامه..دارت هذه المعركة بينه وبين عالم فاضل من علماء الأزهر الشريف، وهو فضيلة الشيخ عبد الغني الراجحي.

وقبل أن نكتب حول تفاصيل المعركة نحب أن نشير إلى ما أشار إليه الشيخ محمد جواد مغنية نفسه. إذ كتب متحدثاً عن الشيخ عبد الغني الراجحي في ثنايا المعركة: "التقيت مع الأستاذ الراجحي لأول مرة على مائدة الصديق الكريم صاحب العرفان الأغر، ومن أغرب الصدف أن يذهب بنا الحديث في الاجتماع الأول إلى الموضوع نفسه، إلى مصر وآدابها وتعصب بعض رجالها، سألته يومذاك عن الذي بعث

الأستاذ أحمد أمين على إغفال مذهب الإمام جعفر الصادق وعدم عده مع المذاهب الإسلامية التي ذكرها، فأجاب: إنه من الجائز أن أحمد أمين لم يسمع بالمذهب الجعفري. ولست أدري كيف لم يسمع بالمذهب الذي يدين به تسعون مليوناً من المسلمين والذي هو أسبق المذاهب كلها، ثم يسمع بمذهب الثوري وأبي ثور ولا نعلم أحداً من أتباعهما اليوم؟! وكيف يجتمع هذا الجواب مع ما جاء في مقال الأزهر والتعصب من "إن غير المذاهب الأربعة تدرس في الأزهر عرضاً وينقب فيها عن أدلتها ومداركها" "[١].

كان الشيخ الراجحي في عام ١٩٤٩م مبتعثاً من قبل الأزهر إلى لبنان، وذلك أيام مشيخة محمد مأمون الشناوي (١٨٨٠ – ١٩٥٠م) الذي تولى منصب شيخ الأزهر خلفاً للشيخ مصطفى عبد الرازق عام ١٩٤٨م. وقد عمل الشناوي على زيادة البعوث الإسلامية إلى الأزهر، كما ازدادت بعثات الأزهر إلى البلاد العربية والإسلامية في عهده.

ومنذ تسلمه المشيخة سعى لتقوية ما بين الأزهر وبين العالم الإسلامي من روابط، فأوفد البعوث الإسلامية المختلفة إلى ربوع العالم الإسلامي تنشر مبادئ الإسلام والثقافة الإسلامية، وتقرب ما بين المسلمين وتعمل على إزالة الفرقة والخلاف بينهم[٢].

---

(١) العرفان: ج٢ مجلد ٣٦ ص:١٤٨. شباط١٩٤٩. ربيع الثاني ١٣٦٨هـ.

(٢) الأزهر في ألف عام: الخفاجي (١-٣٠٠) ط٢: ١٩٨٨ عالم الكتب.بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

وكانت هذه البعثة التي حضر فيها الراجحي إلى بيروت، وتعرف على صاحب العرفان، وعلى الشيخ مغنية واحدة من بينها، إذ كان مبعوثاً من قبل الأزهر إلى كلية المقاصد في صيدا.

حدثت المعركة بين مغنية والراجحي عام ١٩٤٩م، وخلّفت وراءها معركة جانبية بين الأستاذ السيد حسن الأمين الذي دخل مناصراً مغنية، وبين الأستاذ عبد المجيد قدري جميعي والذي اشترك في السجال داعماً الراجحي في المعركة، ومؤيداً ومسانداً لأفكاره حول التعصب في الأزهر، وما أثاره مغنية في مقال له.

من خلال هذه المعركة سنلاحظ على الشيخ محمد جواد مغنية تمسكه البالغ بالأسلوب المهذب في الاختلاف كعادته، ولجوئه للعبارات المنتقاة بدقة، والتي تمتاز بالهدوء والرزانة، واحترام الخصم، وتقدير الطرف المخالف كل التقدير، وإعطائه ما يستحق من الأخوة والتبجيل، وعدم الانجراف نحو التعصب والانفعال واستخدام أقذع الألفاظ، كما يحدث غالباً عند الاختلاف، والصراع الفكري، والعقائدي.

في مجلة العرفان، العدد٩ المجلد ٣٥ كتب الشيخ محمد جواد مغنية مقدمة لسلسلة مقالات متتالية ستصدر تباعاً بعنوان "من الفقه الجعفري والفقه الحنفي" في المجلة نفسها.. وفي هذه المقدمة أنكر الشيخ على جامعة الأزهر جهلها بفقه الإمامية، كما أنكر على جامعة النجف جهلها بفقه السنة. وفي هذه المقدمة حدث خطأ قاتل أثناء طباعة المجلة، أدّى هذا الخطأ إلى غضب الشيخ الراجحي ومن ثم بد اشتعال هذه

المعركة.. إذ كتب الشيخ مغنية: "وليست النجف بأقل تعصباً من شقيقها الأزهر" وحين الطباعة بدلاً من كتابة الواو كتبت همزة مكانها، فأصبحت العبارة هكذا: أليست النجف بأقل تعصباً من شقيقها الأزهر. مما أثار حفيظة الشيخ الراجحي، ودفعه لأن يكتب متسرعاً في الرد على مغنية مقالاً عنيفاً بعنوان "الأزهر والتعصب" مع أن الشيخ مغنية بعث للمجلة بتصحيح للعبارة، ونشر هذا التصحيح في ص ١٤٦٤ الجزء ١٠ مجلد ٣٥، والذي صدر وانتشر قبل أن يُنشر مقال الراجحي بأكثر من شهرين كما يقول ويؤكد مغنية أثناء المعركة.

الراجحي يبدأ المعركة

في العدد ١ المجلد ٣٦ الصادر في ربيع الأول ١٣٦٨هـ، كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩م، ص٣ نشر الراجحي مقالاً جاء تحت عنوان "الأزهر والتعصب" يرد فيه على الشيخ مغنية رميه الأزهر بالتعصب، ومن ثم يدفع عن الأزهر هذه التهمة، مثبتاً أنه على العكس من ذلك مركز للحرية الفكرية، وأنه يحارب ويمقت التعصب، ويعمل على تعليم منتسبيه حب الحقيقة والتنقيب عنها أينما كانت.. وهذا نص مقاله:

"الأزهر جامعة علمية لها طابع ديني إسلامي. والمسائل الدينية كثيراً ما تشتجر فيها الآراء وتختلف فيها الأفهام، الأمر الذي من أجله كانت النحل والمذاهب بين الأديان المختلفة وأهل الدين الواحد. هل

يعتبر هذا الأزهر في طابعه الديني الإسلامي متعصباً تعصباً أعمى؟ يأخذ نفسه بمذهب خاص وينأى بنفسه عن مذهب خاص هوى في نفسه وتحكماً في رأيه وتعصباً أعمى من غير دليل؟؟ بينما كنت أطالع في مجلة العرفان الغرّاء الجزء التاسع المجلد الخامس والثلاثون إذا بي أمام مقال قيم لفضيلة: الشيخ محمد جواد مغنية، قاضي بيروت بعنوان "الفقه الجعفري والفقه الحنفي" وإذا بي أمام فقرات منه يقول فيها: إن اختلاف المذاهب الإسلامية في الفروع أمر عادي تستسيغه الفطرة ولا يأباه الذوق والعرف، وإن الخلاف بين السنة والشيعة الإمامية كخلاف السنة فيما بينهم وعلماء الإمامية فيما بينهم، ولكن الشيء الوحيد الذي يؤاخذ عليه علماء الفريقين في عصرنا هذا هو جهل كل طائفة بفقه الأخرى. فالأزهر لا يعرف شيئاً من فقه الإمامية ولا عنه[1] أليست النجف بأقل تعصباً من شقيقها الأزهر[2] إن هذه الطريقة النابية وهذا الأسلوب الغريب إن دلّ على شيء فإنه يدل على الهجر والجفاء بين الشقيقين وعلى التعصب الأعمى حتى صدقت الآية "كل حزب بما لديهم فرحون" ومن هذه الفقرات نفهم أن الكاتب يتهم الأزهر بالتعصب.. والتعصب الأعمى! والأزهر عنده متعصب لا يعرف من فقه الإمامية ولا عنه شيئاً كذلك لا مناص من أن نفهم منها أن الكاتب

---

(١) كان من تتمة هذا التقسيم أن يقول: "والنجف لا تعرف شيئاً من فقه الأزهر ولا عنه".

(٢) لماذا كانت النجف أقل تعصباً من الأزهر ومنشأ التعصب هو جهل كل واحدة ما عند الأخرى وقد سوّى الكاتب بينهما في هذا الحكم؟

يتهم جامعة النجف بالتعصب لأنها لا تدري من فقه غير الإمامية ولا عنه شيئاً. والذي أراه – وقد يكون صواباً – أنه ليست الجامعة الأزهرية متعصبة تعصباً أعمى.. وليست الجامعة النجفية متعصبة تعصباً أعمى.. وأنه إذا كانت هناك ما قد يسميه بعض سيئي الظن تعصباً أو تحيزاً فغنما هو في مثل هذه الصيحات التي غالباً ما تكون صادرة عن حسن نية وخلوص طوية، لكنها بما فيها من تسرع منشؤه الرغبة الأكيدة في الخير تخلّف جواً من القتامة تختفي فيه الحقائق وتبدو فيه معالم الفرقة والخصومة كأنها في بشاعتها وشناعتها رؤوس الشياطين.

نعم ليس بإحدى الجامعتين تعصب، أما عن جامعة النجف فلأنني أعتقد أنها تدرس فقه الإمامية غير متعرضة للفقه الآخر بالتعييب أو التنقيص واقتصارها على ما تجيده بحكم تكوينها والبيئة التي هي فيها. ليس معناه الطعن في غيره، وادعاء أنه الحق وما عداه الباطل. وهل كتب على كل متمذهب بمذهب أن يفني عمره في تحصيل المذاهب الأخرى؟ لقد كان الأئمة أصحاب المذاهب يقلد بعضهم بعضاً، يقدر أحدهم مذهب الآخر حقّ قدره، ومراعاة الخلاف قاعدة مراعاة في المذاهب الفقهية.

أما عن الجامعة الأزهرية فإنها ليست بعيدة عن التعصب وكفى ولكنها تمقته وتحاربه وتغرس في نفوس أبنائها حب الحقيقة والتنقيب عنها والإمعان كثيراً في وجهة النظر المخالف حتى يتبين سقوطها أو اعتبارها. فعلوم الفلسفة قديمها وحديثها بما فيها من آراء تدرس بتوسع

وتعمق. والملل والنحل تدرس وتحلل ويسبر غورها على ضوء العقل والمنطق، وأشياء كثيرة من القوانين الوضعية تدرس لتقارن بالقوانين الشرعية الإسلامية العتيدة، والمذاهب الفقهية الإسلامية يدرس منها بتوسع مذاهب الأئمة الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل. وأتباع هذه المذاهب من الأزهريين أخوة متحابون لا يرمي شافعي مالكياً بالتعصب ولا يضمر حنبلي لحنفي غير الإخاء والوئام. أما غير هذه المذاهب فليست لها دراسات مستقلة بل تدرس عرضاً وينقب فيها عن مداركها وأدلتها وكيفية أخذها من القرآن والحديث وليست التبعة في الاقتصار على هذا النوع من الدراسة واقعة على عاتق الأزهر وإنما على عاتق الواقع والإمكانيات التي يسير على مقتضاها الأزهر. ولو كان الأزهر في بيئة إمامية أو تتقدم إليه عدد من الطلاب للتخصص في فقه الإمامية فإنني لا أظن أنه يتقاعس عن قبولهم وفتح صدره لهم واستدعاء علماء الإمامية للانتفاع بهم في هذا المضمار، لقد كان الأزهر وما زال حصناً للحقيقة شعاره البحث والتفكير والتحليل والتعمق لا يحبذ فكرة من غير دليل، ولا يهاجم فكرة من غير دليل، رائده في حبه أو بغضه البرهان يدور منه أينما كان في المسائل الفقهية الفرعية وفي المسائل النظرية التي تمت إلى أصول العقائد بأوثق الصلات.

لا زلت أذكر أنني حين كنت طالباً في كلية أصول الدين في عهد المرحوم الإمام المراغي شيخ الأزهر الأسبق كان يدرس لنا علوم الفلسفة دكتور تخرج من الأزهر ثم تخصص في علوم الفلسفة بإحدى جامعات برلين وكان يعرض علينا الخلاف القائم بين الفلاسفة في قدم العالم أو

حدوثه، وكان ربما بدا في نظرنا – نحن الطلاب – أنه أكثر ميلاً إلى القول بقدم العالم ذاهباً إلى أنه لا يفضي إلى الكفر، فما كان منا – نحن الطلاب – إلا أن هرعنا إلى الإدارة العامة طالبين مقابلة الشيخ الأكبر عارضين عليه هذا الموقف متململين شاكين من أن يكون بين جدران الأزهر من يرتضي القول بقدم العالم. فما كان من الأستاذ الأكبر إلا أن انتهز هذه الفرصة وأعطانا درساً لا ينسى في وجوب الأناة وسعة الصدر والترحيب بالبحث والالتجاء إلى سطوة الدليل قبل الالتجاء إلى الإدارة العامة.. ثمّ وجّه أنظارنا إلى أن دين الإسلام يحمل عناصر خلوده في تعاليمه التي تقضي بعدم الحجر على العقول، لأن العقل مهما انطلق من عقاله ينقب عن الحقيقة فإنه إن أنصف والتزم جادّة الصواب في بحثه سوف يرى في نهاية الطريق أنه هو والدين أخوان على خدمة الحقيقة متعاونان، لا كما كانت الكهنوتية المسيحية تفصل بين العقل والدين وتضرب بينهما ستاراً من العداء، وتقول في تعاليمها "اعتقد وأنت أعمى وأطفئ مصباح عقلك" وتدفع برعونتها هذه القارة الأوربية أن تفلت من ربقة الدين والتدين مما عاد على الإنسانية والكهنوتية نفسها بالشر المستطير...

نعم إن الأزهر بني أول ما بني لحساب الدعوة الفاطمية تريده أن يعمل على نشرها ويتفانى في تدعيمها فما زالت به عناية الله تلوي عنانه إلى غير ما أراد له بانوه من ضيق الفكرة وقصور النظرة والتحيز الأعمى والعصبية الهوجاء حتى صار إلى ما صار إليه من سعة الفكرة وعمق النظرة والشغف بالبحث والتنقيب عن المعرفة أياً كانت وأينما

كانت[١] وذلك من الله تدبير فوق العادة وعمل شبيه في بابه بـالمعجزات وصنيع يجعلنا إذا تأملناه لا نستغرب أن يكون الأزهر اليوم حمى العروبة والإسلام. الكعبة التي يحن إليهـا المـسلمون علـى اخـتلاف ألـسنتهم وألـوانهم في مـشارق الأرض ومغاربهـا، حـتى ليقـول بعـض البـاحثين المستشرقين: إن الإسلام تتركز مهابتـه اليـوم في ثلاثـة أشـياء: الكعبـة والقرآن والأزهر. ويقول معتمد بريطـاني في الـبلاد المـصرية في بعـض تقريراته: إن الاحتلال البريطاني لن تثبت أقدامـه في أرض مـصر مـادام الأزهر فيها. ولا أكون مبالغاً إذا قلت: إن للأزهر أثـراً كـبيراً في هـذه الروح الحماسية الفدائية التي تتقمص الجيـوش الإسـلامية المحـاربة في فلسطين، وذلك بما ينفثه في ضمائر الجماهير حين ينفذ إليها من نافـذة الوجدان الديني من حماس ويقين وإيمان بالله واليوم الآخر وذلك بواسطة وعّاظه وعلمائه المنبـثين في شـتى ميـادين الحيـاة المـتغلغلين في مختلـف الطبقات والهيئات[٢].

ليس هدفي مـن هـذا الاسـتطراد أن أحـصر الفـضل في هـذه النهضة العربية الإسلامية المباركة في الأزهر وأثره فـأكون متعـصباً لـه، جاحداً لفضل كثير من أهل الفضل في دور العلم، ومجـامع البحـث في

---

(١) لعلّ الشاعر الأديب محمد الأسمر كان يقصد مثل هـذا المعـنى في مطلـع قـصيدته الـتي يقول فيها:

أين المعز الفاطمي وجوهـــر يريان كيف اليوم صار الأزهر

(٢) بالجيش المصري العامل والمرابط أئمة ووعاظ كثيرون هم مـن خريجـي قـسم الـوعظ والإرشاد بالأزهر.

كثير من بلاد العروبة والإسلام، ولكن هدفي أن أقول إن جامعة كالأزهر هذا شأنها وأثرها لم تكن تستحق من كاتب مسلم غيور على إسلامه أن يرميها بالتعصب. والتعصب الأعمى، ولم تكن تستحق إلا التقدير والإكبار وتوجيه النصح والإرشاد في أسلوب أكثر هدوءاً وأوفر اتزاناً، سيما والاختلافات الشرعية في أحكام الفروع التي قي الحديث عنها جمح قلم الشيخ جواد حتى رمى هذه الجامعة بهذه التهمة ليست بالموضوع الخطير الذي ينتطح فيه عنزان حتى تدمى قرونهما، وإن القرآن الكريم الذي يبلغ عدد آياته نحو ستة آلاف ومائتين لا تبلغ فيه آيات الأحكام الشرعية أكثر من نحو خمسمائة آية...

إن الاختلاف في الفروع الشرعية العملية لا خطر فيه ولا ضرّ، بل هو سعة ورحمة من الله بعباده، وله مبرراته ومسوغاته المسطورة في الكتب لا نريد الإطالة بذكرها. ويروون له – فيما يروى – آثاراً كمثل قوله صلى الله عليه وسلم "اختلاف أمتي رحمة" وقوله صلى الله عليه وسلم "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم".

أما الاختلاف في الأصول والأمور النظرية الاعتقادية فكبير خطره، بعيد أثره. وفي النهي عنه وردت عدة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لعلّ شهرتها تغني عن ذكرها – أولى للكتاب والمصلحين أن يوجهوا جهودهم نحو الاختلافات الجوهرية بين فرق المسلمين في أمهات المسائل وكبريات المشاكل التي تمت إلى الاعتقادات بصلة كبيرة -. أولى لهم فأولى ثم أولى لهم فأولى أن يعملوا ما وسعهم

العمل على التقريب بين وجهات النظر، واستئصال شأفة هذه الفرقة التي جعلت من المسلم الواحد سنياً وشيعياً وأباضياً ودرزياً وسلفياً، وأوقدت بين المسلمين نيران العداوة والقتال في القديم والحديث، وغرست في نفوسهم بإحكام داء الخصام والنزاع على مرأى ومسمع من ربهم الذي يقول لنبيهم في محكم القرآن: "إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون"[١].

ثم أولى لدار التقريب بين المذاهب في القاهرة أن تعمل أوّل ما تعمل على التقريب بين وجهات النظر في هذه الأصول، أما إذا جعلت قصارى جهدها التقريب بين الأحكام الشرعية الفرعية، كأحكام الطلاق والزواج والوصية والميراث وقصر الصلاة وجمعها في السفر والحضر فإننا لسنا في مأمن أن يقول الناس عنها أنها غير ذات موضوع" انتهى.

الشيخ محمد جواد مغنية يعقب

بعد نشر المقال السابق للشيخ الراجحي، وبعد قراءة الشيخ محمد جواد مغنية له، قطع ما كان يكتب فيه من سلسلة "من الفقه الجعفري والفقه الحنفي" أو سلسلة الفقه على المذاهب الخمسة، لينبري للرد على الشيخ الراجحي فيما أثاره من نقاط خلافية في مقاله.. وكان

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٩.

رد الشيخ عليه سريعاً.

ففي العدد الثاني والصادر في ربيع الثاني ١٣٦٨هـ، الموافق شباط (فبراير) ١٩٤٩ المجلد ٣٦، نشر مغنية مقاله "بين أزهري ونجفي" ص ١٤٧، قال فيه:

"أنكرت في مقدمة الأحوال الشخصية التي نشرت في مجلة العرفان الغرّاء ج٩ م ٣٥ على جامعة النجف جهلها بفقه السنة، وعلى جامعة الأزهر جهلها بفقه الإمامية ناسباً الجامعتين معاً إلى الجفاء والتعصب، وفي ج ١ م ٣٦ من المجلة نفسها قرأت مقالاً قيماً مسهباً بعنوان الأزهر والتعصب لفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الغني الراجحي راداً على ما قلت، محاولاً نفي التعصب عن الأزهر، وكان المنتظر من فضيلته – وهو ينفي التعصب عن الأزهر وعلمائه – أن يكون في ردّه أوفر هدوءاً وأكثر اتزاناً، تاركاً التعبير بسوء الظن، وجماح القلم إلى غيره من المحافظين وصغار المتأدبين.

اللهم إلا أن نفسر أسلوبه هذا بما فسّر الكاتب به صيحات النجف والأزهر التي ظاهرها التعصب، فسرها بأنها "تسرع منشؤه الرغبة الأكيدة في الخير تخلق جواً من القتامة وتختفي فيه الحقائق وتبدو فيه معالم الفرقة والخصومة كأنها في بشاعتها وشناعتها رؤوس الشياطين" وقد تجلت في قوله هذه الحقيقة التي نطق بها "بيكون" بأجلى معانيها من "أن ما يدركه الإنسان بعقله وحواسه ليس إلا صورة لنفسه أكثر منها تصويراً للواقع" حمل الأستاذ تلك الصيحات على التسرع،

والباعث الوحيد له على هذا الحمل هو تسرعه في التعليق على قولي – وليست النجف بأقل تعصباً من شقيقها الأزهر – حين تساءل: لماذا كانت النجف أقل تعصباً من الأزهر؟ الخ. أنا لم أقل أليست النجف، وإنما قلت وليست، فجاءت الهمزة مكان الواو غلطاً مطبعياً ن صحح ونبه عليه في ص ١٤٦٤ من ج ١٠ م ٣٥ الذي صدر وانتشر قبل أن ينشر مقال الأزهر والتعصب بأكثر من شهرين على التحقيق! وقاتل الله التسرع والسرعة والإسراع والمصارعة والتعصب أيضاً.

أما قول الشيخ: إن جامعة الأزهر تدرس الفلسفة والملل والنحل والمذاهب الأربعة فهو اعتراف صحيح بقولي: "إن الأزهر لا يعرف شيئاً من فقه الإمامية ولا عنه" على أن الجامعة النجفية تدرس الفلسفة والعقائد والفقه الإمامي بحرية قصوى، لأن التعليم فيها يرتكز على أساس فتح باب الاجتهاد، فترى التلميذ يجادل أستاذه ويقف له موقف الند للند، لا يخضع لشيء سوى سلطان الحجة والدليل، ومع ذلك قلت: إن النجف لا تعرف شيئاً من فقه الأحناف ولا عنه.

ومهما كان باعث الأستاذ الراجحي فإن من يتتبع أقوال رجال الدين، ويستقرئ آثارهم بإمعان يجدها – نوعاً – غير بعيدة عن روح التعصب المشوب بشيء من الغرور، مسلمين كانوا أم مسيحيين، نجفيين أم أزهرين، أقول هذا مع الإيمان بأن الأزهر والنجف قد خرّجا عظماء لهم آثارهم الخالدة التي تستنير بها العصور، وتهتدي بها الأجيال.

ولكن لو نظرنا إلى برامج التعليم في كل من الجامعتين لألفيناها

تقوم على أساس خاص، لا على أساس الدين بمعناه الشامل الذي يرتكز على الشهادتين أصولاً، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة فروعاً، على أساس القرآن الكريم "فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين" والتوبة هنا ترك الشرك باتفاق المفسرين، فشعار الأزهر مسلم سني عقيدة وتعليماً، وشعار النجف مسلم شيعي إمامي عقيدة وتعليماً، ولا يتوهمن متوهم أني داعية إلى ترك المذاهب كلها. فإن في اختلافها أقوى باعث على النشاط والحماس في المسارعة إلى الخيرات على شريطة أن يرتكز هذا الخلاف على الخبر المشهور – للمصيب أجران، وللمخطئ أجر واحد – وإنما أخصص القول هنا في جهة الدرس والتعليم فحسب، إن هذه الطائفية في التعليم كانت عاملاً قوياً على "سوء الظن" وكان من جرّائها أن عدّ الأستاذ أحمد أمين ١٣ مذهباً للمسلمين متناسياً المذهب الجعفري[1] وأن ينسب الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أستاذ الشريعة الإسلامية بالخرطوم ينسب في كتابه

---

(١) التقيت مع الأستاذ الراجحي لأول مرة على مائدة الصديق الكريم صاحب العرفان الأغر، ومن أغرب الصدف أن يذهب بنا الحديث في الاجتماع الأول إلى الموضوع نفسه، إلى مصر وآدابها وتعصب بعض رجالها، سألته يومذاك عن الذي بغث الأستاذ أحمد أمين على إغفال مذهب الإمام جعفر الصادق وعدم عده مع المذاهب الإسلامية التي ذكرها، فأجاب: إنه من الجائز أن أحمد أمين لم يسمع بالمذهب الجعفري. ولست أدري كيف لم يسمع بالمذهب الذي يدين به تسعون مليوناً من المسلمين والذي هو أسبق المذاهب كلها، ثم يسمع بمذهب الثوري وأبي ثور ولا نعلم أحداً من أتباعهما اليوم؟! وكيف يجتمع هذا الجواب مع ما جاء في مقال الأزهر والتعصب من "إن غير المذاهب الأربعة تدرس في الأزهر عرضاً وينقب فيها عن أدلتها ومداركها".

الأحوال الشخصية القول بلزوم الشهادة على عقد الزواج إلى علماء الشريعة الإسلامية، مع أن علماء الإمامية لا يقولون بلزوم هذا الشرط، وأي بأس على المدرس في الأزهر أن يشير – ولو عرضاً – في درس الفقه إلى قول الإمامية وفي درس الأصول إلى الأصل الذي يستخرجون منه الحكم عند فقدان النص؟ وكذا القول في المدرس في النجف، فكلتا الجامعتين تدرس العقائد والفقه وأصوله مع التجرد عن كل نزعة مذهبية، كما تدرسان اللغة العربية بما هي لغة من غير نظر إلى قبيلة دون قبيلة، وهذا أدعى إلى التآخي والتقريب بين المذاهب، وأجدر بالنجف والأزهر أن تسمى كل منهما جامعة إسلامية بحق.

أما الغرور فيظهر للمتتبع في تعرض رجال الدين – نوعاً – لأشياء لا يعرفون عنها قليلاً ولا كثيراً. فقد جوّزوا لأنفسهم أن يتناولوا بالشرح والتفسير كلما[١] يمت إلى الحضارة الإسلامية بصلة ولو كان من نوع الكيمياء والطب والصناعة، والباعث لهم على هذا التطفل أنهم علماء الإسلام، وهذه من علوم الإسلام وفنونه، فيجب أن تحترم فيها آراؤهم، وتقدس أقوالهم، وإن لم يعلموا عنها شيئاً، ألم يدرسوا الفقه والأصول والعقائد والملل والنحل، وأصبحوا علماء الإسلام والمسلمين؟ وتلمس ذلك في أحاديثهم، وبعض أسماء الكتب التي يؤلفونها، والمقالات التي ينشرونها.

---

(١) الصحيح أن تكتب هكذا "كل ما" ويقصد الشيخ منها كل الذي يمت إلى الحضارة، وليس كلما الظرفية والتي تفيد التكرار!

ربما يحكم الشرع الأقدس بطهارة شيء أو نجاسته، وحلية أكله أو حرمته لغاية صحية، وما على الأزهري أو النجفي من بأس أن يكتفي بالجواب – إذا سئل عن الأسباب – بذكر الآية أو الحديث الذي استخرج منه الحكم تاركاً الجهة الصحية إلى الأطباء، لأن النجف أو الأزهر ليستا من الجامعات الطبية.

وفي عقيدتي أنه لا يسوغ لرجال الدين أن يفسروا كلما(١) جاء في القرآن الكريم بحجة أنه من عند الله، وبما أنه من عند الله فهو كتاب دين، وهم رجال الدين وعلماء المسلمين، لأن في القرآن أسراراً وحقائق في علم الفلك، والتاريخ، والطبيعة، وغيرها، فلا يسوغ – والحالة هذه – أن نرجع في تفسير الآيات المتضمنة لهذه الحقائق إلى غير أهلها الذين قضوا حياتهم في درسها وتمحيصها، كما لا يسوغ أن يفسر آيات الأحكام غير الفقهاء الذين لهم مكانتهم الدينية فقهاً وأصولاً. فجدير بالأزهر والنجف أن ينزها الطالب عن هذا التطفل، ويرشداه إلى الحقيقة الواقعة ويوجهاه التوجيه الذي يصرفه عن القول بغير علم.

وأترك الكلام عند هذا الحد وإن كان في الموضوع متسع لأكثر من ذلك شاكراً فضيلة الأستاذ الراجحي الذي مهّد لي سبيل القول فيه، مضمراً له ولنقده المحبة الخالصة والاحترام النزيه. وحبذ لو درس علماء الأزهر والنجف مشاكلنا المتصلة بحياتنا العلمية والعملية، وتناولوها بالنقد والتمحيص، وعقدوا مؤتمراً كمؤتمر الأونسكو لتنظيم السبل

---

(١) الخطأ نفسه يتكرر، والصحيح "كل ما".

والمناهج التي تخفف البلبلة والفوضى تاركين التبجح والغرور والتعصب والتسرع والتقاليد البغيضة جانباً.

بيروت محمد جواد مغنية " انتهى.

بعد هذا المقال المنشور للشيخ مغنية لا نجد رداً أو تعقيباً من الشيخ الراجحي، ربما لأنه وجد نفسه قد تسرع في كتابة مقاله الأول حين وجد الخطأ المطبعي، أو لعله وجد في مقال الشيخ أدباً ورقة وحسن بيان، أو اتفاقاً في الأفكار والرؤى، لذلك رجّح السكوت وعدم الرد.. ولكن معركة الأزهر والتعصب لم تقف عند هذا المقال، أو عند هذا الحد.. فقد تطورت حين دخلها طرفان جديدان وهما الأستاذان حسن الأمين وعبد المجيد قدري.

حسن الأمين وعبد المجيد قدري يدخلان في المساجلة

نشر الراجحي مقاله في العدد الأول، ونشر الشيخ محمد جواد مغنية مقاله في الرد عليه في العدد الثاني، وفي العدد الثالث في باب "المراسلة والمناظرة" يكتب الأستاذ حسن الأمين (١٩٠٨- ٢٠٠٢م) [١] مقالاً في الرد على الشيخ الراجحي تحت عنوان "إلى الأستاذ الراجحي" ص٣١٠ من المجلد ٣٦. جاء فيه:

---

(١) حسن الأمين هو نجل العلامة محسن الأمين صاحب أعيان الشيعة.

"أعجبت بغضبة الأستاذ الراجحي للأزهر ودفاعه عنه دفاع المخلص الناصح، وأعجبت بحميته الإسلامية تأبى عليه السكوت على كلمة نابية ترمى بها أكبر جامعة إسلامية وأقدم مدرسة عالمية، ولم أستغرب ذلك منه وهو الذي عرفته مسلماً غيوراً وعالماً مستنيراً، بل هذا ماكان منتظراً ممن هم في مثل فضل الأستاذ وحماسته، ولكنني وأنا المعجب بالأستاذ المستبشر بدفاعه المقدر لجهوده أراني في نفس الوقت مستغرباً أن يجيد بالأزهر ثم يغض من مؤسسي الأزهر، أن يدل بمكانة الأزهر ثم يعيب الذين انبثق الأزهر من تفكيرهم، وأثمر بجهادهم، وثبت بتسامحهم وسعة عقولهم ورحابة آفاقهم!..

ينقل الأستاذ عن مستشرق أن مهابة الإسلام تتركز اليوم في ثلاثة أشياء في الكعبة والقرآن والأزهر، ثم يضن على مشيد الأزهر بكلمة ثناء بل يغلو فيغمز ذلك المشيد ويطعن عليه، وينقل عن معتمد بريطاني أن الاحتلال البريطاني لن تثبت أقدامه في مصر ما دام الأزهر فيها ثم لا يترحم على الذي أمر ببناء الأزهر! .. وسواء قال المستشرق أم لم يقل، وسواء صرّح المعتمد أم لم يصرح فكلنا نؤمن أن الأزهر هو منارة الإسلام، وأن ما أدّاه وما يؤديه للعرب وللمسلمين هو أقصى ما يمكن أن تؤديه مؤسسة علمية رفيعة، فنحن هنا نتفق مع الأستاذ في منزلة الأزهر، ونتحمس معه في الدفاع عنه والغضب له، ولكن الذي نحبه للأستاذ هو أن ينصف الذين أورثونا الأزهر وأن لا يندفع في التيار الذي انفع فيه معاصرو الفاطميين ومن جاؤوا بعدهم من تشويه

محاسنهم وإنكار فضائلهم، فمعاصرو الفاطميين كانوا يخشون مزاحمتهم، والذين جاؤوا بعدهم كانوا يحاولون تبرير فظائعهم، فلم يترك الفريقان نقيصة إلا وألصقوها بهم، فهاجموهم – ظالمين – في أنسابهم وعقائدهم، ثم جاء قومٌ حسنو النية فحسبوا ذلك صحيحاً فبنوا عليه أحكامهم، حتى لقد جاء وقت يرى فيه مسلم غيور ومرشد كريم كالأستاذ الراجحي أن من معجزات الله أن ينقلب الأزهر من دعوتهم إلى دعوة غيرهم!!.

ولماذا ذلك يا أستاذنا الفاضل؟. ولماذا القول بأن بُناته أرادوا له ضيق الفكرة وقصور النظرة والتحيز الأعمى والعصبية الهوجاء؟!. أذلك من أجل أن بناته كانوا يدرسون فيه العلوم الإسلامية مجتهدين في فقهها اجتهادات اجتهد مثلها أئمة مثلهم في المسلمين؟ إذا كان الأمر كذلك فأنت إذن تسوق إلى الأزهر الحالي ما أردت أن تدفعه عنه، إنه لن يضير الأزهر الماضي أن يدرس علوم الإسلام باجتهادات فاطمية كما لا يضير الأزهر الحالي أن يدرسها باجتهادات أخرى، وكما نعتز بأزهر اليوم نعتز بأزهر الأمس، لأنه في كلا حاليه مظهر رائع للدراسات الإسلامية الواسعة.

يجب أن يحين الوقت الذي تنصف فيه القاهرة منشئيها الفاطميين، ويجب أن يدنو الزمن الذي يعرف فيه الأزهر فضل بانيه (المعز) فما عرفت عصور الإسلام بعد الخلافة الراشدة خلافة كانت كما أرادها الإسلام كخلافة الفاطميين في مصر.

يكفي الفاطميين فخراً أنهم استطاعوا في وقت تشتت فيه شمل العرب وتمزق أمر الإسلام أن ينشئوا دولة عربية وخلافة إسلامية صمدت في وجه المطامع الجارفة، ويكفي المعز أنه استطاع أن ينظم جيشاً لجباً وأسطولاً ضخماً يقفهما على حماية العروبة والإسلام، وأن ينهد لدفع (نقفور فوقاس) الثاني طاغية الروم الذي حدّثته نفسه باكتساح البلاد الإسلامية، والقضاء على الإسلام في معاقله الحصينة، حتى لقد فكّر في الوصول إلى الحجاز والاستيلاء على مكة والمدينة، ولكن الله قيّض له أسطول المعز وجيش الفاطميين، فطحناه طحناً وكبحا جماحه، وعاد مهزوماً إلى غير رجعة ولا إياب، بل يكفي المعز أنه منشئ الأزهر الذي أخرج فيمن أخرج فاضلاً كريماً ومرشداً حكيماً كالأستاذ الراجحي.

لا أحاول في هذه العجالة أن أرسم صورة تدل بعض الدلالة على ملامح الفاطميين الأمجاد فذلك يقتضي جهداً أوسع ليس في طاقتي الآن، ولكنني أريد أن أهيب بالأستاذ الراجحي وهو تلميذ الإمام العظيم المراغي خريج مصلح الإسلام الشيخ محمد عبده أن يتحر ويتحرر ثم يتوغل في دراسة العصر الفاطمي ليرى كيف أن الدنيا ظلمته وكيف أن التاريخ جار عليه وكيف أن مصر اهتضمته.

حسن الأمين " انتهى.

الأستاذ قدري يرد على الأمين

في الوقت الذي كان يرى الأستاذ حسن الأمين أن مصر قد اهتضمت الأزهر الفاطمي، وأنها ظلمته، وذلك في مقاله الآنف. في الوقت نفسه، وبعده بأسطر يكتب الأستاذ عبد المجيد قدري مدافعاً عن مصر ودورها في إنصاف الأزهر والإشادة به والكتابة عنه، ويكتب مقالاً يرد فيه على الأمين تاركاً الرد على مغنية، وذلك في ص ٣١٢ من العدد نفسه. نشر مقال الأمين ص ٣١٠ ومقال قدري بعده مباشرة ص ٣١٢ كما قلنا في باب "المراسلة والمناظرة" حيث كتب قدري:

" **الأزهر والتعصب**

تحت هذا العنوان كتب زميلي الأستاذ عبد الغني الراجحي مقالاً يدفع به التعصب عن الأزهر، ولكن ردّ عليه الأستاذان الشيخ محمد جواد مغنية والسيد حسن الأمين. وإنا سنتجاوز مقال الأستاذ مغنية لنتناول مقال الأستاذ حسن الأمين المنشور هنا بالتحليل والتعليق والنقد أيضاً.

يظن أستاذنا الجليل أن الأستاذ الراجحي عندما تجاهل مؤسسي الأزهر بالكلام أنه ينكر كل فضل للفاطميين، والواقع أننا نحن المصريين لا نستطيع أن ننكر ذلك الأثر الكبير الخالد الذي تركه الفاطميون سواء في الحضارة الإسلامية أو المصرية بنوع خاص. كما لا نستطيع أن ننكر أن عاصمة القطر المصري هي القاهرة المعزية، ولا أن الأزهر أحد آثارهم وأنهم بنوا – على حد تعبير الأستاذ – جيشاً لجباً وأسطولاً ضخماً دفع

بـه نقفـور فوقـاس الثـاني طاغيـة الـروم في عهـد الخليفـة العزيـز لا المعـز – كمـا يـرى الأسـتاذ – وأنـه دعـي للخليفـة العزيـز علـى منابر البلاد الخاضعة، ويكفي أن ننقل هنا قـول ريـني دوسـو في كتابـه histoire et religion de nosairis "كان عهد الفاطميين عهد رخاء لمصر كما كان عهد تسامح ديني لم ير مثله إلا في القليل النادر مـن عصور التاريخ الإسلامي" وأن القاهرة على عهد الفـاطميين أصـبحت المركز الرئيسي للعالم الإسلامي.

ولكني لا أستطيع أن أقف ساكتاً عندما أرى الأستاذ يتهم مصر بل الدنيا بأنها اهتضمت تـاريخ الفـاطميين وظلمتـه. فـالواقع أن هـذا العصر من تاريخنا القومي قد حظي بأكبر عناية، وأن أول أسـتاذ تخـرّج من الجامعة المصرية الحديثة خصّ تاريخ الفاطميين بأطروحته التي نال بها الدكتوراه وهي "الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجـه خاص" الدكتور حسن إبراهيم حسن. كذلك أعقبه أخوه الأستاذ علي إبراهيم حسن بأطروحته لنيل الماجستير عن "جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي" وكذلك أيضاً الدكتور زكي محمد حسن عميد كلية الآداب كتب عن آثار الفاطميين من الناحية الفنية كتابـاً قـد لا يكتـب مثله أشد المتعصبين للشيعة وعنوانه "كنوز الفاطميين" كما لا نستطيع أن ننكر مباحث الأستاذ عبد الله عنان عـن الحـاكم بـأمر الله والقـاهرة والأزهر... الخ من المؤلفات الحديثة الخاصة بتاريخ الفاطميين. أضف إلى هذا ما قامت به دور النشر والعلماء والمحققون بنشر الكتب القديمة التي تتعلق بتاريخ الفاطميين، فنشرت دار الكتب كتاب "النجوم الزاهـرة في

ملوك مصر والقاهرة" لأبي المحاسن بن تغري بروي، ونشرت أيضاً دار الكتب كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشاء"[١] لأبي العباس أحمد القلقشندي. بل إن مصر فعلت أكثر من هذا، إذ لازال شعبها يحتفل حتى الآن بالأعياد التي أدخلها الفاطميون في مصر. فمن مولد الحسين إلى أيام عاشوراء إلى مولد السيدة فاطمة ومولد السيدة زينب إلى ليلة نصف شعبان إلى مولد السيدة نفيسة.. الخ من الأعياد والمواسم، بل إن الأستاذ نفسه – كما أخبرني – يرى أن هذه الاحتفالات لا تقل روعة عما يقام لمثلها في العراق أو إيران إن لم تزد، ولكن بالرغم من هذا لا أظن أن الأستاذ جاد في نفي أن مؤسسي الأزهر أرادوا له "ضيق الفكرة وقصور النظرة والتحيز والعصبية" لأني لا أظن الأستاذ يجهل أن المعز أحلّ المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين في مناصب الدولة الهامة من الوزارة والقضاء والحسبة وجباية الخراج، وأن جوهر الصقلي حتّم على جميع موظفي الدولة أن يتبعوا أحكام المذهب الفاطمي، كما لا أظن أن الأستاذ يجهل أن الأزهر أُسس ليكون مركزاً لنشر المذهب الشيعي بل مذهب الفرقة الإسماعيلية فقط، وأنه كان يشترط في علمائه أن يكونوا من الشيعة، ألا يسمى هذا تعصباً؟ وأليس هذا تحيزاً؟ قد تكون الظروف التاريخية أجبرت الخلفاء الفاطميين على هذا. لكننا لا نستطيع أن نسمي الأشياء بغير اسمها الحقيقي.

---

(١) اسم الكتاب " صبح الأعشى في صناعة الإنشا " هكذا بدون الهمزة الأخيرة، وهذا خطأ أو سهو من الكاتب.

كلمة أخيرة أحب أن ألفت لها نظر الأستاذ بخصوص نقطة شائكة وهي مسألة نسب الفاطميين، فالواقع أننا لا نستطيع أن نجزم بصحة هذا النسب أو ننكره، فإن دي سي

De Sacy: Expose de la religion des Druzes, presede d,une introduction & de la vie du khalife Hakim – Biamr – Allah. ٢ vols (paris ١٨٣٨)

أو دي ليس اولري

De Lacy O,leary: A short history of the Fatimid Khalifate (London ١٩٢٣)

ولا الدكتور حسن بك إبراهيم حسن الفاطميون في مصر (القاهرة ١٩٣٢) استطاعوا أن يصلوا إلى نتيجة حاسمة من هذا الموضوع. فهل حقيقة ينتمي عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية إلى إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق أو إلى ميمون القدّاح المجوسي.

تلك الدعوى القديمة التي ترجع إلى عهد الخلفاء الفاطميين أنفسهم وتتمثل في رسالة الخليفة الحاكم المستنصر الأندلسي (وهو خليفة أموي) التي أرسلها إلى الخليفة العزيز يرد بها عليه" قد عرفتنا فهجوتنا ولو عرفناك لأجبناك "هذا الشك الذي يرجع إلى غلو وتطرف بعض الفاطميين إلى حد الخروج عن الدين الإسلامي. فإذا كان الأمر كذلك، فأظن أننا نحن المصريين أحق بالدفاع والتعرض لخلفائنا

الفاطميين بالتحليل والتقدير.

عبد المجيد قدري جميعي

B.A.Z.D.E " انتهى.

حسن الأمين يرد على قدري

هذا المقال لعبد المجيد قدري، والذي امتاز بالحرارة في الدفاع عن موقف مصر من الفاطميين أثار السيد حسن الأمين كثيراً، وحرّك مكامن في داخله، ودفعه دفعاً لأن يكتب مقالاً آخر للرد عليه أكثر حرارة وتدفقاً، وفيه لا يرى الأمين أية قيمة علمية للكتب التي عدّدها قدري للكتّاب المصريين والتي كتبت حول الدولة الفاطمية والفاطميين، وقبل ذلك دافع الأمين وبعقيدة راسخة عن نسب الفاطميين وصدق دعوتهم.. وكان مقاله هذا ختاماً لهذه المعركة العلمية المثيرة.

ففي العدد ٤ المجلد ٣٦ والصادر في جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ، الموافق نيسان (أبريل) ١٩٤٩م، وفي باب المجلة الثابت "المراسلة والمناظرة" ص ٤٢٩ كتب حسن الأمين مقاله "إلى الأستاذ جميعي" وجاء نص مقاله كالتالي:

"لا أحسب أن الصديق الكريم الأستاذ عبد المجيد قدري جميعي قد أتى بجديد فيما "حلّله وعلّقه وانتقده" على كلمتي الموجهة إلى الأستاذ الراجحي اللهم إلا في شيئين اثنين أحدهما ليس في الصميم،

وهو أن نقفور كان في عهد العزيز لا المعز، والثاني ما يتعلق بنسب الفاطميين وتشكيك الأستاذ في صحة هذا النسب، لذلك لن أعيد القول فيما سبق أن قلته، وأقتصر في كلامي هذا على هاتين النقطتين وما إليهما شاكراً للأستاذ تتبعه ونقده.

أما القول بأن نقفور كان في عهد العزيز لا المعز – وهو كما قلت آنفاً لا أهمية له في جوهر الموضوع – فأنا أعود فأؤكد أن نقفور كان معاصراً للمعز ثم امتدت به الحياة حتى عاصر ولده العزيز[1] وقد اشتبكت قوى المعز مع قوى نقفور بمعارك رائعة كان من أشهرها معركة "المجاز" التي آلت إلى مجزرة رومية أمنت بعدها البلاد الإسلامية، لا سيما الشام شر تهديدهم. وإلى ذلك يشير ابن هاني الأندلسي شاعر المعز:

مسحَت ثغُور الشام أدمعَها به ... ولقد تبلُّ الترب وهي هُمولُ

يومٌ عريضٌ في الفخار طـويلُ ... لا تنـقضي غررٌ له وحجولُ

وهذا البيت من قصيدة جميلة لابن هاني يذكر بها هذه المعركة العظيمة ويصف وقائعها وما انتهت إليه من نصر حاسم، ومطلعها:

وأما عن التشكيك في نسب الفاطميين فلا أحسب أن الأستاذ يمكن أن يكون جاداً في هذا التشكيك لأنه إن صحّ أن يوجد في عصر الفاطميين من منافسيهم من هاله تفوقهم وخشي على نفسه من هذا التفوق فراح يهاجمهم بشتى الأساليب ومنها الطعن في أنسابهم فإنه لا

---

(١) ابن الأثير وتبيين المعاني.

يصح اليوم أن ينساق أحد في هذه الدعاية الواهية. ولقد خان الذكاء منافسي الفاطميين بل لقد فقدوا السيطرة على أعصابهم أمام ما شهدوه من توطد أمرهم واستفحال شأنهم، فلجأوا في الطعن في أنسابهم إلى أسلوب مضحك، فهم لم يطعنوا في هذه الأنساب فحسب، ولم يشككوا الناس فيها فقط بل لقد قالوا عنهم طوراً أن نسبهم ينتهي إلى مجوسي وطوراً أنه ينتهي إلى يهودي. ولن ندلل على صحة أنسابهم بل إننا نكتفي بأن ننقل عبارة للمؤرخ الشهير "المقريزي" في هذا الموضوع نظن أن فيها غنى عن كل تدليل، قال المقريزي ما خلاصته أن بني علي بن أبي طالب كانوا إذ ذاك على غاية من وفور العدد وجلالة القدر، فما الحامل لأنصارهم على الإعراض عنهم والدعاء لابن مجوسي أو لابن يهودي وإنما جاء ذلك من قبل ضَعَفَة بني العباس عندما غصوا بمكان الفاطميين فلاذوا بتنفير الكافة منهم بإشاعة الطعن في نسبهم.

وكذلك القول فيما قاله الأستاذ عن غلو بعض الفاطميين وتطرفهم إلى حد الخروج عن الدين الإسلامي – على حد تعبير الأستاذ – فلا غلوّ ولا تطرف ولا خروج وإنما هي دعايات أحيط بها هؤلاء القوم بكل جانب، وحار منافسوهم بماذا يحاربونهم ليحدّوا من توسعهم. فمن طعن بالأنساب، إلى قدح بالعقائد، إلى مختلف ضروب القذف التي حان لنا أن نفهما اليوم على حقيقتها.

أما عن الكتب التي عددها الأستاذ ذاكراً أنها ألفت في تاريخ الفاطميين فإذا استثنينا كتاب الدكتور زكي محمد حسن فإننا لا نجد تلك الكتب متفقة مع خطورة الموضوع، فكتاب الدكتور حسن إبراهيم

تغلب عليه السطحية. ويؤسفني أنني لم أطلع على كتاب الأستاذ علي إبراهيم حسن وأما كتاب الأستاذ عبد الله عنان فهو كتاب مؤسف كل الأسف وإني أجل الأستاذ أن يستشهد به في هذا المجال. بقي هناك كتاب لم يذكره الأستاذ وهو كتاب "المعز" تأليف الأستاذ إبراهيم جلال، وهو على صغر حجمه من أحق الكتب بالتقدير والعناية.

وختاماً أكرر للأستاذين الراجحي والجميعي شكري واحترامي" انتهى.

ختام المعركة

وكان هذا المقال خاتمة المعركة، وآخر ما كتب المساجلون فيها، وقد استغرقت ٤ أشهر، بدءاً من شهر يناير حتى شهر أبريل من عام ١٩٤٩م.

ويلاحظ هنا أن المختلفين بعد ذلك اتجه كل منهم ناحية بحوثه، واستأنف الكتابة في ما كان يكتب فيه، فالشيخ مغنية استأنف الكتابة في سلسلة مقالاته حول "الفقه على المذاهب الخمسة" والشيخ الراجحي كتب بعدها مقاله "بين القاهرة وصيداء" وذلك في العدد ٣ من العام نفسه، وقد كتب تحت اسمه: الدكتور الشيخ عبد الغني الراجحي، ويظهر أنه نال الدكتوراه في هذا الشهر أو قبله بشهر. وكان مقاله هذا آخر ما عثرت عليه من مقالاته في العرفان.

أما السيد حسن الأمين فقد ماصا نشاطه في الكتابة الأدبية والعلمية لمجلة العرفان، وكانت له مقالات مستفيضة شهدتها المجلة بعد معركته هذه.. فليراجع.

بقي أن نشيد بالأسلوب المهذب، والنقاش العلمي، واللغة الراقية، وأدب الحوار الذي امتاز به كل المتحاورين في هذه المعركة، وكل من كتب فيها، فكانت الأقلام نظيفة، ونبراساً لكل من أراد أن يختلف في الرأي والنظر، سواء من قبل مغنية والأمين من جهة، أو من قبل الراجحي والجميحي من جهة أخرى.. فلهم منا كل التقدير والإجلال والثناء.

قام الشيخ محمد جواد مغنية بنشر مقاله الذي كتبه في الرد على الراجحي فيما بعد في كتابه "من ذا وذاك"، والمطبوع عام ١٩٧٩م، أي أنه احتفظ بالمقال ٣٠ سنة!!.

ستة من رجال الدين.. المعركة الأطول والأقسى

هذه المعركة تعد من أطول المعارك التي خاضها الشيخ محمد جواد مغنية، وأقساها من حيث ما كتب فيها من الأطراف المضادة للشيخ، والأقلام الناقدة، وقد تجاوزت المعركة حدود الأفكار والرؤى إلى التعرض للهجوم الشخصي، والحديث حول المثالب والتجريح.

والمدهش في المعركة أن سببها مقال قصير جداً كتبه الشيخ محمد جواد مغنية في مجلة العرفان، وهو لا يتجاوز في حجمه صفحتين فقط من صفحات المجلة، ولكن ما إن نشر المقال هذا حتى وجدنا أنه من بعده لم تهدأ ثائرة الكثيرين، ونقمة البعضً من الشيوخ على مغنية، وتتالت المقالات، وكلها — تقريباً — تطعن في الشيخ مغنية، وفي ما كتبه في ذاك المقال، والغريب أن مغنية لم يقم بالرد أو التعقيب، والتزم سياسة الصمت، وإيثار التجاهل وعدم الرد، والانشغال بكتابة المقالات المتعاقبة في المجلة بدلاً من ذلك كله، حتى اضطر صاحب العرفان إلى أن

يغلق هذا الباب، وينهي أمره إلى غير رجعة.. ونشير هنا إلى أن المقالات والردود التي لم تنشر ربما تمثل ضعف ما نشر، وكلها ردود وهجوم على الشيخ مغنية، وما خطّه قلمه في مقاله "ستة من رجال الدين".

وإذا رجعنا إلى أعداد مجلة العرفان سنجد أنه بدءاً من العدد الثاني الذي نُشر فيه مقال مغنية المذكور وحتى إنهاء وإغلاق باب السجال في العدد الثامن أن هذه الأعداد المتعاقبة والمتتالية كلها كانت تحوي موضوعاً أو ردّاً أو تعقيباً ذا صلة بمقال الشيخ، ولو أفسح مدير المجلة وصاحبها المجال للمعقبين، وفتح الباب على مصراعيه لكانت المحصلة والنتيجة عشرات المقالات في التعقيب والغضب والاستياء مما جاء في مقال مغنية.

وإلى القارئ تفاصيل ذلك المقال، وما جرّه من غضب واستياء ونقود، وتحريك ثقافي عام في الوسط الديني الجنوبي في لبنان.

أولاً: بداية المعركة

في مطلع عام ١٩٥٠م غادر ستة من علماء جبل عامل النجف بعد أن قضوا فيها سنوات مديدة من أعمارهم في الدراسة والتحصيل والبحث. وعادوا في هذا العام إلى جبل عامل ليستقروا فيها، وليخدموا أبناء بلدهم وطائفتهم. أما هؤلاء العلماء الستة فهم:

١- الشيخ عبد الكريم شمس الدين.. هاجر للنجف عام ١٣٤٩هـ الموافق ١٩٣٠م.

٢- السيد علي إبراهيم.. هاجر للنجف عام ١٣٥٦هـ الموافق ١٩٣٧م.

٣- الشيخ عبد الله نعمة.. هاجر للنجف عام ١٣٥٢هـ الموافق ١٩٣٣م.

٤- الشيخ زين العابدين شمس الدين.. هاجر للنجف عام ١٣٥٢هـ الموافق ١٩٣٣م.

٥- الشيخ علي العسيلي.. هاجر للنجف عام ١٩٣٣م.

٦- السيّد عباس أبو الحسن الموسوي.. هاجر عام ١٩٣٣م أيضاً.

عودة هؤلاء العلماء الستة إلى جبل عامل لم تكن لها أية إشارة أو تنويه في مجلة العرفان، ومرّت دون ذكر لها في صفحات هذه المجلة العريقة، ذائعة الصيت، هذا الموقف السلبي للمجلة اتجاه العلماء الستة، والصمت المطبق حيال عودتهم أثار واحداً من الشيوخ العامليين وهو الشيخ محمد رضا شمس الدين العاملي، على الأخص أن له صلة قربى بالشيخ عبد الكريم شمس الدين، مما دفعه لأن يكتب رسالة عاتبة إلى المجلة، ينقد فيها موقفها اتجاه هؤلاء العلماء الستة، وتقاعسها عن الكتابة في شأن عودتهم. وقد نشرت الرسالة في باب "بريد القرّاء" في

الجزء الأول الصادر في ربيع الأول ١٣٦٩هـ الموافق كانون الثاني (ينـاير) ١٩٥٠م، المجلد ٣٧ ص ١٠٧.

كتب شمس الدين رسالته العاتبة على المجلة من النجف، حيـث لم يزل طالباً فيها وقتذاك، وكانت رسالته كالتالي بنصها:

" أين دعوتكم للعرفان

سيدي.. غادر النجف الأشرف (في هذا العام) [١] إلى جبل عامل العلماء الأجلاء الآتية أسماؤهم:

الشيخ عبد الكريم شمس الدين، الشيخ علي العـسيلي، الـسيد علي إبـراهيم، الـشيخ زيـن العابـدين شمـس الـدين، الـشيخ عبـد الله نعمة... [٢] ولم أر أحداً كتب عن هؤلاء العلماء في مجلتكم (العرفـان) ولم تذكروا مغادرتهم النجف (على الأقل) مع أن العرفان جدير بالنشر عـن علماء بلاده وكباره لما نعهـده في صـاحب العرفـان مـن قـوة الوطنيـة والتمسك بالدين.

---

(١) بعد مراجعة مجموعة من المصادر اتضح أن الشيخ عبد الكريم عاد للبنان مـن النجـف عام ١٩٤٨م، والشيخ عبد الله نعمة ١٩٤٦، والسيد عباس أبو الحسن الموسـوي ١٩٤٨، والشيخ علي العسيلي ١٩٤٩، والسيد علي إبراهيم ١٩٤٩ أيضاً.. وهذا يعـني أن الـشيخ عبد الكريم بقي في النجف ١٨ عاماً، ونعمـة ١٣ عامـاً، والموسـوي ١٥، والعـسيلي ١٦، والسيد علي إبراهيم ١٢ عاماً.

(٢) نسي أن يورد اسم العالم السادس وهو السيد عباس الموسوي، مما يدفعه لأن يـستدرك هذا الخلل في مقال لاحق.

وجاء من جبل عامل وجبال العلويين إلى النجف الأشرف جماعة غير قليلة من الشباب النشيط، ولم أرَ من كتب عنهم أيضاً تشجيعاً وتسلية لهم حيث فارقوا الأهل والأوطان وترغيباً لغيرهم. فإن في ذلك اعتزازاً للدين والعرفان، وتأييداً للعلم والعلماء.. والسلام عليكم.. . النجف".

ثانياً: محمد جواد مغنية يكتب منوهاً في الجزء ٢ من العرفان

هذه الرسالة الموجزة واللائمة من شمس الدين حرّكت الشيخ محمد جواد مغنية أكثر مما حرّكت مدير المجلة، مما حدا به لأن يمسك قلمه ويكتب مباشرة مقاله المعنون بـ "ستة من رجال الدين" والذي أشعل فتيل معركة كانت نارها محرقة منذ نشره، ولم يتوقف تأثيره في الوسط الثقافي، نشر المقال في الجزء ٢ الصادر في ربيع الثاني ١٣٦٩هـ الموافق شباط (فبراير) ١٩٥٠م، المجلد ٣٧. وقبل أن نورد نص المقال فإن هناك حيثيات وملابسات أحاطت بذاك المقال لابدّ من إيرادها أولاً لتكتمل صورة المعركة في ذهن القارىء.

اجتمع القائد الكبير (حسب وصف الشيخ مغنية نفسه) محمد بك جواد شاعر الشعور والوجدان مع أحد هؤلاء الستة، فأوحى له هذا الاجتماع بيتاً يعادل ديواناً من الشعر حيث أعطى صورة صادقة عن

شعور الناس وعقيدتهم برجال الدين، كما رسم لنا صورة واضحة عن تفكيرهم وآرائهم. حيث قال:

بكيت على قومي ولما بلوتهم   بكيت على نفسي لأنهم قومي

هذا الموقف حين وصل إلى مسامع الشيخ محمد جواد مغنية، بجانب رسالة الشيخ شمس الدين سالفة الذكر والعاتبة على المجلة، دفعه سريعاً لأن يكتب ذلك المقال المشار إليه آنفاً، ومن ثم يبعث به إلى العرفان لينشر. ولكن يبدو أنه شعر في داخله بشعور خفي وصادق بأن هذا المقال بعباراته التي هو عليها، والتي هي وليدة اللحظة، والانفعال النابع من الحب الصادق للعلماء الدينيين من أهل الجنوب، والتبرم والضيق مما يقال عنهم ولو كان قليلاً من العبارات الناقدة والجارحة، شعر بأن فيه شيئاً من القسوة أو سوء الفهم لمقصده ونواياه، أو أنه سيجر غضباً عليه بسبب موقفه الصريح والواضح من دور العالم الديني، لذا ارتأى أنه من الأجدى أن يسحب المقال، ويكتب بدلاً منه "تعليق على العرفان" حيث يكتب فيه انطباعه حول العدد الأول، ويقوم بتضمين ذلك التعليق رأيه وانطباعه حول عودة هؤلاء العلماء الستة إلى الجنوب، والغريب أن حدسه قد صدق فيما بعد، وكان ظنه في محله.

بالفعل كتب التعليق، ومع التعليق كتب رسالة إلى صاحب العرفان يطلب منه أن يتوقف عن نشر مقاله "ستة من رجال الدين"، ولكن الرسالة وصلت متأخرة، وذلك بعد أن طبع العدد الثاني من المجلة، وفي طياته المقال، مما اضطره لأن يكتب موضحاً للقرّاء كل هذه

الملابسات، وذلك في العدد الرابع، طالباً من صاحب العرفان أن يحذف حتى تعليقه حول عودة هؤلاء الستة والذي جاء في العدد الثالث، ويرجو أن يكون في هذا التنبيه معذرة له عند القرّاء الكرام.. ولات حين مندم!

وسوف يجد القارئ كل هذه المقالات والتوضيحات مثبتة في الصفحات التالية بنصها حتى نهاية المعركة وتوقفها. وللقارئ الحصيف الحكم والترجيح بين الخصوم فيها.. فإليها:

مقال مغنية "ستة من رجال الدين"

" ستة من رجال الدين يعودون من النجف إلى بلادهم: جبل عامل

في هذه السنة عاد ستة من العامليين الذين هاجروا إلى النجف الأشرف، بعد أن أقاموا فيها أمداً طويلاً يتفقهون في الدين، لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم· عادوا إلى جبل عامل، وتفرقوا في جميع مناطقه، فمنهم من سكن في ساحا صور، وآخر في ساحل صيداء، وثالث في جبل تبنين ببنت جبيل، وبعضهم في قرى النبطية بلاد الشقيف، وإن ما كانوا فيه ليدعونا إلى احترامهم إن انتهوا إلى النتيجة التي نبتغيها من وراء هجرتهم.

ولسنا نبتغي من هؤلاء السادة أن يتقدموا بالبلاد اقتصادياً وثقافياً وصحياً. ولا أن يشقوا فيها الطرقات ويسهلوا المواصلات. ولا

أن يجروا فيها الينابيع والأنهار. لأن هذا من شطط الطلب ورعونة الطالب.

وكل ما نبتغيه هو أن يعلموا أنهم في عصر بعد أو أبعد فيه الدين عن كل ما يمت إلى نموه وتقدمه بسبب من الأسباب، وأنه لم يبق للدين عدة ولا قوة إلا هيأته وهم رجاله وقادته.

ومهما كان سبب ضعف الدين في النفوس فإن السبب الوحيد في بقاء هذا الداء واستفحاله هو عدم وجود النوابغ في رجال الدين، أقول هذا مع العلم بأن فيهم من يكتب ويخطب، ويحيط بشتى فروع الدين وأصوله، ولكن هذا غير النابغة الذي يتغلب على الظروف والعقبات، والذي يربح المعركة بعد الهزيمة، فتدخل الناس في دين الله أفواجاً، بفضل نبوغه بعد أن كادت تخرج منه دفعة واحدة.

إن بطل هذه النهضة لا وجود له بين رجال الدين – في أيامنا هذه – وإنا لنرجو أن يأذن الله بوجوده، كما أذن بوجود رجال نهضوا بالأدب بعد جموده، وتقدموا بالفلسفة بعد تأخرها، وأحيوا الصناعة بعد موتها.

لسنا نكلف هؤلاء السادة أن يكونوا أبطال هذه النهضة، وإن كنا نتمنى أن يكونوا من رجالها وفرسانها، ولكن نريد أن نلفتهم إلى أن بين تفكيرهم وتفكير الناس فروقاً واسعة شاسعة، نريد أن نلفتهم إلى ذلك لئلا يتخذوا من أنفسهم مقياساً لمعالجة الناس ومعاشرتهم.

انتقدني كثير من الإخوان المشايخ لأني أخرج أحياناً إلى المحكمة والسوق من دون عباءة، مكتفياً بالجبة والغنباز على اصطلاح العامليين، أو الزبون على اصطلاح العراقيين، واستدلوا على إنكارهم بالملازمة بين العمة الإيرانية والعباءة العربية، وعبثاً كنت أحاول إقناعهم بأن هذا أمر تألفه أذهانهم فحسب، أما سكان بيروت فلا يرون أية ملازمة بين العباءة والعمامة عاملية كانت أم عراقية لا بالمعنى الأعم ولا بالمعنى الأخص. بل أكثرهم يجهلون ماهية صاحبها ومهنته، فبعضهم يخاطبه يا حاج وآخر يا سيد وثالث ورابع يا أستاذ، وإذا كان الأصل مجهولاً فكيف يبنى عليه الفرع.

هذا وقد ترك الدين للإنسان مجالاً واسعاً لتفكيره وعواطفه وميوله، وأباح له أن يتمتع في هذه الحياة إلى أقصى حد، وأن يكيف حياته الشخصية على الشكل الذي يريده وتوجهه إليه طبيعته ما دام خاضعاً لما يفرضه الله عليه.

اجتمع القائد الكبير محمد بك جواد شاعر الشعور والوجدان مع أحد هؤلاء، فأوحى له هذا الاجتماع بيتاً يعادل ديواناً من الشعر حيث أعطانا صورة صادقة عن شعور الناس وعقيدتهم برجال الدين، كما رسم لنا صورة واضحة عن تفكيرهم وآرائهم. قال:

بكيت على قومي ولما بلوتهم   بكيت على نفسي لأنهمُ قومي

حدّثني أحد الزملاء قال: جمعتني الصدف مع شيخ في قرية من قرى جبل عامل، ولما تجمع حولنا أهل القرية شرع الشيخ في الكلام

فاستشهدت ببيت من الشعر – وكان اليوم يوم جمعة – فالتفت إلي الشيخ وقال: يكره قراءة الشعر يوم الجمعة، إن مثل هذا التفكير يحدث رد فعل لا محالة حيث يتخذ منه المبطلون سبيلاً للطعن على الدين وأهله.

يجب أن نفهم الدين كما فهمه أصحاب النبي ﷺ من النبي نفسه، فنتعلم العزة والكرامة من القرآن الكريم، والشجاعة والثبات من سيرة الرسول العظيم. لنضحي بالنفس والعيال والمال لقاء ذرة من كرامتنا وحقنا المقدس، هذا هو جوهر الدين وروحه الذي يجب على رجاله أن يدعوا إليه وينادوا به" انتهى.

ثالثاً: مغنية يعلق على العرفان

في الجزء ٣ من المجلة وتحديداً في ص ٢٨٩ من المجلد ٣٧[١] يكتب مغنية مقالاً بعنوان "نظرة في العرفان" وذلك بطلب من صاحبها وبإلحاح منه، ولذلك استجاب وكتب هذا المقال نزولاً عند رغبته.وفي المقال نظرات وتعليقات كثيرة أوردها الشيخ حول الأعداد السابقة من المجلة، ويهمنا منه هنا ما كتبه حول عودة هؤلاء العلماء الستة، والذي طلب من صاحب العرفان أن يثبته وينشره بديلاً عن مقاله السالف. في مقاله "نظرة في العرفان" كتب عبارات – هي في ظني – أكثر شدة

(١) سأكتفي من هنا ولاحقاً بذكر الجزء والصفحة، لأن السنة والمجلد هما هما.

وقسوة مما جاء في مقاله السابق، وفيه جمل تحتمل ألف تأويل وتأويل من هؤلاء العلماء وذويهم. ولا أدري لم ارتأى أن يحذف المقال الأول، وفي الوقت ذاته يبقي هذه النظرات؟!.

وفيها كتب عَرَضاً:

"ومن الطريف في ج١ م٣٧ أن صاحب العرفان بينا هو يئن ويعن من قلة المناصر والمؤازر وينتظر كلمة تغريه وتُسليه وتُسلّيه وإذا بعاذل يدخل عليه من باب "بريد القراء" ويؤاخذه على عدم نشره وشكره لمن عاد من النجف الأشرف إلى عاملة ومن هاجر منها إلى النجف، وكفى الجميع مؤونة النشر والإذاعة القائد الكبير العقيد محمد بك جواد حيث اجتمع بأحد هؤلاء العائدين، فأوحى له هذا الاجتماع بيتاً من الشعر يصور تفكيرهم وميولهم ويعبر عن شعور الناس اتجاههم بجلاء:

بكيت على قومي ولما بلوتهم بكيت على نفسي لأنهمُ قومي

بكى على قومه وهو يحسب أن الناس تدفعهم عن سلوك الطريق الواضح، وتقف سداً بينهم وبين السير على منهج التقدم والرقي ولما خبرهم ورأى أنهم الظالمون لأنفسهم حيث سلكوا بها مسلكاً وعراً ضيقاً لا ينتهي بهم إلى شيء بكى على نفسه، لأنه منهم وهم منه. لقد صرفتنا القشور وتوافه الأمور عن روح الدين وجوهره الذي يبعث الإنسان على التضحية بالنفس والنفيس في سبيل كرامته وكرامة أمته، وينزهه عن الطمع والرياء، ويأخذ به طريق رسل الرحمن والذين اتبعوهم

بإحسان، وتروضه على تحمل المكاره في سبيل نصرة الحق وأهله.

إن الدين يفرض فرضاً لازماً على رجاله أن يكون كل واحد منهم مدرسة روحية تطهر بأساليبها المألوفة الشابات والشبّان من رذيلة الجبن والخوف، وتبعث فيهم روح الكراهة والمقت للظلم وأهله مقتاً يبعث على الفداء بالنفس والعيال والأموال بغية إحياء الدين الصحيح الذي يرتكز على الحرية والأخوة الإسلامية المطلقة، شعارها الحب والولاء لكل إنسان كائناً من كان، والحرب والعداء لكل من يحاول تقييد هذا الإطلاق ويحد من تلك الحرية المقدسة ويفضل عنصراً على عنصر، فتفضيل إنسان على أخيه بيد خالق الإنسان وحده الذي جعل العاقبة للمتقين والطاعة لأولي الأمر المطيعين، فلا طاعة لمخلوق على مخلوق أبداً. وإذا دعا المصلح إلى الخير تلبى دعوته باعتبار أنها دعوة الواحد الأحد لا لأنها من إنسان واجب الطاعة لنسبه ومنصبه. بل الداعي والمدعو في الإجابة والتلبية سواء. فالتقديس إنما هو للمبادئ لا للأشخاص. وبكلمة ثانية إن المصلح الذي يجب تقديسه هو الذي يكون مظهراً للقداسة بمعناها الإلهي.

فلا يكون الإنسان مصلحاً حتى يصبح أمره أمر الله سبحانه ونهيه نهيه بالقول والفعل – لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى – ومتى كان رجل الدين كذلك يكون الراد عليه راداً على الله، أما أن يكون شديد الغرور بنفسه، حسن الظن بعلمه وعمله، قوي الإيمان برأيه وعقله، بينه وبين العصر الذي يعيش آلاف السنين

وعشرات القرون، أما أن يكون رجل الدين كذلك فلا سبيل لنا إلا أن نشترك مع العقيد الجواد في البكاء، والسلام على زين العابدين حيث يقول: "اللهم ما عرّفتنا من الحق فحمّلناه وما قصرنا عنه فبلغناه" " انتهى.

من خلال المقال الأول ونظرته في العرفان يتضح لنا أن الشيخ محمد جواد مغنية قد عوّل كثيراً على ما نقله العقيد الجواد من لقائه بواحد من العلماء العائدين، واعتمد على مقولته كلياً، وهنا مكمن الداء، والسقطة التي سقط فيها الشيخ مغنية، ومحل الخلاف الذي نشب بينه وبين العلماء، بجانب لغة الشيخ الصريحة وغير المألوفة في طرح رأيه ومفهومه لدور عالم الدين وموقف الناس منه.. ويبدو أن الشيخ لم يكن يقصد الإساءة والذم أو التعريض بقدر ما أراد أن يرسم لهم منهج حياة، ودستور عمل يسيرون عليه، وأن ينقل لهم القناعة التي آمن وأخذ بها حول دور رجل الدين، ويتمنى من خلال ذلك أن يصيروا هم إليها، لكي يكون ذلك مدعاةً لكسب اللبنانيين إلى حظيرة الدين، وإعادقم إلى ظل الإسلام.. هكذا – أظن – كان قصده، ولم يكن يرمي إلى غاية من ورائها غير ذلك، ولكن بسبب اللغة الجارحة التي صحبت مقاليه انفتح باب من التهجم والتعريض، باب واسع وعريض جاءت منه ريح عاصفة من النقد لم يستطع أحد إغلاقه إلا صاحب المجلة نفسه، وكانت أول الردود التي انهالت وتتابعت عليه في الجزء ٤ من المجلة.

رابعاً: محمد جواد مغنية يوضح موقفه ج٤

في الجزء ٤ من العرفان، وفي ص ٤٥٠ يكتب الشيخ رسالة إلى مدير المجلة يوضح فيها ملابسات مقاله، ويطلب العذر من القرّاء، ويرجو منهم أن يتفهموا موقفه. وهذا نصها:

" تنبيه

أخي الجليل العارف المحترم

بعد التحية:

كنت أرسلت كلمة موجزة للنشر بعنوان "ستة من رجال الدين" وبعد إرسالها بيوم أو يومين وصلني العدد الأول لسنة ٩٥٠ من عرفاننا الأغر، فرأيت أن أعلق على بعض ما جاء فيه، وأن أدخل الكلمة عن "الستة" في هذا التعليق على أن لا تنشر مستقلة، بل تنشر هي والتعليق في مقال واحد بعنوان "نظرة في العرفان" وعلى هذا الأساس كتبت النظرة مدخلاً فيها كلمة الستة لمناسبة ما آخذكم عليه البعض من عدم نشر وشكر من عاد من النجف إلى عاملة، وكتبت أعلمكم بواقع الحال راجياً أن تهملوا الستة مكتفين بالنظرة.

ولما صدر الجزء الثاني رأيت كلمة الستة دون النظرة، فقلت في نفسي: إن الأخ العارف أهمل ما طلبت نشره، ونشر ما طلبت إهماله لأنه رأى الرشد في مخالفتي، ولم يشركني في الرأي اتكالاً على ما بيننا من الولاء والإخلاص، إذن فليفعل العارف ما أراد، فلست بسائله عن

شيء، فما راعني إلا نشر النظرة في الجزء الثالث، فخجلت من هذا التكرار الذي لا مبرر له عندي ولا عند القرّاء ولا عند صاحب العرفان أيضاً. وإذا كنتم قد رجحتم نشر النظرة فكان من الخير أن تحذفوا منها التعليق على الستة، أو تحذفوا ما فيه من التكرار على الأقل دفعاً للملاحظة.

وإني أرجو أن يكون في هذا التنبيه معذرة لي عند القرّاء الكرام".

العرفان: وصل كتابكم بعد طبع كلمة الستة "

خامساً: أحد العلماء الستة يرد على مغنية ج ٤

في الجزء نفسه ج٤ وبعد رسالة مغنية السابقة، وبعد تنبيهه بصفحتين فقط نُشر رد طويل على مغنية من قبل واحد من هؤلاء العلماء الستة الذين عناهم مغنية بحديثه، وأشار إليهم بمقاله وقدّم إليهم النصح والإرشاد. وهو السيد عبّاس أبو الحسن الموسوي، وذلك في ص٤٥٣ في باب "المراسلة والمناظرة". في هذا الرد لم يترك الموسوي سطراً أو شاردة أو واردة جاءت في مقال مغنية ونظرته، أو فكرة من أفكاره دون رد أو تعقيب.. ويظهر من رده الكم الهائل من الغضب والاستياء والنفرة من الشيخ مغنية، ومن الأسلوب الذي كان عليه مقالاه، بجانب اختلافه معه في النظرة إلى لباس عالم الدين، وفي مسألة اللحية، وغير ذلك من أفكار هي محل اختلاف ظاهر بينهما. وهذا نص

مقال الموسوي مع تعليق صاحب العرفان في مطلعه بالهامش:

" نحن والعلامة المجدد *"

بسم الله الرحمن الرحيم وله المنّة

شاءت لي الفرص أن أقف على نصائح الأستاذ العلامة المجدد – أو مستشار محكمة الاستئناف – لمن قدم جديداً من النجف من قومه، أستغفر الله ولعلّه لا يرضى أن أقول من قومه، بل من رجال الدين في ج٢ م٣٧ ص١٥٨ من العرفان الأغر. فأليفتها نصائح رجل شفوق على إخوانه، رحيم بهم، يهمه أمرهم، ويقض مضجعه ما يتخوفه عليهم مما يرونه من جفاء في الطباع وتفسخ في الأخلاق وانحطاط في البيئة وانجراف الناس مع هذا التيار المادي البهيمي الذي لا ينتهي إلا من حيث تفرضه النفوس الضالة والأهواء الزائفة. فأراد أن يعبّد لهم الطريق السوي ليقفوا وإياه في صف واحد ليهيبوا بهذا المجتمع البائس والشعب المنحط عسى أن ينتبه من سباته ويلتحق في صفوف المؤمنين العاملين والأفذاذ المجاهدين.

بيد أنك تراه يلتوي عن جادة الإشفاق – إذ بينا تراه ينيط احترامهم بانتهائهم إلى النتيجة التي يبتغيها وراء هجرهم وتركها

---

* كان تصدّى للرد على كلمة العلامة الجواد أديب ثم جبن لسبب أو لغير سبب سامحه الله. وجاءنا ردّان في وقت واحد وقعا بتوقيع مستعار، أولهما تأييد لا رد، والثاني رد. وما وضعناهما للنشر حتى جاءنا هذا الرد فقدّمناه لتوقيعه الصريح أولاً، ولحن نحب الصراحة، ولأنه أحد العلماء الستة وليست الثكلى كالمستأجرة. " **العرفان** ".

مضمرة – وما أدري ما يريد إن أراد بها أن يقوم كلٌ بحسب ما أوتي من قابلية واستعداد من إرشاد الناس، وترغيبهم في الله، وتحذيرهم من سخطه، وفصل خصوماتهم على الموازين الشرعية مع تثبت في النقل ومراعاة للاحتياط وأن لا يتعدى حدّه ولا يتجاوز مقداره حسبما جرى عليه هداتنا الماضون قدّس الله أرواحهم. فهذا حق وإن هؤلاء وغيرهم من رجال الدين يبرأون ممن زاغ أو يزيغ عن هذه الجادة الوسطى القويمة.

وإن أراد منهم أن ينبروا إلى ركوب "القصبة" ويقحموا أنفسهم في صفوف القضاة غير مبالين بما يعترض طريقهم من أشواك أو تملق لزعيم أو تقرب لمتزعم فهذا غير مناسب يا حضرة الأخ، ومن يبقى إذاً في قرى هذا الجبل البائس يفزعون إليه في أمور دينهم ومعادهم وإصلاح ذات بينهم.

وكان عليه وعلى أمثاله ممن أوتي قوة في البيان وجرأة في الجنان – أن يهيبوا بهذا الشعب المسلم الواقف في مهب العواصف يتلاعب به ذوو النفوذ والسلطة ويعبرون عنه إلى ما يشبع نهمتهم ويملأ بطونهم – أن يهيبوا به ويعرّفوه بواجباته في سبيل المحافظة على هؤلاء وغيرهم من رجال الدين ليتشجع من يحدث نفسه بالهجرة إلى مضان تحصيل العلم ويبقى للفئة الباقية منهم أمل ورجاء في بلادهم على الأقل.

أجل بينا تراه كذلك وإذا به يريد منهم أن يعلموا – وهو كل ما يبتغيه – أنهم في عصر بعد أو أبعد فيه الدين..الخ، وهل يشك بهذا

متعلم أوتي حظاً قليلاً من الايمان فضلاً عن عالم محيط. ثم ينيط سبب ضعف الدين بعدم وجود النوابغ الجلين الذين يربحون المعركة بعد الهزيمة. بعد أن ينفي العبقري النابغ من رجال الدين في عاملة على الإطلاق.. ويا سبحان الله وهل يقاس عبقري في دنيا الإسلام بمن هو موجود منهم في أيامنا هذه من العباقرة النابغين تصنيفاً وتأليفاً ونشاطاً في سبيل درء الشبهات وحل المعضلات.

أما أن يكونوا كلهم نوابغ فقد يكون هذا تكليفاً بغير المقدور، وقصارى ما يتطلب منهم أن يبذل كل ما أوتي من وسع واستعداد في سبيل خدمة دينه وبلاده – وحسبه هذا تقديراً وإجلالاً من الله ورسوله ومن الناس المنصفين – وربما يكون في هؤلاء ومن بقي في النجف من إذا ساعدته الظروف والعناية الإلهية يكون منه ما يعتز به الأنام وينتعش به الإسلام.

أما النابغة الذي يمكنه أن يربح المعركة ويخضع العالم ويكبح من جماح الطغاة والعصاة فهذا ما تسنى إلى الأنبياء، بل إلى أشرفهم وأقدرهم محمد بن عبد الله ﷺ وأنى تسنى له ولم يمكنه أن يخضع المسلمين المقرين بنبوته إلى الإذعان بإمامة ابن عمه علي عليه السلام مع نلك التدابير الصارمة التي اتخذها يوم الغدير، وأخيراً انتهى تشعب المسلمين وتفرقهم إلى ثلاثة وسبعين فرقة كما تعلم[1].

ثم بالغ في النصيحة – شكر الله سعيه – فألفتهم إلى أن بين

---

(١) الصحيح أن يقول: ثلاث وسبعين فرقة.

تفكيرهم وتفكير الناس فروقاً واسعة شاسعة الخ.. وكان عليه أن يبين القدر الجامع بين هذه الفوارق ليتخذوا منه مقياساً لمعاشرة الناس – ومن الواضح أن تفكير رجال الدين اليوم وقبل اليوم بذل الجهد في سبيل حمل الناس على الصراط السوي الموصل إلى رضى[١] الله واعتناق الدين الإسلامي عن سبيل أهل بيت الهدى والعصمة سلام الله عليهم ومن اقتفى آثارهم من الصحابة الراشدين رضي الله عنهم أجمعين – وتفكير الغالب من الناس اليوم بذل كل ما لديهم من حول وطول في سبيل تحقيق شهواتهم ورغباتهم الدنيوية البهيمية وتأمين مستقبلهم الموقت وإن كان في ذلك سحق كل مبدأ مقدس وشعار نزيه، بل وإن كان فيه قتل الأنبياء والعلماء وعبادة ذوي النفوذ والسلطة من دون الله عز وجل. وهل يمكن القدر الجامع بين هذه الفوارق المتباينة اللهم إلا أن يتحلل رجال الدين ومن يمت إليه بصلة من هذه القيود الدينية فيمتزجوا مع الناس في المراقص والسينمات وأمثالها.

ولا ينقضَّ عليَّ بمن شذَّ عن الجادة أو زاغ عن الصواب ممن ظهر بهذه البزة، فإنه ليس من الإنصاف أن نحمِّل رجال الدين عبأ[٢] هذه الأوزار ما دام لم يتحقق بينهم جامعة منظمة تحملهم على محاسبة هذا الخليط الحابل ومراقبته، وما دام في الشعب صدور رحبة تسع ذلك، وقد تفاقم أمر هذا في العراق بل في إيران كما تعلم حتى أصبحت هذه

---

(١) الأفصح أن تكتب رضا، وإن كانت صحيحة على لغة.

(٢) الصحيح كتابتها هكذا: عبء.

البزَّة رمزاً للضعة والاستخفاف إلا أن يعرف صاحبها أنه من أهل العلم فيضعونه على الرؤوس وتتضاءل أمامه عظمة أي عظيم من ذوي الجاه والنعيم. كما أنه لا ينقض بمن تحلل من تلك القيود ممن انتمى إلى تلك البيوت الروحية من الشباب والشابات مادام لرجالها مجال واسع من العذر إلا أن يعلم تهاونهم ورضاءهم والعياذ بالله، فحسبهم مراقبة الله ومحاسبته.

هذا كله من حيث الجوهر، أما الفوارق من حيث الأزياء والمظاهر فلا حرج عليك ولا غضاضة أن تظهر بأي زي أو مظهر تميل إليه نفسك ولكنك تعلم أن الشعب العاملي بشتى طبقاته يستغرب من رجل يظهر بهذه العمة بلا لحية، أو بلحية يشك في صحة إطلاق الاسم عليها، ولم يكن مرتدياً العباءة فوق الجبة، ومع ذلك يلبس السباط الكريم – ولذلك نرى بعض من انتظم في سلك القضاة من أجلاء الأمة وأعلام الطائفة آثر أن يتعمم على طربوش – فينه- حيث رأى نفسه مضطراً إلى ترك العباءة.

وإن ما أعلمه من إيمان العقيد الماجد محمد جواد دبوق وولائه لأهل العلم وخلقه السامي يدعوني إلى أن أجل مقامه عن أن يقصد من قومه الذين بكى عليهم ثم بكى على نفسه لأنهم قومه رجال الدين – وأن يكون الباعث على نظم هذا البيت اجتماعه بأحد القادمين – والظاهر أن المقصود قومه العرب الذين تهادنوا بفلسطين قلب العروبة والإسلام إرضاء لشهواتهم وجبناً وخوراً وتملقاً لدى المستعمر الألد الغاشم، وإلا فهو ذنب سيحاسبه الله عليه عاجلاً أو آجلاً، فإن لحم

العلماء مسموم لا يسلم آكله، ولئن سلم فسيكون مصيره إلى الإبادة لا محالة، وإني ولم أزل أحاشي مقام العقيد عن هذا القصد المزعوم.

نعم ربما يتخذ منه من يسيء الظن هؤلاء القادمين وأمثالهم طريقاً للطعن يضرب به على وتره، وإن كنت أجلُّ مقام الشيخ النصوح عن ذلك.

والذي أهاجني واستنزف دموعي أسفاً، "نظرته في العرفان" في ج٣ بعد هذا الجزء المشار إليه ص٢٩٠ واستهزاؤه بذلك المخلص الذي يدخل على صاحب العرفان – من بريد القراء ملفتاً له إلى أنه من المناسب جرياً على عادته، وبما أنه لسان الشعب العاملي والرجل الغيور على أمته ومن المؤازرين القادمين والمهاجرين أن ينوه باسم من قدم من النجف وباسم من ذهب إليها من عاملة ومن إخواننا في الله في الجبل العلوي – أجل إن هذا التنويه والإخبار بدعة وغضاضة، أما التنويه بالقنصل الفلاني والأديب الفلاني أو الآنسة أم كلثوم والمغنية أسمهان مثلاً فلا غضاضة في شيء من ذلك – واعتذاره عن عدم قيامه وقيام العرفان بالواجب ما أوحاه للعقيد جواد اجتماعه بأحد هؤلاء القادمين من رجال الدين – من بكائه على قومه ثم بكائه على نفسه الخ..

وإني أطمئنك أن من تعنيه أولاً وآخراً لا يرغب في أن يكون قاضياً ولا مستشاراً ولا رئيساً وقد طلب إلى إحدى حواضر العراق بواسطة آية الله الحكيم دام ظله الوارف وأجاب، وأن إخوانه هنا وهناك يعرفون فيه الرجل الطيب الساعي في سبيل إنعاش المهاجرين ونفعهم

والمرجو منك يا أخي أن تقف عند هذا الحد ولا تحملنا شططا. فحسبنا ما أحيط بنا من بلاء ومحن، والله رقيبك وهو الشاهد عليّ أني لم أقصد بهذه الكلمة إلا القربة إليه تعالى ولا حول ولا قوة إلا به.

معركة عباس أبو الحسن الموسوي" انتهى.

سادساً: الشيخ محمد رضا شمس الدين يعود للكتابة عن العلماء الستة ج٤

يبدو أن الأمور كلها لا تجري لصالح الشيخ مغنية في هذه القضية الشائكة، ففي هذا الجزء (٤) نجد مقالين مطولين في الرد عليه، والوقوف في وجهه بضراوة، الأول ما أوردناه أعلاه للسيد الموسوي، والثاني جاء بعده مباشرة في باب "المراسلة والمناظرة" أيضاً، والمقال بقلم الشيخ محمد رضا شمس الدين العاملي، والذي يكتب في الموضوع ذاته للمرة الثانية، وفي هذا المقال يورد شمس الدين أسماء هؤلاء العلماء الستة، ومن ثم نبذة مختصرة عن كل واحد منهم، مع إشادة واعتراف بفضلهم وعلمهم. يكتب هذا من النجف، حيث كان وقتها طالباً حوزوياً، وسوف نورد من مقاله ما يهمنا من الأسطر، والذي له صلة قريبة بموضوعنا، وعلاقة بمقال الشيخ مغنية محل الخلاف.. ففي ص٤٥٧ كتب شمس الدين:

" من النجف إلى عاملة

وفي هذه المدة القصيرة جاء إلى النجف الأشرف من جبل عامل وجبال العلويين لفيف من الشباب النشيط الصالح، كما عاد من النجف " إلى عاملة " ستة علماء كبار، ولم أر من كتب عنهم في مجلة "العرفان" كما يكتب عن أقل عالم أو أديب. وقد ضمنا هذا العتاب في كتاب أرسلناه إلى العلامة المجاهد صاحب مجلة "العرفان" ونشره في الجزء الأول من هذه السنة، وفي الجزء الثاني منها رأيت العالم المجدد الشيخ محمد جواد مستشار المحكمة الشرعية في بيروت يكتب عن هؤلاء العلماء تحت عنوان "ستة من رجال الدين" ولكنه لم يكتب كما ينبغي له ويترقب منه شأن كل كاتب يكتب عن أبناء صنفه ووطنه "سامحه الله".

ولا بدَّ لنا من إلمامة وجيزة تسفر عن حياة هؤلاء العلماء الستة "أكثر الله من أمثالهم":

(١) الشيخ عبد الكريم شمس الدين علاّمة جليل وشاعر مجيد هاجر إلى النجف الأشرف سنة ١٣٤٩هـ ورجع إلى بلاده "جبل عامل" وقد خلّف ذكراً طيباً.

(٢) السيِّد علي إبراهيم علامة فقيه يمتاز بشدة النظر وقوة الحافظة، هاجر إلى النجف الأشرف من جبل عامل سنة (١٣٥٦هـ).

(٣) الشيخ زين العابدين شمس الدين علامة فقيه يعجبك منه حديثه ومجلسياته مضافاً إلى علمه الغزير وورعه وتقواه، هاجر إلى النجف سنة (١٣٥٢هـ).

(٤) الشيخ علي العسيلي عالم جليل وفاضل صالح هاجر إلى النجف (   ).

(٥) الشيخ عبد الله نعمة عالم جليل وكاتب ضليع - وشاعر مجيد له قصيدة في فلسطين تنشر في الجزء الآتي من "العرفان" - له مؤلفات ومقالات منشورة في "مجلة العرفان" وغيرها. هاجر إلى النجف سنة (١٣٥٢هـ).

(٦) السيد عباس أبو الحسن الموسوي علامة جليل زاهد ورع، بقي في النجف مدة طويلة يشتغل بالعلوم الدينية، ولم أعلم المدة على التحقيق.

هذه لمحة خاطفة عن حياة هؤلاء المملوءة بالجد والمثابرة، والتمسك بالمبدأ، والغاصة بالروحانية والتقدس، والإرشاد والإصلاح، والآثار والمآثر، إلى غير ذلك مما يتصف به كل قائد روحاني ومصلح كبير.

وكل هؤلاء الشباب ممن يرجى منهم الخير لدينهم وبلادهم وفقهم الله جميعاً وأخذهم بنصره. كما نبتهل إليه تعالى أن يبعث الرغبة في نفوس شبابنا إلى هذا الطريق السوي ويجعلهم القادة وينفع بهم الدين والوطن.

نزيل النجف   محمد رضا شمس الدين العاملي " انتهى.

المعنى الذي يختبئ وراء الثناء على العلماء الستة من قبل الكاتب واضح وجلي، ولا يحتاج إلى عناء في الكشف عنه، فهو يريد أن

ينبه الشيخ مغنية، ويرسل له رسالة وإشارة تقول: إن هؤلاء العلماء العائدين إلى جبل عامل، والذين أهمل ذكرهم العرفان وأساء لهم مغنية في مقاله ليسوا نكرات أو أنهم ليسوا على شيء، بل على العكس من ذلك، فبعضهم فقيه والآخر علامة والبعض منهم شاعر مجيد، وهم يمتازون بالروحانية والجد والتقديس والمثابرة والإنتاج والتمسك بالمبدأ، وكانوا بهذه السيرة الطيبة العطرة حديث الحوزة بالنجف، والمنتديات العلمية فيها، وبجانب هذا قد حظوا برعاية ونظر السيد الحكيم عينه، وليسوا بالصورة التي نقلها عنهم مغنية في مقاله، ونقله آلاف القراء في الوطن العربي، وأيضاً ليسوا بالقتامة التي يصورهم بها العقيد محمد بك الجواد كما ينقل عنه مغنية..! ويبدو أن الرسالة التي أرادها قد وصلت بمضامينها وشفرتها إلى الشيخ مغنية، فهو قارىء ومتابع لكل أبواب المجلة.

سابعاً: عبد المنعم شرارة يتهجم على الشيخ مغنية ج٥

في الجزء ٥ من العرفان نُشر مقال جارح وحاد للشيخ عبد المنعم شرارة، كله ألفاظ شاتمة ومقذعة في حق الشيخ مغنية، وقد وصفه بأبشع النعوت، ولم يعترف له بفضل. فمغنية في مقال شرارة أحمق وبيانه أبعد ما يكون عن البلاغة (في الوقت الذي وجدنا فيه الموسوي قد مغنية في مقاله بأنه أوتي قوة في البيان وجرأة في الجنان!)

وكلماته وأعذاره كلها ترهات ملفقة لا تسمع، وهو مصاب بأحلام العظمة التي هي آفة مأتيه.. إلى غير ذلك من الشتائم التي لا تليق بالشيخ مغنية فضلاً عن قائلها وهو شيخ ورجل دين أيضاً!!.

ففي الجزء ٥ ص٥٧٧ وفي باب "المراسلة والمناظرة" نُشر مقال الشيخ عبد المنعم شرارة، وهو صارخ منذ البداية في العنوان، إذ عنونه "ردّ اعتذار الشيخ محمد جواد مغنية"، وقد جاء المقال كالتالي:

" **العذر عند كرام الناس مقبول**

١ - عندما يُكشف الغطاء عن المعتَذَر عنه، فتحل الحقيقة محلها الأول، ويذهب المموه كأن لم يكن.

٢ - أو يُعترف بالخطأ، ويكون الخطأ أيضاً عن طريق الصدفة، مع تدارك الأضرار الناجمة عنه، فهذا هو المغتفر. وأما أن يكون مع الإصرار والتكرار يجيء تهكماً وسخرية، فهذا الذي لا يغتفر حتماً، ويتحتم القصاص: وإلا فلا يبقى مورد للعقوبة. لأن كل مجرم إلا ما ندر عند معاينة القصاص يقول تائب ومعتذر.

قبض المسلمون على شاعر من أهل مكة كان يكثر من هجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاستهزاء به، فلما رأى أنه مقتول استعطف وقال يا محمد اعف عني واتركني للصبية ولا أعود فتركه وبره وحذره أن يعود، فذهب إلى مكة فجلس في حلقة قريش يمسح لحيته ويقول خدعت محمداً ثم عاد إلى سيرته الأولى. فصادف أن قبض عليه

المسلمون مرة ثانية فقال يا محمد اعف عني واتركني للصبية قال لا أدعك تذهب إلى مكة تجلس في حلقة قريش وتقول: خدعت محمداً مرتين، لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، اقتلوه. فقتل.

يقال للحمقاء أي رجليك أطول فتقول هذه ثم هذه!..

وعليه كان المضي على الخطأ أولى وأحسن بكثير مما اعتذر به فضيلة الشيخ محمد جواد مغنية، حيث أن كل ما حاوله هو إسقاط لفظ الستة ووجودها مثل إسقاطها بعد أن كانت المهاجمة مسددة وطعنة مكررة ناجزة في صميم عموم الروحانيين.

على أن هذا الافتنان في التخلص بشكل مفضوح لا يبرره منطق سديد عند أي كاتب حصيف ؛ ترهات ملفقة لا تسمع: الاعتذار عن لفظ الستة؛ حبَّر مقالاً صهره في بوتقة ذوقه ووجدانه معنوناً بلفظ ستة من رجال الدين. لم يأت هذا اللفظ عرضاً، بل عنوان مقصود. ونشر هذا المقال في الجزء الثاني، وطال الأمد على لبد ؛ حتى جاء الجزء الثالث يحمل عنوان: نظرة في العرفان، تحت محدلة النقد لا غرباله.

وبينما هو يوزع ضريبة آرائه ببيان تستعصي عليه البلاغة. عنَّ له أن يترفق بأحلام عظمته التي هي آفة مآتيه، وكيف يصير عظيماً إذا لم يتعاظم ويهدم الحائط الاجتماعي على من سواه، فقال: ومن الطريف الخ..

ولعلّه خاف أن تذهب لذة هذه الطرافة من أذهان قرائه بعدما أسمعهم في هذا الموضوع وقرأ في الجزء الثاني: عاد يطرفهم ببقايا قوته

على المواجهة. وطال أمد التصحيح حتى علا الضجيج فجاء يصحح· وصحَّ المثل، كان لفظ الستة عنده صحيحاً ممدوداً كرجل الحمقاء من الجزء الثاني وأكَّد مضامينه في الجزء الثالث بقوله ومن الطريف الخ... وجاء يخطئه ويسقطه بمد الرجل الثانية في الجزء الرابع· وبعد هذا كله أتى بطرافة[١] أخرى، جعل الذنب لقيم العرفان بعد جهاد أربعين سنة في عالم الصحافة، جعله يتطفل على أقواله وينشر عنه بغير رضاه منتحلاً له العذر بآية الود، وقد عقد معه الآن معاهدة كتابية هي الأولى في نوعها ومن طراز أقوال مستشار، مفوضاً له أن ينشر باسمه ما شاء ولو رأى الرشد في خلافه، ولم يحدد له المدة ولا المادة، مفوضة لقوله ورأيه وفعله، ونحن نعلم أنه لو نشر عنه كلمة لصحَّ له أن يملأ الدنيا احتجاجاً، والحاقه تأخير وصول كلمة الستة تغطية ذوقية· وهذا تهافته في عذره أدهى وأطم من جنايته، وقد أذكرتني[٢] هذه الغرابة بنادرة: هي أن معلماً ذهب إلى حرب فأصاب رأسه سهم، فقال أصحابه ينبغي أن ننزعه رفقاً به لئلا يفسد دماغه، فقال المعلم انزعوه كيف شئتم فلو كان لي دماغ ما أتيت الحرب.

وهذا تعليقنا على عذره فقط ولنا مقال للرد على أقواله قدم للعرفان:

وأذكر للشيخ المجاهد أننا لا نتردد لحظة في أن أمتع أبحاث المجلة

---

(١) قصده: طرفة.

(٢) الصحيح ذكّرتني!

وأهمها هو باب الرد والنقد، لمكان ما يظهره من الحقائق المتوخاة، ويشحذ له الهمم من حماية المبادئ والآراء ن وهو مسابقة رفيعة الشأن لأقلام الكتّاب، لذلك نطلب إليكم التوسع في دائرة هذا الرهان، وأن ترحبوا بنبال الرماة، سواء أكانت للعرفان أم عليه.

وقد مللنا من كثرة المدح لمن كبر عن المدح، فإلى الصراحة والحصافة والجد الأعلى ونعلق على هذا الرأي بأنه متين وجذاب، ومفيد ؛ وقد سلكه برنادشو فطار صيته، وقديماً سلكه الأصمعي فكان منه الغرائب، ومنها أنه لقي يوماً غلاماً مراهقاً فقال له: أتقول الشعر يا فتى، قال أنا أبو الشعر وأمه، قال: امدحني وخذ هذا الدرهم. قال: من أي قبيلة أنت؟ قال من باهلة، قال: سوأة أن أمدح باهلياً، قال: اهجني وخذه، قال: لقد كلفتني شططاً وإنني إلى الدرهم لمحتاج، ما اسمك قال الأصمع.. قال:

ألا قل لباغي اللؤم حيث وجدته

عليك عليك الباهلي أي أصمعا

متى تلقى يوماً أصمعياً تجد لـــه

من اللؤم سربالاً جديداً وبرقعــا

ثم قال: اقذف الدرهم لا آخذه من يد لئيم ثم ذهب بها إلى الخليفة فأخذ عليها جائزة سنية فإن صحت عنه فلها قيمتها، وإلا فهي من موضوعاته للغاية المذكورة؟ وأرى أن التشذيب والتعديل لا يقل أثراً

عن التعاهد بالسقي والحرث.

وبالنهاية إن على كل ذي إربة أن يحمي المبادىء والأخلاق من التدهور، غير مكترث بما يتبعثر من الشوك في طريق الهدّامين، سواء أدمى ذلك عيونهم أم نفوسهم المجرمة، والله تعالى من وراء القصد، وهو هادي السبيل.

صور عبد المنعم شرارة " انتهى.

حقيقة.. لا أدري ماذا كان موقف الشيخ محمد جواد مغنية حين قرأ هذا المقال بالذات دون البقية، وماذا كان يدور في ذهنه وهو يقلّب عباراته وجمله، وهي كلها عبارات صارخة في القذف والشتيمة والكلام البذيء الذي لا يليق ولا يقال.. فمغنية إما مباشرة أو تعريضاً وغمزاً مجرم وجانٍ وتسمع منه ضجيجاً وهياجاً وهدّام وو.. الخ.

ماذا كان موقفه وهو يقرأ هذه الطعون القاسية من أحد الشيوخ من أبناء بلده، جرّاء إبداء رأيه بصراحة وإن خانه التعبير قليلاً؟!! بلا شك أنه قرأ كل المقالات التي كتبت ضده وفي نقده وفي الرد عليه.

الغريب في الموضوع برمّته أنه في الوقت الذي تتوالى فيه المقالات الطاعنة، والناقدة له، والمتهجمة عليه، في الوقت هذا كان الشيخ مغنية يواصل كتابة مقالاته في الفقه على المذاهب الخمسة وفي الصوم وفي العقائد والبحوث الإسلامية، وليظهر أنه غير مكترث بما يُكتب عنه، أو يُوجه له من نقد، فكأنه أقام الدنيا ومن ثم راح يستظل بظل شجرة، بعيداً عن ضوضاء المعركة.

ففي الجزء ٤ الذي كتب فيه الموسوي نقده العنيف في حقه كتب هو في صفحات المجلة موضوعه "من الفقه الحنفي والفقه الجعفري"، وفي الجزء ٥ الذي كتب فيه عبد المنعم شرارة مقاله الجارح والدامي في حقه كتب هو مقاله "قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية" والذي أحدث هو الآخر ضجة تعرضنا لها وفصلناها في الكتاب. وفي الجزء ٧ والذي يكتب فيه الموسوي للمرة الثانية مقالاً ضده نراه يكتب بمناسبة شهر رمضان مقاله مفطرات الصائم"، وفي الجزء ٨ والذي تزداد فيه كمية المقالات المبعوثة للمجلة، والناقدة له، والذي يعلن فيه عارف الزين إيقافه لهذه المعركة يكتب مغنية مقاله "الشيخ محمد دبُّوق".

وهكذا يظهر لنا مدى ثباته أمام ناقديه، وعدم اكتراثه بما يكتب عنه، متى ما لمس غياب الروح العلمية عنه، وغلبة التجريح والإهانة عليه، وحلول الغايات الشخصية محل الغايات العلمية النزيهة والمقدسة لذاتها.

ولكن مع هذا أتصوره حين قرأ مقال شرارة قد تألم، وامتعض، وبلغ منه الغضب مبلغه وغايته، فالمقال – في ظني وتقديري على الأقل – قد تعدَّى كل الحدود، وتجاوز أبسط مبادئ وأسس الحوار، وتقبل الآخر المخالف واحترامه.. ومع هذا كله نرى مغنية يلتزم الصمت ولا يرد، ويتشاغل عن ناقديه بكتاباته، والأكثر من هذا نراه يتجه ناحية من نَقَدَه في عنوان مقاله "قرآن رقم٢" وفي المجلد نفسه من العرفان ٣٧، مهملاً ناقديه في قضية "ستة من رجال الدين"!.

ثامناً: علي كنج يكتب مدافعاً عن مغنية ضد شرارة ج٦

في الجزء٦ من المجلة ولأول مرّة وآخرها أيضاً نقرأ لمن يقف مدافعاً عن مغنية ضد منتقديه، ومناصراً له في هذه المعركة، ففي هذا الجزء يكتب الأستاذ علي كنج من بيروت مدافعاً عن مغنية، ويتعجب من شتائم وسباب شرارة، ولغته الساقطة في النقد، هذا الدفاع منه عن مغنية سيجعل الموسوي في الأعداد اللاحقة يتجه ناحيته، ويوجه له سهام نقده لدفاعه عن مغنية، ووقوفه في صفه، وسينبري له مهاجماً، ثم يعمل على تحريض أهله عليه ليحاسبوه بقسوة على فعلته هذه، وجرمه الذي لا يغتفر!! وهذا ما سنتعرض له لاحقاً.

ففي الجزء٦ ص ٦٩٦، وفي باب " المراسلة والمناظرة " كتب علي كنج:

" **لا حول ولا**

سيدي العالم الفاضل الشيخ عارف الزين.. المحترم

بعد التحية والتعظيم أكتب إليكم هذه الكلمة بلساني ولسان أفراد من رفاقي في المدرسة وكلهم في صف الفلسفة – بكالوريا قسم ثاني – وقد جرت عادتنا أن نتتبع أعداد العرفان الأزهر عملاً بإرشادات آبائنا المتمسكين بالدين تمسكاً بالغاً فنجتمع ساعة الفراغ ونقرأ مقالات العرفان ويعلق كل واحد منا على الكلمات المنشورة بما يخطر له من

النقد والتقريظ.

وكنا نأنس بما يكتبه الأستاذ روكس العزيزي عن البادية وسكانها، ونستفيد لغة وأدباً من مقالات العلامة الشيخ أحمد رضا "رد العامية إلى الفصيح" ونكبر اطلاع العلامة الشيخ سليمان ظاهر "وثائق لها صلة بتاريخ جبل عامل" ونثني على أسلوب فضيلة قاضي صيدا السيد نور الدين، ونقبل على كتابة فضيلة المستشار الشيخ محمد جواد مغنية وخاصة الرفاق الذين ينوون التخصص بالحقوق فكانوا يمعنون الفكر في "الفقه الحنفي والجعفري" وقد رأينا في كتابته قرآن رقم "٢" عند الشيعة أثراً جديداً وكنزاً من كنوز الأدب العربي لم يسبق بمثله في درس ولا كتاب ولا صحيفة.

وأخذنا صورة واضحة جلية عن الذين يأتون من النجف في هذه الأيام كالسيد عباس صاحب مقال "نحن والعلامة الجديد" الذي انتقد الشيخ مغنية بأنه يلبس الصباط "الكريم" ويقصر من لحيته ويترك لبس العباءة، وأن السيد عباس لا يريد أن يصير قاضياً ولا مستشاراً، لأنه لا يناسبه أن يتوظف ويترك هذه الأمة المسكينة وحيدة فريدة لأنه ناصرها ومعينها جزاه الله خيراً.

ولكن لا نخفي عليك يا سيدي أنه طال وقوفنا عند ما كتبه الشيخ عبد المنعم شرارة "رد اعتبار الشيخ محمد جواد مغنية.. العذر عند كرام الناس مقبول". لا نخفي عليك أنا لم نفهم ما أراد أولاً ولا آخراً!؟ هل يريد أن يقول نحن نرد العذر ولا نقبله لأن الذين يقبلون هم

كرام الناس لا نحن؟! ولا نخفي عليك أنه لم نفهم أيضاً كيف نـشرتم في مجلتكم التي ألزمنا بقراءتها آباؤنا المحافظون رغبة منـهم بالـدين والخلـق الكريم (؟!)

نشرتم الشتم والسباب مثل قول شرارة "هذا تخلص مفضوح.. ترهات ملفقة لا تسمع ممدوداً.. كرجل الحمقاء في الجزء الثاني" ومـا إلى ذلك من القذف والطعن الذي يربأ عنه كل عاقـل شـريف. إن الـسب والشتم يقدر عليه الجاهل والمرأة الضعيفة، وصبي الأزقة، فلا يجوز نشره وإذاعتـه في مجلـة تحتـرم نفـسها وصـاحبها الـذي هـو عظـيم بجهـاده وإخلاصه. إنا لله وإنا إليه راجعون.

بيروت   علي كنج ".

تاسعاً: السيد عباس أبو الحسن الموسوي يكتب ثانية راداً على علي كنج ج٧

بعد نشر كلمة علي كنج في الجزء ٦ وبعد قراءة الموسـوي لهـا قام بالتعليق عليها في الجزء ٧ ص ٨٢١ في فصل أسماه "ملاحظات" وفي الحقيقة أن تعليقه ذاك كله تهديد ووعيد وفيـه تحـريض علـى الكاتـب لأهله وذويه، وأبعد ما يكون عن روح العلم، وقداسة الفكر والمعرفـة، وآداب الاختلاف في الإسلام.. كل هذا يـأتي مـن علمـاء ديـن وشـيوخ ومعممين قد قضوا سنوات طـوال وأعوامـاً مديـدة بجنـب مقـام أمـير

المؤمنين،سيد الأخلاق الأول، وفي أحضان المراجع، وقريباً من الحضرة المقدسة، ومع هذا يكتب السيد الموسوي الأسطر التالية:

كنا رجونا الأخ مغنية الوقوف عند ذلك الحد والشيخ العارف سدَّ هذا الباب وقد شفع هذا الرجاء أيضاً الأديب الفاضل الشيخ كامل خاتم من إخواننا العلويين حفظهم الله. ولكن حفيظة الأخ أبت عليه إلا أن يستعير بعض ألسنة الطلاب ويعيد النغمة بها من جديد. وأعيذ العرفان – باسمها – من فتح صدرها لأكثر من ذلك، وإلا فعليها أن تستعد للمبادلة بالأساليب المنطقية فحسب.

وإنا نربأ بمن نعرفهم من أماثل آل كنج الكرام سلمهم الله وبمكانتهم الدينية عن أن يتغاضوا عن ذلك الطالب (علي كنج) ولا يحاسبوه على هذا التعرض البذيء.

وليس هو ولا غيره بأكثر محافظة منا على كرامة الشيخ محمد جواد لولا أن كان منه ما حدانا على محاسبته بالعلم والمنطق عافاه الله وإيانا.. والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل".

فالموسوي هنا يتهم مغنية بأنه من يقف وراء علي كنج، وهو الذي قام بتحريضه ودفعه للكتابة في الدفاع عنه، وقد استخدم لسان الطالب ليعبر عنه.. ولكأن مغنية عاجز عن الدفاع وعن الكتابة باستفاضة متى ما شاء ذلك!!.

ولم يكتف بهذا.. ويا للغرابة! بل يطلب من آل كنج أن لا

يسكتوا عن ابنهم الطالب علي كنج، وأن لا يتغاضوا عن تعرضه البذيء للموسوي نفسه، وأن يقوموا بمحاسبته أقسى حساب على ما بدر منه، وعلى ما سطّرته أنامله من فحش، ،وأن يعاقبوه شر عقاب، وبهذا يحتفظوا بمكانتهم الدينية المعروفة!!.

عاشراً: صاحب العرفان ينهي المعركة ج ٨

لم تنته المعركة عند هذا الحد، بل هي في ازدياد، والمقالات ترد للمجلة بكثرة، المقال تلو الآخر، بعضها يؤيد مغنية وبعضها ينقده، بعضها بأسماء مستعارة والأخرى بأسماء صريحة، حتى تراكمت المقالات، وصار منها عدد وافر لدى المجلة، وخرجت القضية إلى مساحة أبعد من ذلك، إذ صارت حديث الأندية والمجالس.. وبعد ذلك كله، وبعد هذه الجلبة التي سبّبها مغنية بمقاله، وبعد تفكير ومشاورات ارتأى صاحب العرفان أن يوقف الكتابة في الموضوع برمته، وأن ينهي المعركة عند هذا الحد وكفى، ولن ينشر أي شيء له علاقة بمقال مغنية، لا تأييداً ولا اعتراضاً ونقداً، ويكفي ما كتب فيها، والأفضل أن يسد بابها سدّاً نهائياً، ولا يفتح أبداً بعدها.. وفي هذا كتب في ج ٨ ص ٩٣٧:

" **كلمة الستة**

لقد أثارت كلمة الستة للعلامة الجواد حولها الآراء والتعليقات، وأصبحت حديث الأندية والمجالس، فمن ناقم وفي طليعتهم الستة

وزملاؤهم طبعاً، ومن محبذ وهم الطرف الثاني من رجال الدين والشباب المثقف، وما زالت تتوالى علينا التأييدات والردود من كلا الجانبين حتى أصبح لدينا منها كمية وافرة لذلك رأينا سدّ هذا الباب سدّاً نهائياً، ونحن إذ نعتزم سدّه نقدر لفضيلة الأستاذ مغنية علمه وإخلاصه وصراحته.

العرفان "

ملاحظات تتعلق بالمعركة

أولاً: السؤال الذي يطرح هنا: أين انتهى المطاف بهؤلاء العلماء الستة الذين دارت حولهم معركة طاحنة وشرسة بين مغنية وأنصارهم وبعض هؤلاء العلماء القادمين للجنوب؟

في الحقيقة أن هؤلاء أصبح لهم شأن ومكانة باسقة في لبنان، وذلك بعد فترة من تواجدهم، وعلى الأخص الشيخ عبد الله نعمة، والذي سيصبح قاضياً فيما بعد، وسوف يتبوأ المنصب الذي تبوأه محمد جواد مغنية قبله، وهو رئاسة المحكمة الجعفرية العليا.. والأكثر من هذا أنه ومغنية ستجمعهما صداقة متينة، واحترام متبادل، وإعجاب وثقة. وقد كتب مغنية بعد ذلك الكثير من المقالات حول عبد الله نعمة، وحول مؤلفاته وأعماله العلمية القيمة والمهمة في المكتبة الإسلامية، والتي سيوالي إصدارها فيما بعد وتباعاً.

ففي عام ١٩٥٩م وبمناسبة صدور كتاب "هشام بن الحكم"

للشيخ عبد الله نعمة يكتب مغنية مقالاً في مجلة العرفان وذلك في الجزء ٧ المجلد ٤٦ والصادر في آذار (مارس) ص ٦٩٠، ويشيد به إشادة بالغة، ويثني على مؤلفه النابه الشيخ نعمة.

وفي يوم ٢ مايو ١٩٦٢م توفي الشيخ محمد علي نعمة والد الشيخ عبد الله، وقد شارك الشيخ محمد جواد مغنية في حفل تأبينه، وألقى كلمة في الأسبوع السابع لرحيله. وفي كلمته تلك قال: " وأي شيء أصلح وأجدى في خدمة الدين وإنارة طريقه، وعلو شأنه من تربية العلماء الهداة.. لقد ذهب الفقيد إلى ربه بعد أن ترك للإسلام والمسلمين نجليه العلامتين الشيخ عبد الله والشيخ عبد الحسين، فإنهما امتداد لعلمه وعمله الصالح.. فلقد بلوت الأخ الشيخ عبد الله، وعرفت سرّه وعلانيته فوجدت فيه الصدق والوفاء والعلم الغزير والرأي الثاقب، والجهد المتواصل في خدمة الدين والعلم، وهل للأخلاق من مصدر غير الوفاء؟! وهل للدين من معنى غير الصدق؟! أما العلم والعمل له فتنطق بهما أحكامه العادلة، وسيرته الطيبة، وآثاره الخالدة، من كتاب "سياسة الخلفاء الراشدين" إلى "الأدب في ظل التشيع" إلى "هشام بن الحكم" إلى السفر اليتيم الخالد "فلاسفة الشيعة" الذي سيخرج من المطبعة قريباً إن شاء الله "[1].

هذه الشهادة من مغنية في حق الشيخ عبد الله نعمة تدل على أمرين:

---

(١) مع علماء النجف الأشرف: ١٩٤ ط: ١٩٨٤ دار ومكتبة الهلال- دار الجواد.

الأول: أنه حين كتب مقاله "ستة من رجال الدين" لم يكن يضمر شراً، أو حسداً، أو خبثاً، ولا أظنه كان يعرف الستة بأسمائهم وشخصياتهم، وإنما تب ما كتب بدافع الحرقة على الدين، والغيرة على رجاله العلماء، والرغبة الصادقة في أن يكون لهم شأن كبير في لبنان، ويحظون بالاحترام والمكانة.

الثاني: أن مغنية من خلال هذا الموقف وأمثاله من مواقف أخرى كان صاحب شخصية مرنة، ويتقبل الحق، ويبحث عن الحقيقة أينما كانت، وهو على استعداد لأن يغير رأيه وقناعاته متى ما وجد أن الواقع يشهد على خلافه، وأن نفسه طيبة، ومتقبل للآخرين، يدفعه لهذا الصدق والجرأة في إعلان الخطأ.

والأوضح من هذا نلاحظه في المقدمة التي كتبها مغنية لكتاب الشيخ عبد الله نعمة "فلاسفة الشيعة"[١] فالمقدمة تدل على إيمان بالغ من قبل مغنية بالشيخ عبد الله نعمة، وبعلمه وبقدرته الفكرية، وهو الذي اقترح بنفسه على الشيخ عبد الله الكتابة في هذا الموضوع، وكان يدفعه دفعاً، ويستحثه عليه، وتدل هذه المقدمة أيضاً على عمق العلاقة التي كانت تربطهما معاً، وتجمعهما تحت ظلها، وقد نسي مغنية ما ككتبه قبل عشر سنوات أو أكثر حول عودة الشيخ عبد الله نعمة، وكذلك نعمة قد نسي هو الآخر ما كتبه مغنية في حقه، وما دار حول مقاله من لغط وسفا سف وجلبة.

---

(١) صدر الكتاب عام ١٩٦٢م.

كتب مغنية في مقدمة الكتاب "فلاسفة الشيعة":

"كتابان: تاريخ الفقه الجعفري، وفلاسفة الشيعة يلتقيان في وجوه:

١- أن موضوع كل منهما خاص بالشيعة.

٢- أن كل واحد من الكتابين جديد في موضوعه، فلم يكتب أحد في تاريخ الفقه الجعفري قبل العلامة السيد هاشم معروف، ولم يضع أحد كتاباً خاصاً في فلاسفة الشيعة قبل العلامة الشيخ عبد الله نعمة.

٣- أن كلاً منهما قد حقق الغاية المنشودة من تأليفه.

أما الغاية من الكتاب الأول فقد أوضحتها في تقديمي له، وأما قصة هذا الكتاب فتتلخص بما يلي:

كانت تأخذني الدهشة – وأنا أتتبع هذه الطائفة من المؤلفات الجديدة في الفلسفة وتاريخها – كيف نسي أصحابها وكتابها فلاسفة الشيعة، وفيهم من يستحيل على العالم المخلص نسيانه، لوفرة ما ترك من آثار؟!.. وزادت دهشتي في كثير من الأسف والمرارة، وأنا أدرس الفلسفة الإسلامية لطلابي في الجامعة اللبنانية، حيث رأيتهم، وهم في السنة الرابعة والأخيرة، لا يعرفون شيئاً عن فلاسفة الشيعة، حتى الأسماء..وحين عاتبت بعض الأساتذة والمؤلفين اعتذر بوجود ما يحول بين المؤلف والوصول إلى المصادر الشيعية، لأن الشيعة مازالوا متخلفين عن غيرهم في نشر آثارهم وعرضها بطريقة حديثة.

هذا ما دعاني أن أرجو، وألح في الرجاء على فضيلة الشيخ

العلامة عبد الله في أن يضع كتاباً في فلاسفة الشيعة ولا يعلم إلا الله وحده كم كان اغتباطي وابتهاجي بإجابته وشروعه في العمل، وكنت أسأله حين نلتقي: إلى أين وصلت في الكتابة؟ وكم صفحة كتبت؟ وأحثه وأستعجله بشتى الأساليب.

وقد نهض، ولله الحمد، بهذا العبء على أحسن ما يرام، وأنجز الكتاب على أكمل الوجوه، فلقد بحث ونقّب، واستقصى عشرات الكتب، ولاقى من الجهد والمشقة ما الله به أعلم، حتى أخرج هذا السفر اليتيم الذي حقق الغرض المنشود كل التحقيق، وذلّل العقبات التي كانت تعترض الباحثين والمؤلفين، ومهّد لهم السبيل، ولم يدع عذراً لمعتذر، وأسدى بذلك خدمة عظمى للدين والعلم، وبهذا يتبين أن حاجتنا إلى هذا الكتاب كبيرة جداً، وأن الاستفادة منه ذات خطر بعيد.

وقد يسأل سائل: ولماذا لم تكتب أنت؟ ثم لماذا اخترت هذا الشيخ بالخصوص؟

الجواب:

إن اتجاهي إلى الموضوعات التي كنت أكتب فيها آنذاك صرفني عن كل اتجاه، وطغا (هكذا!) على كل رغبة وميل إلى غيرها، هذا، إلى أن المقصود الأول لدي هو المبدأ، وكفى، وسدّ هذا الفراغ بكل سبيل.

أما اختياري لفضيلة الشيخ فلأنه من أولئك النفر الذين كانوا، وهم في النجف الأشرف لا يهتمون إلا بالدرس والتحصيل، ولا يفكرون بشيء – كائناً ما كان – إلا بالكتاب والأستاذ، فإذا دخل الليل

أحيوه بحثاً وتنقيباً في المتون والشروح والتعليقات، يتـزودون ويتـهيأون إلى حلقات الدرس، فإذا جاء أوانها أخذ كل مكانه منها، وهو على علم من الموضوع ووجوهه التي سيبحثها الأستاذ، فإذا غادر النجف إلى بلاده تابع نشاطه العلمي، واستمر في التذكر والتدارس، والمطالعة والمراجعـة والكتابة والتأليف، هذا، إلى ما امتاز به الشيخ نعمة مـن نفـاذ الفكـر، وبعد النظر، ووضوح الأسلوب، ولطف الانتقال، وتحري الحقـائق مـن حيث هي حقائق.

وقد ظهرت دلائل ذلك جلية واضحة في كتابه "سياسة الخلفاء الراشدين" و "الأدب في ظل التشيع" و "هشام بن الحكم" كما تدلنا هذه الكتب على أن الشيخ" لم يقف عند المادة التي تخصص بها، وهي التشريع وأصوله، بل تجاوزها إلى معرفة التاريخ والأدب والفلسفة.

ومن هنا كان لـه المكـان المرمـوق في الثقافـة الدينيـة والأدبيـة، وكانت هذه الآثار الخالدة. والآن يخرج الكتاب الرابع، وهو يترجم لحياة ستين فيلسوفاً من الشيعة، أو يزيد، ويعبر بوضوح عن جوانـب كـثيرة من فلسفتهم وآرائهم، ويثبـت بالأرقـام رسـوخهم وتقـدمهم في هـذا الميدان، بحيث يخرج القارئ وهو على يقـين بـأن فلاسـفة الـشيعة قـد ساهموا إلى أقصى الحدود في تقدم الحضارة الإسلامية والإنسانية.

فإلى العلامة البحَّاثة المحقق التهاني القلبية على نجاحه وتوفيقـه، إلى هذا السفر العلمي القيم الذي سيكون – ولا شك – المعتمد الأول لكل باحث منصف، وراغب في معرفة الحقيقة، فجـزاه الله عـن الـنبي

وآله جزاء من خدم الدين وأهله، وكافح وناضل عن هذه العقيدة الحقة وشيعتها وأتباعها، إنه خير مسؤول".

ومن ثم بدأت العلاقة بينهما تتوطد شيئاً فشيئاً، وتتعمق وتنمو يوماً بعد يوم حتى يصبح نعمة من أصفيائه وخلاّنه.

في يوم الأربعاء ١٩٦٢/١٠/٣٠م يشترك الشيخ عبد الله نعمة مع الشيخ محمد جواد مغنية وثلة من علماء لبنان في تأليف جمعية إسلامية أطلقوا عليها اسم "جمعية أهل البيت للتأليف والنشر". وقد نشرت تفاصيل ذلك الحدث مجلة "العرفان" في عددها ٥ المجلد ٥١ الصادر في رجب ١٣٨٣هـ الموافق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣م ص ٥٣٥:

"تنادى في لبنان فريق من الهيئة العلمية الجعفرية المؤمنين بوجوب التعاون على العمل والجهاد المتواصل لنشر الثقافة الإسلامية بعامة، وما يتصل منها بالشيعة، ومبدأ التشيع بخاصة بعد أن تبين أن وراء الستار يداً أثيمة تعمل للتخريب والتباعد بين المسلمين عن طريق الدس والافتراء على بعض طوائفهم.

تنادى هذا الفريق إلى تأليف جمعية تلتزم التأليف ونشر الدراسات – قديمها وحديثها – التي تعبر بصراحة وأمانة عن عقيدة التشيع، وفقه الشيعة وأصولهم، وأدبهم وفلسفتهم، والدور الذي قاموا به لخدمة الإسلام والإنسانية في كل عصر، وفي شتى الميادين، على أن تسلك الجمعية طريق الإنصاف والابتعاد عن التعصب والانحياز،

والتيارات السياسية والحزبية بشتى أنواعها وألوانها. إلا أنها تقطع على نفسها عهد الله والوطن أن تخلص في مقاومتها لكل محاولة تهدف إلى الإساءة للبنان والمس من كيانه وكرامته، لأن الجمعية تؤمن وتعتقد أنه البلد المتحرر الذي يقدس الحريات، ويضمنها لكل فرد صالح وكل فئة مخلصة، تعمل لتحقيق المبادئ الإنسانية، والمقاصد النبيلة.

وقد تم تأليفها بحمد الله على هذا الأساس، وسجلت باسم "جمعية أهل البيت للتأليف والنشر" في وزارة الداخلية برقم ١٦٠٠١/٤ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٣٠. من أعضائها: الشيخ حسين معتوق، السيد موسى الصدر، الشيخ موسى شرارة، السيد هاشم معروف، الشيخ عبد الله نعمة، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الشيخ عبد الحسين نعمة، الشيخ محمد جواد وأخوه الشيخ أحمد مغنية.

ومن أهداف الجمعية:

أولاً: أن تجتهد ما استطاعت لبث روح الألفة والمحبة بين المسلمين بعضهم مع بعض من جهة، وبينهم وسائر الطوائف الأخرى من جهة ثانية، إيماناً منها بأن الإخاء يحقق للجميع الخير والصالح العام.

ثانياً: تدرس الجمعية ما تعلم به من الكتب والنشرات التي تتعرض للشيعة والتشيع، فإن وجدته حقاً وصدقاً أيدت وشجعت، ونوهت به كمصدر صحيح عند الشيعة، وإن وجدت فيه تشافياً وانحرافاً عن الواقع نبهت إلى مكان الخطأ، وتبرأت من الكتاب والكاتب، حتى ولو كان من الشيعة والنجفيين.

ثالثاً: تحاول الجمعية أن تتعاون مع الجهات الخيرة التي تؤمن بمبادئها بخاصة المراجع في النجف الأشرف الذين تنظر إليهم كقاعدة للدين والمذهب.

رابعاً وأخيراً: أن تقف الجمعية بالمرصاد لكل من يحاول تفريق كلمة المسلمين، وتفتيت وحدتهم عن طريق الدس والكذب على الشيعة ومبدأ التشيع، ويضمر السوء لكيان لبنان وكرامته وحريته.

بيروت — الشياح الهاتف: ٢٧٠٦٩١ عن الجمعية محمد جواد مغنية"

وفي عام ١٩٦٠م قامت مجلة سعودية تصدر في الرياض، تدعى مجلة "راية الإسلام" بنشر مقال للكاتب إبراهيم الجبهان، كله طعون في حق الشيعة وفي الإمام الصادق عليه السلام على وجه الخصوص، إذ بلغت به الجرأة والوقاحة أن قال عن الإمام الصادق عليه السلام في ثنايا المقال: "أما أهل البيت عندهم، فهم علي وذريته ومن ذريته عندنا من هو موضع شك وارتياب، مثل صادقهم الكاذب ومن لفّ لفّه واحتطب بحبله. بل إن صادقهم الكاذب إذا صحّ عندنا كل أو بعض ما يروون عنه من أساطير فهو ملحد زنديق يجب لعنه ومقته ونبرأ إلى الله من إلصاق التهم بالأبرياء. إننا نمحص الأحاديث التي تروى لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمحيصاً شديداً، ونأخذها بحذر مع أنها تصل إلينا عن طريق ثقات مشهود لهم بالاستقامة فكيف نصدق خيالاً وأساطير يرويها لنا الأفّاكون والمغرضون والمصابون بعاهات مستديمة في ضمائرهم وإنسانيتهم" إلى غير هذه العبارات والتي تدل على سوء أدبه، وجرأته

على الحق، وجهله بالتاريخ وبالتشيع.

هذا المقال نُشر في العدد الخامس، وأثار علماء لبنان وكذلك علماء الشيعة في كل مكان لما فيه من هجم سافر على الأئمة وعلى التشيع، مما دفع علماء لبنان لأن يشتركوا في كتابة برقية احتجاج إلى الملك سعود، ملك المملكة العربية السعودية آنذاك، وكان من بين هؤلاء العلماء مغنية وعبد الله نعمة.. هذه نص برقية الاحتجاج:

" **العلماء يحتجون على مجلة سعودية** "

بعث السادة العلماء الرقية التالية إلى الملك سعود:

نحن الموقعين علماء الطائفة الجعفرية الإسلامية في لبنان، نحتج بشدة على ما جاء في العدد الخامس من مجلة "راية الإسلام" التي تصدر في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية من التهجم والطعن بعقيدتنا الإسلامية المقدسة، والنيل من كرامة إمام المسلمين جعفر الصادق ونطلب إنزال أشد العقوبات بالكاتب وأرباب المجلة الذين أثاروا الفتنة، وحاولوا تمزيق الصف الإسلامي والعربي تلبية لرغبة الصهيونية والاستعمار.

محمد حسن فضل الله، هاشم معروف، عبد الله نعمة، حسين معتوق، محمد عسيلي، عبد الكريم شمس الدين، حسين الخطيب، نور الدين شرف الدين، إبراهيم الخطيب، علي العسيلي، علي مهدي إبراهيم، محمد باقر إبراهيم، أمين الحسيني، محمد علي ناصر، محمد علي إبراهيم، عباس أبو الحسن، محمد عياد، جعفر الصائغ، خليل

ياسين، موسى عز الدين، نور الدين مرتضى، محمد علي نعمة، محمد حسين شمس الدين، حسن شمس الدين، زين العابدين شمس الدين، بدر الدين الصائغ، محمد علي شمس الدين، محمد بسمة، سليمان سليمان، رضا فرحات، محمد حسين الزين، محمد جواد مغنية"[١].

وفي عام ١٩٦٢ قامت المملكة العربية السعودية متمثلة في القضاء والسلطة بها بالحكم على الكاتب الشاب الأديب الشيخ عبد الله الخنيزي من شيعة القطيف بالأحكام التالية:

أولاً: السجن مدة ستة أشهر قابلة للزيادة.

ثانياً: الجلد ثمانين جلدة حد المفتري.

ثالثاً: عزله عن وظيفته كنائب عن مدير الجمارك بالقطيف.

رابعاً: إجباره على تأليف كتاب ينقض فيه كتابه بعد إحراق الكتاب أمام عينيه.

كل هذه الأحكام جاءت عقاباً له على تأليفه كتاب حول حياة وإسلام أبي طالب عم النبي ﷺ ووالد الإمام علي عليه السلام، الكتاب بعنوان "أبو طالب مؤمن قريش" في ٤٤٠ صفحة، والمطبوع في دار ومكتبة الحياة عام ١٩٦١م. وقد أثبت فيه بالأدلة القاطعة إيمان أبي طالب، وعدم شركه كما يذهب أهل السنة في عقيدتهم.

---

(١) العرفان، الجزء ٣ مجلد ٤٨ الصادر في جمادى الأولى ١٣٨٠هـ، الموافق تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠م ص ٢٩٩.

وعلى إثر ذلك اشترك مغنية مع عبد الله نعمة وثلة من علماء لبنان في كتابة رسالة التماس إلى الملك سعود يرجونه فيها أن يطلق سراح الشيخ عبد الله الخنيزي.. وهذا نصُّها:

" لحضرة صاحب الجلالة الملك سعود المعظم بتوسط سفير المملكة العربية السعودية ببيروت

إن علماء جبل عامل يرغبون إلى جلالتكم أن تنظروا بعين العناية والاهتمام لقضية الشاب القطيفي عبد الله الشيخ علي الخنيزي الذي اعتقل من أجل كتاب "أبو طالب" في حين أنه لم يتعرض لشيء يمس نظام الحكم في البلاد، ولا لأية جهة سياسية، أما مجرد إبداء رأيه بإسلام أبي طالب عم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم فلا يستوجب المآخذة والعقاب.

لذلك نناشدكم باسم الإنسانية والعدالة إطلاق سراحه وتفضلوا بقبول الاحترام.

حسين معتوق، رضا فرحات، هاشم معروف، موسى الصدر، عبد الله نعمة، عبد الكريم شمس الدين، محمد جواد مغنية

١٣ شعبان سنة ١٣٨١هـ

١٩-١-١٩٦٢ م "[١]

---

(١) العرفان، الجزء ٧ مجلد ٤٩ الصادر في رمضان ١٣٨١هـ، الموافق آذار (مارس) ١٩٦٢م ص ٢٩٦.

هكذا يظهر لنا جلياً من المواقف السابقة، ومجموعة من المواقف الأخرى المماثلة لها المدى الذي وصلت إليه العلاقة الحميمية بينهما، والتعاون العلمي، والجهاد الفكري الذي جمعهما، وما مقال مغنية "ستة من رجال الدين" إلا سحابة صيف عابرة، حتى أننا لم نجد إزاءه أية ردة فعل من قبل الشيخ عبد الله نعمة، ولم نقرأ له أي مقال غاضب، أو رد جارح على الشيخ مغنية كما قرأنا لغيره، وما ذلك إلا دلالة قاطعة على ثقته بالشيخ محمد جواد مغنية، وبصدقه في حديثه، وإخلاصه في دعوته، وإن غلّف ذلك الصدق والإخلاص بعبارات قاسية جارحة شديدة الوطأة على نفس قارئها.

أولاً: الشيخ عبد الله نعمة (١٩١٦-١٩٩٤م)

ولد الشيخ عبد الله نعمة عام ١٩١٦م الموافق ١٣٣٤هـ في شهر محرم بالنجف الأشرف، انتقل إلى موطنه الأصلي جبل عامل صغيراً، وذلك عندما صحبه والده معه عند عودته إلى جبل عامل وهو طفل، فقرأ مقدمات العلوم وأكمل السطوح. إذ درس أولاً في مدرسة "النبطية" الرسمية ثم انتقل إلى مدرسة "جمعية المقاصد الخيرية" في صيدا، وأمضى فيها ٤ سنوات. وفيها نظم الشعر وله من العمر ١٦ عاماً.. ثم عاد إلى النجف ١٩٣٣م / ١٣٥٢هـ، لإكمال دروسه الشرعية العليا، ومكث فيها ١٤ سنة، ليعود إلى بلاده في عام ١٩٤٦م / ١٣٦٦هـ.

وهو عالم، فقيه، أديب، مؤرخ، شاعر. لـه مـصنفات عديـدة في الفقه والكلام والأدب، بجانب ديـوان شـعر، بعـضها مخطـوط والآخـر مطبوع.

مؤلفاته المطبوعة:

١ - أثر التشيع في الأدب العربي.

٢ - سياسة الخلفاء الراشدين في الموازين النفسية.

٣ - فلاسفة الشيعة.

٤ - هشام بن الحكم.

٥ - مصادر نهج البلاغة.

٦ - تاريخ جباع.

٧ - الأدب في ظل التشيع.

٨ - دليل القضاء الجعفري.

٩ - الأدلة الجلية في شرح الفصول النصيرية.

١٠ - روح التشيع.

١١ - التـذكرة بأصـول الفقـه للـشيخ المفيـد ملحقـاً بكـنز الفوائـد للكراجكي.

مؤلفاته المخطوطة:

١ - أثر القرآن في الفلسفة الإسلامية.

٢ - توضيح الأحكام في شرح شرائع الإسلام.

٣ - مدارك العروة الوثقى.

٤ - شرح منظومة المواريث لأستاذه شرارة.

٥ - القواعد الفقهية.

٦ - شرح معالم الأصول.

٧ - الفاروق الأعظم.

٨ - أعيان آل نعمة.

٩ - شرح الكفاية (الأصول اللفظية).

١٠ - اللآلئ والصدف (كشكول).

١١ - ملحق أمل الآمل.

١٢ - رسالة في بطلان التسلسل.

١٣ - رسالة في إثبات الصانع.

١٤ - أحسن ما حفظت.

١٥ - الله والفطرة.. مجموعة مقالات نُشرت في مجلة العرفان.

١٦ - أدب التصوف.

١٧ - في الطريق.

١٨ - آراء ومعتقدات.

١٩ - الأمواج الباكية (ديوان شعره).

يقول عنه الشيخ علي الخاقاني بعد أن التقى به: "والمترجم له شخصية علمية أدبية فذة، شاهدته واجتمعت معه غير مرّة، فرأيته شاباً له مؤهلاته ومواهبه العالية، ورأيت فيه اتزان الشيوخ وحنكتهم مع صباحة الشباب وذكائهم، وسيماء التدين والعقل تلوح على محيّاه، فهو إنسان يماشي رأي العصر الناضج ومستلزمات الفكر الديني الصحيح، ويعجبك بمنطقه المركّز والتفاتته السريعة ونظرته الصائبة. وهو إلى جنب ذلك تراه يتحمس لما آل إليه أمر التسيب لطلاب الدين والفوضوية الدراسية التي شملتهم دون خشية أو رهبة. احتل مركزه بين قومه الذين عرفوا في شخصه صفات الزعيم الديني ومؤهلات العالم الصحيح، جمع إلى شعره نثراً رصيناً محكماً، وكتبه دلّتنا على معلومات واسعة يحتفظ بها هذا العالم الشاب"[1].

ثانيًا: السيد عباس أبو الحسن الموسوي (١٩١٣–١٩٧٢م)

وهو الذي صال وجال في جداله مع مغنية بعد رجوعه من

---

(١) شعراء الغري: ٥ / ٥٤٧

النجف إلى الجنوب، لكننا مع هذا نراه بعد ذلك يتصافى مع مغنية، ويشترك معه في مجموعة من القضايا التي تهم الشيعة في لبنان والعالم الإسلامي، وإن كانت العلاقة بينهما لم ترتق لمستوى العلاقة التي جمعته مع الشيخ عبد الله نعمة. فقد شارك معه في عام ١٩٦٠م في كتابة برقية الاحتجاج إلى الملك سعود على ما جاء في مجلة "راية الإسلام" السعودية، من هجم على الشيعة وعلى الإمام الصادق عليه السلام. بجانب هذا كانت مجلة العرفان تحرص على نشر مقالاته فيها، فكانت تنشر أحياناً مقاله جنباً إلى جنب مقال الشيخ محمد جواد مغنية، كما في الجزء ٧ المجلد ٤٩ رمضان ١٣٨١هـ / آذار (مارس) ١٩٦٢م.

ولد السيد عباس أبو الحسن الموسوي في "معركة" بجبل عامل، يوم الثلاثاء ٢٣ رمضان سنة ١٣٣١هـ الموافق ٢٦ أغسطس ١٩١٣م ونشأ بها. قرأ العلوم الأدبية والدينية فيها ثم هاجر إلى النجف سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م. وأكمل باقي دروسه ثم حضر الأبحاث العالية على السيد أبي الحسن الأصفهاني والشيخ محمد رضا آل ياسين والسيد محسن الحكيم والسيد أبي القاسم الخوئي، حتى تخرّج على أيديهم، وتحت رعايتهم. رجع إلى بلده سنة ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م وسكن "معركة" قائماً بوظائفه الشرعية، وجدّد مسجداً مجاوراً لبيته. صار فقيهاً لمنطقة "بنت جبيل".

في "معركة" لاقى صعوبات كثيرة، وعقبات كأداء أمامه، ولم ينسجم ويتعايش مع أهلها، فاقترح عليه السيد عبد الحسين شرف

الدين أن ينتقل إلى بلدة "الغازية" الواقعة إلى الجنوب من مدينة صيدا، وهي الآن تكاد تتصل بها. وكان ذلك سنة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م. واستجابة لرغبة شرف الدين، وامتثالاً لأمره نزل الغازية مرشداً ومبلغاً إلى حين وفاته، وفيها وجد كل التجاوب والتقدير من أهلها، وعاش بينهم عزيزاً مكرماً مطاعاً.

أسّس في الغازية مبنى مؤلفاً من ثلاث طبقات، جعل الطبقة الأولى مستوصفاً ومحلات، والثانية حسينية، والثالثة مشغل خياطة. وبمساعيه الكريمة تم بناء مسجد "عنقون" وكذلك مساجد بلدات كفر حتى وحومين التحتا ورومين، كما قام بتجديد مسجد آبائه وأجداده في معركة وبناء حسينيتها، وسعى في بناء حسينية زفتا، وأخيراً سعى في بناء حسينية زغدريا، ثم أدركته الوفاة قبل إكمالها.

كما كان للسيد عباس اليد الطولى في تأسيس جمعية علماء الدين التي ضمَّت نخبة من علماء العصر، وكذلك أدّى دوراً بارزاً في إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وكان عضواً شرعياً فيه.

وقبل وفاته بسنتين عُيِّن مفتياً لقضاء بنت جبيل، وكان نادماً جداً على قبوله هذا التعيين، وكان ينوي الاستقالة منه، ولكن عاجلته الوفاة قبل أن يحقق مبتغاه[1]. وهو شاعر رقيق، وكاتب محقق له بحوث قيمة نشرت في الصحف والمجلات العربية.

---

(١) علماء ثغور الإسلام: السيد عباس علي الموسوي ج١ ص ٤١٣ ط١: ٢... دار المرتضى- بيروت.

مؤلفاته المطبوعة:

١ - الإسلام في شهر الصيام.

٢ - ذكرى أمير المؤمنين.

٣ - الشيعة وشيوخ الإفك في الرياض.

٤ - الإمامة والأئمة.

مؤلفاته المخطوطة:

١ - المرأة في الإسلام.

٢ - شرح كفاية الأصول.

٣ - فلسفة الحج.

٤ - ديوان شعره.

توفي في الغازية يوم الأحد ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٩٢هـ الموافق ٤/٦/ ١٩٧٢م. وشُيع تشييعاً مهيباً.

ثالثاً: الشيخ عبد الكريم شمس الدين (١٩٠٦-٢٠٠٧م)

إن أهم ما يشار له في حياة الشيخ عبد الكريم شمس الدين أنه والد العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٩٣٦ – ٢٠٠١م)، بجانب

مجموعة من الأبناء البارزين، والذين أعطوا الكثير للفكر الإسلامي، وللثقافة الدينية، سواء في لبنان أو خارجه، فهو عمل وجاهد على صنع رجال أفذاذ، وأنجب أسماء لامعة وشخصيات بارزة. فله من الأبناء بجانب محمد مهدي شمس الدين كل من: آية الله الدكتور الشيخ محمد جعفر شمس الدين، والعلامة المفتي الجعفري الشيخ عبد الأمير شمس الدين، والحاج محمد حسين شمس الدين، والحاج محمد باقر شمس الدين.

والذي قلناه سلفاً في حق الشيخ عبد الله نعمة والسيد الموسوي نعيده هنا، فشمس الدين كان له حضور اجتماعي فاعل، ولم يكن منزوياً، فكان واحداً ممن وقّعوا على رسالة الاحتجاج على مقال الجبهان مع مغنية نفسه، ومجموعة من العلماء عام ١٩٦٠م. وكان واحداً من الذين طالبوا بإطلاق سراح الشيخ عبد الله الخنيزي في قضية كتابه "أبو طالب" مع مغنية أيضاً، والذي شمله من بين العلماء الستة في مقاله.

لم يكن للشيخ عبد الكريم شمس الدين دور فكري، أو نتاج علمي يُعتد به، كما كان لابنه محمد مهدي شمس الدين، أو كما كان لأقرانه من العلماء الذين عادوا من النجف معه، مثل: عبد الله نعمة والموسوي والعسيلي، فحضوره الاجتماعي في لبنان أقوى من حضوره الفكري.. إذ لم يطبع له أي كتاب، وإنما له مخطوطات قليلة نادرة، منها ديوانه الشعري، وكتاب في البكاء على الإمام الحسين عليه السلام.

ولد الشيخ عبد الكريم شمس الدين في بلدة قبريخا قضاء

مرجعيون عام ١٩٠٦م، ولما بلغ ثلاث سنوات توفي والدته، فتولّت تربيته جدته لأبيه. قرأ القرآن الكريم على والده الشيخ عباس، والتحق بمدرسة النبطية التي كان يديرها المرحوم الشيخ محمد رضا الزين، كما درس كتاب "قطر الندى" على الشيخ محمد نجيب مروة، وآية الله العظمى السيد محسن الحكيم.

عاد إلى بلدته قبريخا عام ١٩٤٨م، وقد ترك ابنه الشيخ محمد مهدي شمس الدين في النجف ليواصل دراسته الحوزوية وعمره ١٢ عاما فقط، وقد بقي الابن في النجف ٣٣ سنة متواصلة، من دون انقطاع أو حدث يوقفها، ولم يرجع محمد مهدي شمس الدين للبنان إلا بعد الخامسة والأربعين من عمره!.

عاد عام ١٩٤٨م كما ذكرنا[1] فأقام في بلدته إماماً ومرشداً وواعظاً، وأخذ يرشد أهلها ويعظهم ويعلمهم مسائل الحلال والحرام، صابراً على الأذى، ومتحملاً المشقات، حتى رجعوا إلى الصواب بالجملة (كما ذكر ذلك في ترجمة حياته).

لقد ضاق صدره بأهل بلدته وما لاقاه منهم، فقرَّر الهجرة منها،

---

(١) هذا التاريخ جاء في كتاب "الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين.. سيرة ومؤلفات" المطبوع عام ٢٠٠٤م، من إعداد مؤسسة الإمام شمس الدين للحوار. ولكن في المقابل نجد السيد عباس علي الموسوي في كتابه "علماء ثغور الإسلام" ج١ ص ٥٥٣، والقاضي الشيخ يوسف عمرو في كتابه " علماء عرفتهم " ص ٣٤٤، نجهما يؤكدان أن الشيخ عبد الكريم عاد للبنان عام ١٩٤٧م وليس عام ١٩٤٨.

عندها غادرها قاصداً بيروت،وذلك سنة ١٩٥٥م، فنزل من حينها الشياح، وهي بلدة من ضواحي بيروت.

وفي شهر نوفمبر عام ١٩٥٧م جمع لقاء بين الشيخ محمد جواد مغنية والعلامة الكبير الشيخ حبيب آل إبراهيم، وتدارس الاثنان قضية البعد عن الدين، هذه الحالة التي يعيشها أغلب أبناء لبنان. فاقترح مغنية على آل إبراهيم التالي:

لماذا لا نعمل ما نستطيع دون أن نكلف أحداً بفلس، نجتمع ونقرر أن يذهب كل واحد منا ليلتين في الشهر على الأقل إلى القرى الخالية من المرشدين، يفقه أهلها بالدين، على أن لا يكلف أحداً بشيء، أو يتعرض لشيء خارج عن هذه المهمة، ونكرر الاجتماع لتحديد المكان الذي يذهب إليه كلٌ منا ويقدم تقريراً بما أدى من عمل إلى الهيئة مع إبداء ما يراه من الملاحظات، نبدأ من هنا حتى تتبين لنا السبيل إلى الخطوة الثانية، ولابد أن تتبين بالاجتماعات المتوالية والتدارس المستمر، وهكذا ننتقل خطوة فخطوة.

وافق الشيخ حبيب آل إبراهيم على مقترح مغنية، ودعا عدداً من العلماء، وفي مساء ١٩٥٧/٢/١٠م اجتمع في بيته بالشياح السادة الأفاضل الشيخ موسى شرارة والشيخ حسين معتوق والسيد هاشم معروف والشيخ عبد الكريم شمس الدين والشيخ محمد جواد مغنية، وعيَّنوا الأمكنة، وسموا الهيئة باسم "جماعة التعليم والإرشاد" وافترقوا على أن يذهب كلٌ إلى البلد الذي عُين له، وأن يكون الاجتماع الثاني في

بيت الشيخ حسين معتوق "بالغبيري" الساعة الثالثة بعد الظهر من ١٩٥٧/٣/١٠م[١].

مشاريعه:

أسّس مسجد الحسين بن علي عليه السلام، كما حثّ السيد يوسف الموسوي وولديه لبناء مسجد في برج البراجنة، فسعوا في ذلك وتم تحت إشرافه ما أراد، وكذلك بمساعيه كان بناء مسجد تل الزعتر وحسينيته ومشروعه. وبجانب مسجد الحسين بن علي والذي أسسه عند نزوله الشياح قام الشيخ بتأسيس مشروع أسماه "مؤسسة أهل البيت عليهم السلام" وشرع في بنائه سنة ١٩٧٧م، وافتتح في عام ١٩٨٣م. وهو مؤلف من أربع طبقات، الأول لتعليم القرآن، والثاني حسينية، والثالث مكتبة أهل البيت العامة، والرابع بيت يسكن فيه العالم المتولي إدارة المشروع وتوجيه الناس وتعليمه. كما ذكر الشيخ أن المؤسسة تحتوي خمسة محلات تجارية تقوم بنفقاتها ولوازمها ولوازم العالم وحاجاته[٢].

انتقل إلى جوار ربه عام ٢٠٠٧م /١٤٢٨هـ وله من العمر مائة عام وعام. وفي يوم ٢٠٠٧/٣/٤م أقام له المجلس الشيعي الأعلى حفلاً تأبينياً بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيله.

---

(١) العرفان: مجلد ٤٤ جزء ٧ / ١٩٥٧ ص ٧٢٣.

(٢) علماء ثغور الإسلام: ٥٥٣.

رابعاً: الشيخ علي العسيلي (١٩١٤ – ١٩٩٥م)

لم يكن للشيخ علي العسيلي دور فاعل في الساحة الدينية والثقافية في لبنان فضلاً عن العالم الإسلامي، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الفكري، فلم يُعرف له نتاج فكري أو علمي، ولم يكن له أيضاً حضور فاعل وملموس في أوساط المجتمع اللبناني، مع تسلمه القضاء.. سوى أننا وجدنا اسمه من بين العلماء الموقعين على رسالة الاحتجاج للملك سعود على خلفية المقال المنشور في مجلة "راية الإسلام"، وعدا ذلك لم أجد له حضوراً يذكر، أو اسماً يُسجل في المصادر والكتب الإسلامية والرجالية.

"هو الشيخ علي بن الشيخ محمد العسيلي، يرجع من جهة الأم إلى آل مغنية، الأسرة العلمية المعروفة. ولد في بلدة "الشهابية" العاملية التابعة لقضاء صور سنة ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م.

غادر أيام طفولته بلدته مع أبيه إلى النجف الأشرف حيث هاجر إليها لطلب العلم، وعندما عاد والده كان شيخنا في ريعان الشباب فتزوج وغادر بزوجته إلى النجف سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، وله من العمر ١٩ سنة.

درس خلال رحلته العلمية في النجف على ثلة كبيرة من العلماء، ففي المقدمات والسطوح درس على السيد محمد سعيد فضل الله والشيخ محمد رضا الطبسي والمقدس الميرزا الشيخ أحمد اللاهوري وعند الشيخ محمد جواد الجزائري. أما درس الخارج فكانت على

المراجع العظام سيد الطائفة أبو الحسن الأصفهاني والسيد حسين الحمامي والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كما تلقى دروس الأخلاق على المقدس الشيخ علي القمي.

عاد إلى لبنان عام ١٩٤٩ واستقربه المقام في بلدة الصرفند العاملية الساحلية حيث طلب أهلها منه المقام عندهم، فلبى دعوتهم واستجاب لطلبهم، فأخذ يصلي فيهم الجماعة ويقيم واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويعظهم ويرشدهم ويسددهم في طريق الحق والهدى.

عمل بعد ذلك قاضياً شرعياً في محكمتي صور وصيدا. جاءه الأجل المحتوم في السادس من شهر رمضان سنة ١٤١٥هـ الموافق ٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٩٥م. وقد حاول نقل جثمانه إلى النجف الأشرف ليدفن بالقرب من سيد الموحدين الإمام علي عليه السلام وقد وصلوا بجنازته إلى الأردن، وهناك لم يحصلوا على تأشيرة دخول من بغداد فعادوا بالجثمان إلى بلدة الصرفند التي قضى أكثر أيامه فيها ليدفن إلى جوار مقام الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري، وبهذا تنتهي حياته العامرة.

له مجموعة من الكتب، طبع منها:

١ - الجواب السديد

٢ - نهج السداد في واجبات الاعتقاد[1].

---

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٧٥ بتصرف.

خامساً: السيد علي إبراهيم (١٩٢٠ -)

هاجر السيد علي إبراهيم للنجف أواخر سنة ١٩٣٧م، وبعد أن قضى فيها ١٢ عاماً عاد للبنان عام ١٩٤٩م، واستقر في بلدة "أنصار" لمدة ٥ سنوات يؤدي فيها واجبه الشرعي ويقيم فرائض الله بين الناس.

وبطلب من أهل عدلون وإصرار وتأكيد استجاب السيد ليكون بينهم، فرحل إليهم سنة ١٩٥٤م، وأنشأ فيها مسجدها المبارك في حدود ١٩٥٧ - ١٩٥٨م، وأما الحسينية فبدأ بها سنة ١٩٦٦م.

كان السيد علماً من أعلام جبل عامل بحيث شملت حركته التبليغية جميع القرى المحيطة ببلدته (عدلون)، بل نستطيع القول إن صوته سمعه الناس كلهم في جبل عامل.

في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٥١م تداعى جملة من العلماء وأسسوا "جمعية علماء الدين العاملية" فكان السيد أحد أعضائها البارزين، بل كان في الصدارة، حيث جمعت في أول تأسيسها كلاً من: الشيخ إبراهيم سليمان، السيد عباس أبو الحسن، الشيخ عبد الله نعمة، الشيخ عبد المنعم شرارة، الشيخ علي الفقيه، السيد علي مهدي إبراهيم (المترجم له)، السيد محمد باقر إبراهيم، الشيخ محمد تقي صادق، السيد هاشم معروف الحسني.

ثم تم تعديل نظام الجمعية وعين بموجبه السيد علي إبراهيم أمين الصندوق.

وفي سنة ١٩٦٦م تمّ انتخابه نائب العميد والمسؤول أمام السلطات، وكان العميد – الرئيس – الشيخ موسى عز الدين. وهذه الجمعية هي التي أسست المدرسة الدينية في صور سنة ١٩٦١م.

صدر له من المؤلفات:

١ - الرد على مذهب القاديانية.

٢ - الرد على البابية والبهائية.

٣ - التقية عند الشيعة.

٤ - أصول الفقه لفظية وعملية، تقريرات لدرس أستاذه السيد الخوئي.

٥ - تقريرات أستاذه السيد الحكيم في باب الطهارة من الفقه(١).

ثانياً: من يتابع الشيخ محمد جواد مغنية في هذه المعركة الفكرية وغيرها من معاركه وسجالاته التي خاض غمارها سيلاحظ عليه أنه متى ما وجد في خصمه أو من يناظره البعد عن الأسلوب العلمي الهادئ الرزين فإنه يتوقف مباشرة عن المضي قدماً في المعركة أو التفكير في الرد ومواصلة السجال، ولا يكتب سطراً في الإجابة أو التعليق، وفي المقابل متى ما وجد في خصمه الهدوء والكلمات المتزنة فإنه حينها يسترسل في المناظرة. وفي هذه المعركة وجدناه قد توقف عن الكتابة في موضوع الخلاف، واستمر في إمداد المجلة بمقالاته المتنوعة في الفقه

---

(١) المصدر نفسه: ج٢ ص ١٠٨ بتصرف.

والعقيدة والتراجم والثقافة والأدب ن بينما مخالفوه وخصومه يدبجون المقالات الكثيرة في الرد عليه، وهو في خضم ذلك لا يحرك ساكناً.

ثالثاً: سيتضح لنا بجلاء، وسنكون على يقين من أن مقالاته لم تكن من المقالات التي تمر هكذا، أو أنها من النوع الذي يقرأ مرة وتنسى بعدها، بل كان كل مقال له في العرفان أو رسالة الإسلام أو نشرة القضاء أو صحف بيروت تحرك الرأي العام، وتثير الوسط الثقافي بمختلف توجهاته، بين مؤيد ومتحمس لها، وللأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها مغنية، وبين معترض وناقم لهذه المقالات، وللآراء الغريبة الشاذة وغير المألوفة من عالم الدين في رأيهم والتي يدعو لها مغنية. ولم يكن هذا التأثير مقتصراً على الوسط الشيعي، بل إنه في بعض المواقف يمتد تأثير مقالاته إلى الوسط السني أيضاً، في مصر أو لبنان أو الخليج.. وغيرها. وعلى الرغم من أن مقالاته ذات نَفَس قصير، وتمتاز بالاختصار، وبعضها لا يتعدى في طوله صفحتين، إلا أنها تترك من الصدى الشيء الكثير، وهذا ما كان يلمسه ويعترف به صاحب مجلة العرفان ويقدره، وهو يعد وجود الشيخ محمد جواد مغنية في مجلته مكسباً يجب أن يحافظ عليه، فهو عنصر جذب قوي للقرّاء، وذلك لما تمتاز به مقالاته من الفكر، والاستقلال العلمي، والتجديد الإسلامي، وعمق النظرة، مع الأسلوب الشائق، والذي يوصف بأنه سهل ممتنع.

لهذا كله تأثر العلماء الستة بما كتبه الشيخ، وهاج البعض منهم، وثار للرد عليه، لأنهم شعروا بأنه يتعرض لهم بمغمز في ثنايا مقاله، ويشير لهم بسوء من طرف خفي.

سجال حول عنوان مقال "قرآن رقم ٢" وإرث الزوجة

أولاً: قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية

في مجلة العرفان الجزء ٥ من المجلد ٣٧ والصادر في رجب ١٣٦٩هـ الموافق أيار (مايو) ١٩٥٠م كتب محمد جواد مغنية مقالاً حول الأدعية والزيارات لدى الشيعة الإمامية والكتب الخاصة في ذلك، كالصحيفة السجادية، والإقبال لابن طاووس، ومصباح الكفعمي، وجامع الأدعية والزيارات.. وقد وضع لذلك المقال عنواناً مثيراً ومستفزّاً لدى الشيعة، فضلاً لغيرهم، ويبدو أنه قد خانه التوفيق كثيراً في هذا الاختيار، حيث جاء المقال تحت عنوان "قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية" ص ٥٢١ من المجلد، وهو عنوان يوحي بأن للشيعة قرآناً ثانياً، يتلون فيه آيات خاصة غير الآيات القرآنية، وهو معنى لم يرده الشيخ ولم يقصده من المقال أو العنوان، وإنما كان قصده الأدعية والمناجاة

والزيارات٠٠ ومن هنا أثار هذا العنوان حفيظة العلماء والقرّاء والمتابعين لمجلة العرفان، وقرّاء محمد جواد مغنية أيضاً.

ففي الجزء ٦ والصادر في شعبان ١٣٦٩هـ الموافق حزيران (يونيو) ١٩٥٠م من المجلد ٣٧ ص: ٦٩٢ بباب "المراسلة والمناظرة" كتب الشيخ أحمد رضا ناقداً العنوان السالف، ومفضلاً لو أن الشيخ قد استبدله بعنوان آخر.. وفي هذا كتب:

" حول قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية:

أخي المجاهد الحر أبا أديب أعزّك الله.. من خير ما ألذ به في العرفان ما يرقمه قلم العلامة الشيخ محمد جواد مغنية. ذلك القلم الذي يملي عليه فكر ثاقب ورأي حر وعلم واسع في حسن ذوق وبلاغة عبارة وبديع انسجام.

وقد قرأت في الجزء الأخير من العرفان م ٣٧ ج ٥ كلمة " قرآن رقم ٢ عند الشيعة" فرأيته قد أجاد وأفاد في هذا البحث كما هي عادته في كل ما يكتب، وأتى بالشواهد الواضحة على البلاغة التي منحها الله تعالى أهل بيت نبيه حتى بلغت عندهم حداً يقرب من الإعجاز.

نعم كنت أود لو كان العنوان غير هذا العنوان حيث لا تعدل منزلة القرآن من حيث البلاغة والهداية عند المسلمين كافة منزلة مهما علت. نعم قد نبّه الأستاذ الكاتب في صدر المقال على المراد بهذا العنوان حتى لا يذهب وهم بعضهم إلى غير المراد منه.

ولكني أخشى أن يقول بعض الناقمين على شيعة أهل البيت مذهبهم فيقولوا إن أئمة الشيعة يتحدون القرآن ويعارضونه والمتعنت المتمحل يأخذ من الكلام ما يوافق ضغنه، ويضرب صفحاً عما عداه ليدعم حجته ولو بالباطل.

إن أئمتنا الهداة هم شركاء القرآن في هداية الأمة بنص حديث الثقلين، فلا عجب إذا استنوا بسنته وأوضحوا هدايته وبثوا حكمته في الأمة، وجاؤوا بأمثل طريق وأهداه لبلوغ الغاية فيما يرضي الله ورسوله وصالح المؤمنين".

وفي الجزء ٧ من العرفان والصادر في رمضان ١٣٦٩هـ الموافق تموز (يوليو) ١٩٥٠م من المجلد ٣٧ يكتب الشيخ محمد تقي القمي "السكرتير العام لجماعة التقريب بالقاهرة" مقالاً ناقداً للعنوان السالف أيضاً، وذلك في باب "بريد القرّاء" والمنشور ص: ٨٢٩ حيث كتب القمي ناقداً بأسلوب رقيق العنوان مقترحاً في قبالته عنواناً آخر يليق بالمحتوى خيراً من العنوان الذي جاء في مقال مغنية:

" حضرة العلامة المفضال الشيخ أحمد عارف الزين.. مدير مجلة العرفان الغرّاء.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد، فقد قرأنا المقال القيم الذي نشر في مجلتكم الغراء بعنوان "قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية" لحضرة صاحب الفضيلة العلامة الشيخ محمد جواد مغنية، وهو بحث نرجو أن يوفق فضيلته في توفيته حقه لأن أدب الأدعية له تأثيره العميق

في تربية النفوس وتهذيبها وتقوية الإيمان وترسيخ فكرة التوكل وإشباع القلب بمعنى العبودية الخالصة لله وليس أدل على ما نذهب إليه من أن هذه الأدعية كثيراً ما تُقرأ والقلوب خاشعة والعيون دامعة، بل إنه ناحية من أدب الشيعة لم تعرف بعد عند إخوانهم أهل السنة. ومن الخير أن تُجلّى لهم واضحة وهي جديرة بكل عناية وقد تناولناها بدورنا في بحث ربما يُنشر في مجلة "رسالة الإسلام" التي تصدرها جماعة التقريب.

غير أني كنت أود لو تخير فضيلته عنواناً آخر لهذا البحث، ولا شك أنه يوافقنا على أن القرآن منزه لا يرتفع إلى مكانته السامية بيان، ولن نرضى أن يسوى بينه وبين أي كلام. وليس ينقص من قيمة الأدب الرفيع أن يكون البون بينه وبين القرآن شاسعاً.

فإذا أضفنا إلى هذا ما يراود بعض الأفكار من أن للشيعة عقائد خاصة بالنسبة للقرآن أو اتهامات معينة بأن لهم قرآن خاص[١] لوجدنا أن لهذا العنوان وقع[٢] غير مرغوب فيه ونحن نحرص أشد الحرص على أن يعرف العالم الإسلامي أن ليس في المسلمين جميعاً طائفة واحدة تعدل بالقرآن شيئاً.

وختاماً نقدم لفضيلته ولحضرتكم كل تقدير واحترام".

أمام هذا النقد الصادق، وأمام هذا الاتفاق على خطأ الشيخ الفادح في اختياره لعنوان مقاله، وما سمعه شفاهاً من المقربين منه من نقد

---

(١) الصحيح: قرآناً خاصاً.

(٢) الصحيح: وقعاً.

أيضاً طال العنوان، فما كان منه إلا أن اعترف صادقاً بخطئه، وأقرّ بأن العنوان كان خطوة خاطئة، ولم تكن لائقة من رجل مثله يزن الأمور بميزانها الصحيح، لذا كتب تعليقاً قصيراً في العرفان الجزء ٧ نفسه ص ٨١٩ بعنوان "جوابي لأهل العلم والوجدان" وفيه يقر بخطئه ويتقبل ما جاء في مقال الشيخين ويشكرهما على ما كتبا.. وقد كتب يقول:

" في عرفن حزيران سنة ٩٥٠ كتب سيادة العلامة المفضال الشيخ أحمد رضا تعليقاً على كلمتي "قرآن رقم ٢ عند الشيعة" المنشورة في عرفان أيار سنة ٩٥٠، ابتدأها سيادته بثناء هو أولى به، وأهل لأكثر منه، لأنه صورة لنفسه الطيبة أكثر منه تصويراً لأي شيء آخر. لأن الإناء ينضح بما فيه كما قال الإمام عليه السلام.

وفي هذا العدد علّق فضيلة العلامة السكرتير العام لجماعة التقريب بالقاهرة على كلمتي المتقدمة الذكر بما يرجع إلى قول العلامة رضا.

أما الملاحظة التي تفضلا بها فهي أنهما كانا يودان لو تخيرت غير هذا العنوان مخافة أن يموه ناقم متحذلق بأن الشيعة يقولون: إن للقرآن عدلاً أو شبيهاً، تعالى الله عما يقول الكافرون، وإني أتقبل هذه الملاحظة شاكراً شاعراً بأن كلام القرآن منزه عن النظير والمثيل... أتقبل هذه الملاحظة، وأشكر صاحبيها على الرغم من أني دفعت هذه التهمة بقولي في صدر المقال "لست أعني بالقرآن رقم ٢ أن الشيعة يعتقدون بوجود كتاب منزل غير هذا القرآن الكريم".

وقولي: "هي – الأدعية – وحي المحبة والإخلاص، وفيض الضمير والوجدان". وبعد هذه الملاحظة البريئة لمست فضل عنواني هذا، لأنه كان سبباً في إعلان غيرة الشيعة على الإسلام، ومحافظتهم على الدين، وتنزيههم عن كل شائبة يحاول أن يلصقها بهم المبطلون، شيعي يفوه بكلمة ظاهرة الدلالة والمعنى بأن القرآن هو الرقم الأول ويدفع عنه التهمة بكلام صريح ينبري له رجال من أعلام الشيعة وأعيانهم يطالبونه ويعاتبونه، لأن القرآن في عقيدتهم يأتي في لوح وحده، لا يندرج معه سواه، وليس فوقه إلا الله، وما دونه يسمى كلاماً، ولا يسمى قرآناً، على الرغم من أن لفظة القرآن في اللغة لكل ما يقرأ".

والجدير بالذكر والكتابة هنا أن نقول: إن الشيخ قد ترجم اعترافه بخطئه وتقبله لملاحظة الناقدين له بعد هذا عملياً، حين ضمّ هذا المقال مع مجموعة مقالات أخرى، وقام بطباعتها في كتاب مستقل تحت عنوان "مع الشيعة الإمامية" والمطبوع عام ١٩٥٥م في طبعته الأولى، أي بعد نشر مقاله بخمس سنوات. في هذا الكتاب نشر مقاله "قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية" ولكن بعد أن استبدل العنوان بعنوان آخر وهو "المناجاة" وفي الهامش كتب مغنية: "نشر في العرفان أيار ١٩٥٠ بعنوان قرآن رقم ٢ عند الإمامية، وأبدلت العنوان هنا، لأن جماعة من الأفاضل انتقدوه".

ولم يكتف الشيخ بهذا، بل نراه حين يعيد نشر المقال يحذف مقدمته والتي يقول فيها: "لست أعني بالقرآن رقم (٢) أن الشيعة يعتقدون بوجود كتاب منزل غير هذا القرآن الكريم، وإنما الذي أعنيه أن

في مكتبة الإمامية آثاراً هي كالقرآن في غاياتها وأهدافها، وبالمنزلة الثانيـة منه من حيث الفن والجمال".

وإتماماً للفائدة، ولبيان مراد الشيخ مـن عنوانـه ومقـصده مـن القرآن الثاني لدى الشيعة نورد المقال كاملاً، وكما جاء في مجلة "العرفان" حيث يكتب بعد تلك المقدمة التمهيدية والتوضيحية:

" المناجـــــــــاة*

لقد بذل الأئمة الهداة عليهم السلام أقصى ما لديهم من جهد ليُخلّقـوا شيعتهم بأخلاقهم، ويقصدوا بهم قصدهم، وسلكوا لذلك كل سـبيل، ولم يقتصروا علـى إلقـاء الخطـب والمـواعظ، والـدروس والمحاضـرات، وضرب الأمثال والحكم، وإيراد القصص والحكايات، بل أوجـدوا لهـم آثاراً أخرى من غير هذا النوع، وغير الأساليب المألوفـة في فـن التربيـة الحديثة ودور المعلمين والمعلمات وعنوا بها عناية خاصـة، لأنهـا أجـدى وأبلغ في التأثير والتهذيب.

وقد اصطلح الشيعة على تسمية تلك الآثار التي لا يقدر قدرها إلا من فتح الله عليه باب علمـه وهدايتـه، اصـطلحوا علـى تـسميتها بالأدعية والزيارات، ولكنها في واقع الأمـر إشـراق إلهـي يكمـل مـا في النفس البشرية من نقص، ويطهر ما فيها من رجس، ويصلح مـا فيهـا من فساد، هي وحي ما في ذلك شك، ولكنها وحي المحبة والإخـلاص،

* نُشر في العرفان أيار ١٩٥٠ بعنوان قرآن رقم ٢ عند الإمامية، وأبدلت العنوان هنا، لأن جماعة من الأفاضل انتقدوه.

وفيض الضمير والوجدان الحي أراد الأئمة أن يجردوا من كل نفس رقيباً ملازماً لها في السر والعلانية مسيطراً عليها سيطرة السيد على عبده والقائد على جنده يقرها من الطاعة ويبعدها عن المعصية، فسنوا لأتباعهم أدعية ومناجاة رتبوها على الأيام والأوقات، وأمروها بتكرارها ومعاودتها حتى تصبح لهم طبيعة ثانية: فدعاء للصباح، وآخر للمساء، وفي كل يوم من أيام الشهر، وفي كل ليلة من ليالي الجمعة دعاء خاص، ولكلٍ من رجب وشعبان ورمضان ولياليه عشية وسحراً وأيامه ظهراً وعصراً أدعية معينة، وأودعوا هذه الأوراد مكارم الأخلاق بكاملها، وعلى الأصح أودعوها أخلاقهم الكريمة بالذات، وهي لا تعد ولا تحصى، وقد جمعها علماء الإمامية في كتب خاصة، منها الصحيفة السجادية، والإقبال لابن طاووس، ومصباح الكفعمي، وجامع الأدعية والزيارات نذكر منها في مقامنا هذا بعض الفقرات على سبيل الشاهد والمثال:

" مالي كلما قلت قد صلحت سريرتي وقرب من مجالس التوابين مجلسي عرضت لي بلية أزالت قدمي... إلاهي (هكذا) لعلك رأيتني مستخفاً بحقك فأقصيتني، أو لعلك رأيتني معرضاً عنك فقليتني، أو لعلك وجدتني في مقام الكاذبين فرفضتني، أو رأيتني غير شاكر لنعمائك فحرمتني، أو لعلك فقدتني من مجالس العلماء فخذلتني، أو لعلك رأيتني في الغافلين فمن رحمتك آيستني، أو لعلك رأيتني آلف مجالس البطالين فبيني وبينهم خليتني، أو لعلك بقلة حيائي منك جازيتني... اللهم ألبسني زينة المتقين في بسط العدل وكظم الغيظ،

وحسن السيرة، والسبق إلى الفضيلة، والقول بالحق وإن عز، والصمت عن الباطل وإن نفع، واستقلال الخير وإن كثر من قولي وفعلي، واستكثار الشر وإن قلّ من قولي وفعلي... اللهم اجعل ما يلقي الشيطان في روعي من التمني والتظني والحسد ذكراً لعظمتك، وتفكيراً في قدرتك، وما أجرى على لساني من لفظة فحش أو هجر أو شتم عرض أو شهادة باطل أو اغتياب غائب أو سب حاضر نطقاً بالحمد لك، وإغراقاً بالثناء عليك... اللهم ألحقني بصالح من مضى، واجعلني من صالح من بقي، وخذ بي سبيل الصالحين... اللهم غني أعوذ بك من الكسل والفشل والهم والحزن والجبن والبخل والغفلة والقسوة والذلة والمسكنة والفقر والفاقة، وأعوذ بك من نفس لا تقنع، وبطن لا يشبع، وقلب لا يخشع، ودعاء لا يُسمع، وعمل لا ينفع، وصلاة لا ترفع".

فهل ترى وسيلة أيسر من هذه الوسيلة، وأبعدها أثراً وأعمها نفعاً؟ وهل ترى شيئاً أقرب إلى النفس، وأدنى من القلب والعقل من هذه الخشية والسكينة؟ وهل ادعى إلى التفكير والتأمل والرجوع بالنفس إلى بارئها من هذا الشعور الديني الذي يبعث في القلب رغبة ورهبة وحناناً ورحمة.

إن هذا النحو من التأديب لم يكتشفه فن التربية الحديثة بعد ولم يهتد إليه رجاله الأخصائيون، فلم يكتف الإمام بتعداد المساوئ، وإضافة كل سيئة إلى نتيجتها الطبيعية التي لا تنفك عنها بحال، وإنما علم الإنسان كيف يتصل بخالقه رأساً ومن غير واسطة، وكيف يخلد إلى ضميره ووجدانه، ويعكف على نفسه فيهذبها ويجرد منها وازعاً يقف

سداً بينها وبين شهواتها واندفاعاتها، متجهاً بها إلى الخير والكمال، ناهجاً منهج السعادة والفضيلة.

على هذا الأساس، أساس الشعور بالله وبالخير المطلق، والتجرد من الشهوات والأهواء وتهذيب الأخلاق والطباع، وتثقيف العقول والمواهب. على هذا الأساس أراد أئمة الشيعة أن يقيموا بنيان الإنسانية لتسيطر المحبة والعدالة، ويعم الأمن والسلام.

وقعت البشرية في أشد مما هي فيه اليوم من الجهل والعدوان وإفشاء الرذيلة والفحشاء، ولم تنشلها من تلك الهوة السحيقة العميقة القنابل والطائرات، إن هذه تزيد المشاكل تعقداً وتقف حجرة عثرة في سبيل الصلاح والإصلاح لأن الأدواء والأوباء لا تعالج بإيجاد أسبابها الباعثة على نموها وانتشارها. لقد وقع العالم في شر مما هو فيه الآن، فكان خلاصه على يد الرسل والأنبياء، رسل الرحمة والسلام، وأنبياء الإنسانية والعدالة، إن إحياء روح الفضيلة في النفوس هي السبيل الوحيدة الموصلة إلى الراحة وحسن العاقبة والسعادة في الدنيا والآخرة.

ليس الغرض من هذه الأوراد التقرب إلى الله سبحانه بتلاوتها وترديد ألفاظها، وإنما القصد أن نتفهم معانيها ومغازيها، فتغمر بها نفوسنا، ويستغرق بها تفكيرنا، لنعمل جاهدين معتقدين أن من ورائنا قوة خفية تراقب وتحاسب، فتعين المخلص على جهاده، وتمهد له سبيل النجاح، وتشجعه على المضي والنشاط:

"ربي قوِّ على خدمتك جوارحي، واشدد على العزيمة جوانحي

وهب لي الجد في خشيتك، والدوام في الاتصال بخدمتك، حتى أسرع إليك في ميادين السابقين، وأشتاق إلى قربك في المشتاقين، وأدنو منك دنو المخلصين، وأخافك مخافة الموقنين".

وهل القرب من الله غير الجهاد في سبيل الصالح العام؟ وهل السباق في ميادين الله غير المسارعة إلى الفضائل والخيرات؟ وهل الاتصال بخدمة الله غير المثابرة على العمل الذي يعود بالنفع عليك وعلى أهلك وأطفالك؟

اللهم أعطني السعة في الرزق، والأمن في الوطن، وقرّة العين في الأهل والمال والولد والصحة في الجسم والقوة في البدن والسلامة في الدين".

إن هذه ثمرات ينتجها السعي مع التوكل على الواحد الأحد، وهل تجد شيئاً أمس بالعاطفة، وأسرع تأثيراً وانفعالاً من قول الإمام زين العابدين عليه السلام: "اللهم صلّ على محمد وآل محمد، واجعل أوسع رزقك عليّ إذا كبرت، وأحسن أيامي يوم ألقاك".

وأي حرمة أو هيبة للمرء عند زوجه وأولاده إذا شاب رأسه وقلّ ماله؟ ولا يوم كيومه الأخير الذي عليه مدار سعادته أو شقائه الأبديين.

وبعد، فإن هذه الكنوز ليست بأدعية أو أوراد فحسب، وإنما هي كتاب الدهر ومدرسة الحياة، وثروة القلب والعقل، فيجب أن يقرأها المؤمن والملحد، لأنها الوازع الوجداني في هذه الحياة، فضلاً عما

فيها من لذة ومتعة وجمال.

كان الشيعة الإمامية منذ عهد أئمتهم إلى زمن قريب يحافظون على هذه الآثار ذكوراً وإناثاً كباراً وصغاراً، يجثمون في المساجد وفي البيوت يكررونها خاشعين متضرعين، فيشعر كل واحد أنه خلق لعمل الخير لا الشر، ووجد للطاعة لا للمعصية، ثم أهملوها كما أهملوا غيرها من الشعائر والعادات المقدسة التي كانوا بها مثلاً أعلى لصدق الإيمان ورسوخ العقيدة". انتهى.

ثانياً: إرث الزوجة من تركة زوجها

كان الشيخ محمد جواد مغنية منتظماً في الكتابة للعرفان حول سلسلة الفقه على المذاهب الخمسة، وكان ينتقل من باب إلى آخر من أبواب الفقه المعروفة في الدرس الحوزوي، وفي الدراسات الفقهية، والرسائل العملية، مقارناً وموردا آراء الشيعة وبقية المذاهب الأربعة في كل مسألة يوردها. وفي الجزء ٤ من العرفان، المجلد ٣٧ والصادر في جمادى الثانية ١٣٦٩هـ الموافق نيسان (أبريل) ١٩٥٠م ص: ٣٩١ كتب الشيخ مقالاً تحت عنوان "من الفقه الحنفي والفقه الجعفري.. الخلاف بين السنة والشيعة في مسائل الإرث".

في هذا المقال استعرض الشيخ كلّ ما يتعلق بمسائل الإرث عند المذاهب الخمسة، وفيه ذكر من بين ما ذكر المسألة التالية:

"(٤) السنة: قالوا ترث الزوجة من جميع تركة زوجها المنقول وغير المنقول أرضاً وشجراً. وقال الشيعة: لا ترث الزوجة من الأرض أبداً، وترث من غيرها منقولاً كان أم غير منقول، كالأشجار والعمار" (٣٩٢).

رأي الشيعة في تركة الزوج وإرث الزوجة والذي أورده مغنية أعلاه أثار أحد القرّاء الفضلاء، ويدعى أحمد إسماعيل، مما دفعه لأن يكتب معلقاً على ما كتبه الشيخ، ومخالفاً إياه في ما أورده من رأي، داعماً قوله برأي السيد عبد الحسين شرف الدين.

ففي الجزء ٥ الصادر في رجب ١٣٩٩هـ الموافق أيار (مايو) ١٩٥٠م ص: ٥٨١ بباب "المراسلة والمناظرة" يكتب أحمد إسماعيل معلقاً وناقداً:

" **مع الأستاذ مغنية**

إنه ليروقني جداً ما نشره العلامة الفقيه الشيخ محمد جواد مغنية من البيانات الكافية والأصول الجليلة من الفقه الحنفي والفقه الجعفري على صفحات العرفان في كيفية الطلاق الشرعي وما يجوز منه وما لا يجوز لدى أصحاب المذاهب وما أتى به في تفصيل المواريث الشرعية التي يجب العمل بها على كل مسلم موقن بصحة دينه ومذهبه. لأنه عفا الله عنه قد برهن بما كتب عن كثير من الحقائق التي لا غنى لأحد عنها.

وبيَّن وأوضح بإيجاز كافٍ وقولٍ وافٍ ما بين أئمة المذاهب من

الفوارق والجوامع وما عليه مدار أهل السنة خاصة من الفقه الحنفي. وما صحّ وثبت لدى كافة الشيعة وما عليه مدارهم من أصول الفقه الجعفري. فما أجدر باللبيب الأريب مطالعة تلك المقالات الدالة على رسوخ قدمه في العلم وعلو كعبه في الفقه، فهي لعمري تغني المطالع عن كثير من الكتب الفقهية، ومن تدبرها بإمعان ودقة عَلِمَ صحة ذلك. ونحن بدورنا نتمنى متابعة تلك الأقوال وبثها في المجموع كما جرت عليه عادته. فعسى أن ينتفع بها كثير من طلبة العلم ومن لا حريجة لهم في الفقه.

وقبل أن أمسح القلم – لا على سبيل الرد والتخطئة بل إتماماً للفائدة – أقول إن ما كتبه في الجزء الرابع ص ٣٩٢ عن الشيعة أنهم قالوا: "إن الزوجة لا ترث من الأرض أبداً وترث من غيرها منقولاً كالأشجار والعمار" إن هذا القول – في نظري – لا يخلو من نظر يجب الإدلال عليه. إذ أن التصريح من كلامه أن الزوجة عند الشيعة يحق لها أن ترث نصيبها من الأشجار والعمار عينه كسائر المنقولات. وعلى ما قرأته بخط الإمام والحجة المعظم السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي أن الزوجة عند الإمامية لا ترث نصيبها من الأرض المشغولة بالبناء والشجر عينه لكن لها ثمنه. وقد بيّن السبب والعلة في ذلك. وإليك ما خطه بالحرف جواباً على سؤال وجهناه لسماحته بهذا الصدد:

قال – رضي الله عنه وأرضاه وجعل حظيرة القدس مأواه – إن المرأة عندنا نحن الإمامية لا ترث من عقار زوجها شيئاً. والعقار هو

الأرض، وحجتنا على ذلك حديث الصفار الذي هو موضوع سؤالكم ولعلّ الحكمة في حرمانها من خصوص الأرض إنما هو الحيطة من وقوع الشقاق، إذ لو ورثت المرأة في أرض زوجها ثم تزوجت لجأت بزوجها الثاني إلى دار زوجها الميت أو بستانه أو دكانه مثلاً، وفي ذلك عنت على أرحام زوجها الأول وأصدقائه تستوجب الشقاق بينهم وبين زوجها الثاني وأرحامه وذويه. فحسماً لهذه الفتنة ما جعل الله للمرأة نصيباً في أرض زوجها إذا مات عنها.

نعم إذا كانت الأرض مشغولة ببناء أو شجر كان لها نصيبها المفروض لها ثمن البناء أو الشجر لا من عينه. وهذا ما يؤيد كون الحكمة ما ذكرناه والله تعالى أعلم".

فهذا هو الوجه الوجيه الذي تقوم به الحجة والقول الصحيح الذي يقره العقل ويشهده العلم. وقد اتضحت العلة وبان وجه الحكمة وعرف السبب في هذه المسألة – على ما أرى – والعلم التام لله" انتهى.

من الطبيعي والمتوقع إن لم يكن متيقناً أن لا يترك الشيخ محمد جواد مغنية هذا النقد الموجه له يمر دون رد أو تعليق، فهو كعادته لا يكتب في مسألة فقهية أو عقائدية إلا بعد أن يدرسها باستفاضة، ويلم بآراء العلماء حولها، من مؤيد أو معارض أو شاذ وغيره، لذا كان رد الشيخ على الأستاذ الناقد والمعلق والمخالف سريعاً، وتعليقه جاء مستفيضاً، وفيه ما فيه من دلالة على سعة اطلاعه على الآراء كافة في هذه المسألة مما جعل موقف الأستاذ أحمد إسماعيل حرجاً، وعلى الأخص

أنه يكتب بعبارات جازمة على صحة رأيه، ومؤكداً بها خطأ ما ذهب إليه مغنيه.. حيث يكتب: "فهذا هو الوجه الوجيه الذي تقوم به الحجة والقول الصحيح الذي يقره العقل ويشهده العلم"! واتكأ في صحة حجته ورأيه على رأي شرف الدين فقط دون النظر في بقية آراء العلماء، وغافلاً الآراء المتلاطمة والمتشعبة في هذه المسألة، والمبثوثة والمتناثرة في الكتب الفقهية، والمصادر الأصولية والشرعية. ولهذا كتب مغنية يرد عليه بأسلوب مؤدب هادىء وبمنطق علمي محكم في الجزء ٧ ص: ٨١٩:

"وفي عرفان شهر أيار سنة ٩٥٠[1] علّق الأستاذ الأديب أحمد إسماعيل على ما كتبته في الفقه الحنفي والفقه الجعفري بكلمة دلّت على تهذيبه ورغبته في العلم والاطلاع. ولاحظ على قولي في ج٤ م٣٧ "إن الزوجة لا ترث من الأرض وترث من غيرها" وسبب ملاحظته أنه سأل سماحة الإمام شرف الدين عن ميراث الزوجة فأجاب "بأن الزوجة عند الإمامية لا ترث من الأرض المشغولة بالبناء والأشجار عينه لكن لها ثمنه". وبعد الشكر لغيرة الأديب أجيب بأن ما ذكرته كان لمحض المقارنة بين قول السنة والشيعة، وبيان أصل الاستحقاق بصرف النظر عن تفصيل الجهات والكيفيات ونبّهت على ذلك في آخر المقال.

وهذه المسألة من أمهات المسائل الخلافية بين الشيعة الإمامية

---

(١) لا أدري لم يكتب الشيخ السنة دون الألْف في كل مرّة هكذا ٩٥٠، ولا يكتبها بهذه الصورة ١٩٥٠م ؟!

أنفسهم، فإن من فقهائهم من قال: إن الزوجة كالزوج ترث من كل شيء، وهو قول الإسكافي وابن الجنيد، ومنهم من فرّق بين الزوجة إذا كان لها من الميت ولد، فترث أرضاً وغيرها، وإذا لم يكن لها ولد لم ترث من الأرض، ونُسب هذا القول إلى مشهوري القدماء، وبه قال العلامة في القواعد والمحقق في الشرائع، ومنهم من قال: تحرم من الأرض، وتعطى ثمن الأشجار والبناء من غير فرق بين من كان لها ولد ولم يكن، وإليه ذهب مشهور المتأخرين. وسبب اختلاف الأقوال هو اختلاف الروايات، فرواية ابن أبي يعفور تدل على أن الزوجة كالزوج ترث من كل شيء، ورواية ابن أبي عمير فرّقت بين اللاتي لهن ولد، واللاتي لا ولد لهن، وفي رواية محمد بن مسلم أن الزوجة لا ترث من الرباع شيئاً، والرباع هي الدور والمساكن، وغير هذه الروايات روايات كثيرة مختلفة المبنى والمعنى، ولو اتسع المقام لنقلتها وبيّنت ما فيها من التنافي، بحسب الظاهر وجمعتها على معنى واحد، وعلى أي الأحوال فإن قولي في الجزء الرابع من هذا المجلد لا يتنافى مع قول من أقوال الفقهاء، سوى قول الإسكافي وابن الجنيد، وهو شاذ نادر، لأن غرضي كما قدمت هو المقارنة الصرفة" انتهى.

يبدو أن الأستاذ أحمد إسماعيل بعد أن قرأ المقال الذي سطره يراع الشيخ محمد جواد مغنية، وأوضح ما لبس في ذهنه حول مسألة إرث الزوجة، صار في قناعة على أنه لا يحتاج الأمر إلى تعليق أو رد. وتبقى المسألة محلاً لآراء الفقهاء والعلماء كما أوضح الشيخ، لذا لم نر للأستاذ بعدها ردّاً أو تعليقاً، وبهذا طويت هذه الصفحة من كتاب هذه

المعركة القصيرة جداً والهادئة من بين معارك وسجالات الشيخ.

وأحب أن أشير هنا إلى أن الشيخ مغنية قد ردّ على الشيخ أحمد رضا والشيخ القمي في نقدهما للعنوان، وعلى الأستاذ أحمد إسماعيل، قد ردّ على الثلاثة معاً بمقال واحد جامع، وهو مقاله "جوابي لأهل العلم والوجدان" ولكني جزّأته تبعاً لكل ناقد، ولهذا أوردت هؤلاء الثلاثة من نقّاد مغنية في فصل واحد، وهو هذا الفصل الذي بين يديك.

هاشم معروف الحسني ومعركة الفقه الإسلامي الجديد

في شهر أيار (مايو) عام ١٩٥١ نشر محمد جواد مغنية مقالا موسعا ومثيرا في النشرة القضائية اللبنانية التي تصدرها وزارة العدلية تحت عنوان "نحو فقه إسلامي في أسلوب جديد".

قال فيه:

"إن من تتبع آيات الأحكام وأحاديثها، وتدبر معانيها وأسرارها يرى أن التشريع الإسلامي يرتكز على أصول ومبادئ عامة هي:

الحرية، وحقن الدماء، وصيانة الفروج والأموال، واحترام العقائد، وعدم الضرر والحرج، والوفاء بالعهد، وحفظ النظام، وعقوبة الجاني، وتغريم المعتدي، وعدم الغش والخيانة، وإباحة الطيبات، وتحريم الخبائث، ومراعاة العقل والعدل، ودرء المفاسد، وجلب المصالح، وفصل الخصومات بالصلح والحسنى مع الإمكان، وإلا فبالقوة على أساس

الحق، والأخذ بالعرف مع عدم وجود النص المعاكس والمساواة بين الناس جميعا، وما إلى ذلك مما تستدعيه الحاجة، ويفرضه الظرف، ويقره المنطق السليم.

إن هذه المبادئ هي الأسس الثابتة للتشريع الحديث، والمصادر الأولى التي يستقي منها المشرع العصري أحكامه وآراءه، أسس راسخة لا تتغير بتغير الزمن، ولا تتبدل بتبدل الأحوال، وإنما تتطور الأسباب والحاجات التي تمثل هذه المبادئ. فقبل عصر الآلة كان العرف يعتبر قيودا وشروطا في البيع والتجارة لا تتم بدونها، وبعد أن زاد الإنتاج، وتطورت وسائل النقل، واتسعت حدود التجارة وأسبابها برا وبحرا لم تعد تلك القيود مرعية عند العرف، وأصبح التاجر الشرقي يشتري من التاجر الغربي الصفقات الكبرى بهاتف أو برقية، ويتم البيع بينهما قبل استلام المثمن وقبض الثمن، ثم يبيع الشرقي هذه الصفقات بالوسيلة نفسها، فالشرع – والحالة هذه – يلغي الشروط التي كانت معتبرة قبلا، ويلزم المتابعين بما التزما، وألزمتهما به غرفة التجارة، فالمعول شرعا على العرف الذي يختلف باختلاف الزمن، ولا ينظر إلى الوسائل مهما كان نوعها ما دامت لا تحرم حلالا، ولا تحلل حراما، وبهذا نجد تفسير الحديث المشهور "حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة" أي أن المفاهيم العامة كالبيع مثلا بمعناه الشامل كان حلالا في عهد محمد ﷺ، وسيبقى كذلك إلى يوم القيامة، وإن تطورت أفراده بتطور الزمن.

فأي حكم يتنافى مع مبدأ من هذه المبادئ فهو محل للاعتراض والطعن، ولا يسوغ نسبته إلى الإسلام وشريعته، وإن كان الحاكم به مرجع المؤلفين قديما وحديثا، وشيخ المجتهدين علما وورعا، بل إذا كان الحديث مخالفا لهذه المبادئ يجب إهماله أو صرفه عن ظاهره، وإن كان راويه من السابقين الأولين، حيث ثبت بطريق السنة والشيعة أن النبي أمر أن يعرض ما روي عنه على كتاب الله، فما وافقه فهو قائله، وما خالفه لم يقله[١].

وعلى الرغم من إيمان فقهاء السنة والشيعة بهذه المبادئ العامة، واعترافهم بأن الشريعة الإسلامية ترتكز عليها، وتستنير بضوئها فإنك تجد في كتبهم أحكاما لا تتفق مع مبدأ من مبادئ الإسلام، وقد تجاوزت هذه الأحكام حد الإحصاء. نقدم بعضها بين يدي القارئ ليكون شاهدا على ما نقول منها: ما أجمع عليه فقهاء الشيعة أنه إذا كانت عين في يد إنسان فأقرّ بها لآخر، ثم أقرّ بها لغيره، كما لو قال: هي لزيد، بل هي لعمر وجب على المقر أن يدفع العين للأول، وثمنها بكامله للثاني، لأنه ساوى بينهما في الإقرار. يعطي العين للأول لتقدم الإقرار له، وثمنها للثاني، لأنه أحال بينه وبين حقه. وهذه "الحيلولة" بمنزلة التلف[٢].

---

(١)كتاب فرائد الأصول للشيخ الأنصاري من الشيعة، وكتاب فجر الإسلام نقلا عن الموافقات للشاطبي من السنة.

(٢)كتاب الجواهر، باب الإقرار، وجميع كتب الفقه للشيعة.

إن مثل هذا الحكم ضرر فاحش على المقرّ، حيث حكم عليه بأكثر مما ثبت في الواقع، وأن أحد المحكوم لهما أخذ منه ما لا يستحقه ظلما وعدوانا بحكم القضاء.

ومنها: ما أجمع عليه فقهاء الشيعة أيضا أنه إذا ظلم قوي عاملا فحبسه حائلا بينه وبين عمله الذي يدر عليه وعلى عياله القوت قالوا: إن القوي آثم يستحق الذم والعقاب، ولكن لا يجوز الحكم عليه بالمبلغ الذي فوته على العامل، أي لا يحكم عليه بالعطل والضرر " أما لو غصب دابة ضمن منافعها سواء استوفاها الغاصب أم لا " مستندين في ذلك إلى أن العامل نفسه إنسان حر لا يتقوم بمال، فمنافعه كذلك، بخلاف الدابة فإنها تتقوم هي ومنافعها بالمال[1]. وهذا الحكم يتنافى مع مبدأ الحرية واحترام الأنفس والأموال. والعرف لا يرى أدنى تفاوت بين حبس عامل لو ترك حرا لحصل على المال، وبين التعدي على ماله الحاصل.

ومنها: ما ذكره صاحب المسالك، وصاحب الجواهر من فقهاء الشيعة في باب الطلاق "إذا كرهت المرأة زوجها، وأرادت انفساخ عقد الزواج، فارتدت عن الإسلام انفسخ العقد وبانت منه.. فإذا رجعت بعد ذلك إلى الإسلام قبل منها وتمت الحيلة" ومثل هذا الاحتيال على الدين لتحقق الأهواء والشهوات لا يقره عقل ولا شرع سماوي أو

---

(١) كتاب الجواهر، باب الغصب.

وضعي[١].

ومنها: ما جاء في كتاب الميزان للشعراني من السنة (ج ٢) باب الصيد والذباحة: أن ابن حنبل قال (لا يحل صيد الكلب الأسود – ووجهة صاحب الكتاب – بأنه شيطان، وصيد الشيطان رجس، لأنه لا كتاب له، ولو كان له كتاب لحل صيده) وفي باب الشهادات من الكتاب المذكور نقلا عن ابن حنبل أيضا: أنه لا تقبل شهادة البدوي على القروي.

وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (ج ٤ ص ٢٨٩) (إذا أراد رجل أن يقول لزوجته: أنت طاهر، فسبق لسانه، وقال: أنت طالق يحكم القاضي بصحة الطلاق).

وفي كتاب الذخائر الأشرفية لابن الشحنة الحنفي باب النكاح "إذا علق رجل طلاق امرأته على رؤية شيء، وقد كانت حاملا، فخرج إلى السوق، ورأى ذلك الشيء ووضعت امرأته حملها، وعندما رجع إلى بيته وجدها متزوجة برجل آخر فيصح الطلاق من الزوج، والزواج

---

(١)عرضت لي هذه الحادثة حين كنت قاضيا في محكمة بيروت الشرعية. كرهت امرأة زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع، فأشار عليها بعضهم بالارتداد، فارتدت عن الإسلام إلى النصرانية، وسجلت ارتدادها عند المحافظ وفي دائرة الإحصاء وقدمت لي طلبا بفسخ الزواج، فأصدرت قرارا بتاريخ ١٩ شباط سنة ١٩٤٩ برد طلبها وبقاء الزواج فاستأنفت قراري فأصدرت محكمة الاستئناف الشرعية قرارا بتاريخ ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ بفسخ الزواج بينها وبين زوجها، وبعد هذا القرار رجعت إلى الإسلام وتزوجت غيره وتمت الحيلة.

من الآخر".

إن هذه الأحكام وأمثالها التي يجدها المتتبع في كتب الفقه لرجال الدين لا تعتمد على غير الحدس والأقيسة الباطلة، فمن الخطأ نسبتها إلى شريعة خالدة ذات مبادئ صحيحة ثابتة كالشريعة الإسلامية، إن هذا النوع من الأحكام لا يجوز بقاؤه بحال من الأحوال في كتب الفقه الإسلامي التي يقدسها الأستاذ والطالب، ويعتمد عليها المرجع الأكبر في علمه وعمله.

لقد آن لقادة الدين في النجف والأزهر أن يصفّوا الحساب مع هذه الكتب، فيدرسوها دراسة علمية صحيحة، ويختاروا منها ما يتفق مع حاجاتنا الاجتماعية والاقتصادية، ومع المبادئ العامة للتشريع الإسلامي، ويظهروا ما في بطونها من كنوز وفوائد لا نجدها في قانون قديم وحديث، ويهملوا هذه السخافات التي تعود بنا إلى عهد الجهل، ودور الوحشية، وتعوقنا عن التفكير في مسايرة الحياة وأطوارها.

اعتمد التشريع الإسلامي في بدايته على الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكان هذان الأصلان يومذاك كافيين وافيين بأغراض الحياة الساذجة البسيطة في عهد الرسول (ص)، وبعد أن تطورت الحياة، وفوجئ المسلمون بأمور لا يعرفون عنها وعن أحكامها كثيرا أو قليلا، ورأى فقهاؤهم أن الجمود عند نصوص الكتاب والسنة لا يزيل جهالة، ولا يرشد إلى هداية لجأوا إلى أصول أخرى للتشريع غير الكتاب والسنة، فقال السنة: عندنا القياس، وقال الشيعة: عندنا العقل، ولكن

الكثيرين منهم وخاصة "المتأخرين" دونوا أحكاما تتنافى مع روح التشريع الإسلامي ومبادئه العامة، ولا يؤيدها قياس صحيح أو عقل سليم.

يجب على الفقيه إذا عرضت له مسألة من المسائل أن يستخرج حكمها - قبل كل شيء - من آيات الأحكام وأحاديثها الثابتة على أن يراعي في تخريج الحكم المبادئ العامة للتشريع، فإذا وجد آية أو رواية تتنافى بظاهرها مع مبدأ منها وجب أن يصرفها عن ظاهرها، ويؤولها بما يتفق مع العقل والمنطق، وإذا فقد النص من الكتاب والسنة تتبع أقوال الفقهاء، فإن وجد لها أثراً في كلامهم نظر إلى دليلهم غير مقلد لأحد في أصل أو فرع كائنا من كان، فإن كان معقولا وكفيلا بالغاية المنشودة من الشرع عمل به، وإن لم يجد لمسألته أثرا في كتبهم، أو وجد حكمها من النوع الذي نقلناه، أعرض غير مكترث بالمتون والشروح والحواشي، ورجع إلى عقله واجتهاده، وركز حكمه على مبادئ التشريع مسترشدا بالقواعد العامة التي قررها العقل، ووضعت لحل المشكلات والمعضلات. يجب أن نسترشد بكل قاعدة وأصل وضع لرفع مستوى التشريع سواء أكان واضعه شيخا قديما أو جديدا، مادام الأصل يتفق مع منطق العقل، وروح الشرع.

نحن نعتقد أن الشريعة الإسلامية سريعة خالدة تمتاز بروح المرونة، والتطور مع كل عصر، وأن الشرائع الحديثة قد اقتبست الكثير من أحكامها. ولكن هذا لا يمنعنا من إعلان الحق بأن فيها إلى جانب

ذلك أحكاماً دخيلة ابتدعها التعصب والجهل، وأنها في أشد الحاجة إلى التقليم والتطعيم وهذا لا يحط من شأنها، ولا ينزلها عن عرشها، فهذه أرقى القوانين الحديثة التي هي نتيجة التفكير العميق، والدراسة الصحيحة ما زالت معرضاً للتعديل والتبديل، والزيادة والنقصان، فأحرى أن يعرض ذلك لما في كتب الفقه التي مضى عليها قرون عديدة، وهي على وضعها وطبعها، وترتيبها وتبويبها، مع أن أصحابها لا يعلمون الغيب، ولا يتنزهون عن الخطأ.

وضع الفقهاء كتباً، وبوبوا أبواباً خاصة للأمور الاجتماعية والاقتصادية كالزواج والطلاق، والتجارة والإجارة، وأكثروا فيها من الفروع والفروض، ومع هذا كثيراً ما تعرض لنا مسائل من هذه الأبواب نجهل حكمها، فنرجع إلى كتبهم وأبوابهم باحثين عن الحكم فلا نجد له أثراً في فروعهم وفروضهم على كثرتها، فكيف بما لم يفردوا له باباً مستقلاً، ولا عنواناً خاصاً كالملاحة والتجارة البحرية ونظم البريد التي هي من صميم الحياة، والتي وضع لها المشرع العصري قوانين في مجلد ضخم يبلغ مئات الصفحات.

لقد تطورت الحياة، وتعددت شؤونها وأحداثها، ولم يبق شيء حقير أو خطير على ما كان عليه في عهد الفقهاء السالفين، فمن المستحيل أن تبقى الأحكام جامدة راكدة، وموضوعاتها في تغير مستمر، إن الحكم متفرع من موضوعه فيثبت بثبوته وينتفي بانتفائه ويتطور بتطوره".

هذا المقال أثار ضجة كبرى في الأوساط الدينية والثقافية في لبنان، وتلقى على إثره الشيخ محمد جواد مغنية عشرات الردود، وكماً هائلاً من الانتقادات، مع ردود لا تخلو من التجريح، وسوء النية والقصد.

فالبعض أبدى نقده إلى الشيخ مشافهة، والبعض نشر نقده في الصحف، ومنهم من كتب محاولا النشر، ثم عدل، ومنهم من أذاع وأشاع في الأندية والمجالس. ويحدثنا الشيخ موسى السبيتي في مقال له حول أثر مقال الشيخ مغنية ذاك في مقال له سنعرض له في الصفحات القادمة بقوله: "صدفة جمعتني مع بعض أهل العلم في قرية فشاهدت ثورة عنيفة وانفجارا هائلا يقذف بالحمم على كتابة الأخ الجليل العلامة الشيخ محمد جواد مغنية (نحو فقه جديد)".

لم يكتف الشيخ محمد جواد مغنية بذاك المقال المنشور، وإنما قام بكتابة مقال ثان في مجلة العرفان، الجزء ٩ المجلد ٣٨ الصادر في ذي القعدة ١٣٧٠هـ، الموافق آب (أغسطس) ١٩٥١. في هذا المقال توسع الشيخ أكثر في آرائه، ولم يلتفت لما قيل عن مقاله السابق، وما تعرض له من هجوم ونقد. وقد جاء مقاله هذا طويلا جدا على غير عادته في كتابة المقالات، وقد أشار في مقدمة مقاله إلى أنه لا يبتغي من وراء كتابة مقاله هذا الرد على من تعرض له بالهجوم أو النقد، وإنما الغرض منه توضيح ما يهدف إليه من مبحث وعنوان وفكرة نحو فقه إسلامي جديد.. وهو مقال قيم ونفيس، وذلك في ص (١٠٢٥) من ذاك المجلد،

وقد جاء فيه:

"كتبت مقالات بهذا العنوان في النشرة القضائية اللبنانية التي تصدرها وزارة العدلية، وفي غيرها، فانتقدها أفراد من رجال الدين: منهم من أبدى لي نقده مشافهة، ومنهم نشره في الصحف، ومنهم كتب محاولا النشر، ثم عدل، ومنهم من أذاع وأشاع في الأندية والمجالس. ولم أخصص مقالي هذا للجواب والرد على الناقدين وإنما أبتغي من ورائه توضيح ما أهدف إليه من نحو فقه إسلامي جديد، ومنه يتبين الجواب.

الشريعة الإسلامية تصلح لجميع العصور، هذه حقيقة لا يستطيع جلاءها إلا من توافر فيه أمران: معرفة مصادر الشريعة، والتجرد للحق والعلم، فالجهل والتعصب صنوان، وليس التعصب ضد الشيء بأقل خطرا من التعصب له، فكلاهما يعمي عن إدراك الحقيقة، ويضلل عن الواقع، فالمغالون في حب الإمام علي بن أبي طالب كالمتعصبين عليه، كلاهما من الهالكين، والقول: إن الأحكام الشرعية جامدة راكدة لات قبل التفسير والتأويل كالقول: إن الشريعة الإسلامية لا تصلح للبقاء، لأنها تفقد المرونة والحياة، والقول: إن كل حكم موجود في كتب الفقه هو حكم الله الواقعي ومن شرعه المنزل على نبيه، كالقول: إن جميع أحكام المجموعة الفقهية جهالة وضلالة.

ونعني بالتفسير والتأويل، والمرونة والحياة أن في طبيعة الأحكام

الشرعية ما يساعد على توجيهها إلى السير مع حياة الإنسان التي هي كل يوم في شأن، وهذه نتيجة لازمة لكل شريعة تهدف لإسعاد البشر، وتتخذ من حياة الإنسان، من سلوكه وأعماله موضوعا لأحكامها وقوانينها.

ليست الشريعة أمرا مثاليا لا وجود له في الخارج، وشيئا منفصلا عن الحياة، بل هي الحياة نفسها، فمحال أن تكون الحياة متطورة، وشريعتها جامدة، إن الإنسان بطبيعته خاضع للظروف لا يمكنه التحول عنها بحال، فإذا كانت الشريعة تسير مع الحياة، وتهدف إلى سد حاجاتها، وتتجه بالإنسان إلى نحو التقدم والكمال تكون شريعة الحياة بحق. يكثر أنصارها والعاملون بها من أتباعها وغير أتباعها، لقد رأينا أرباب المدارك السامية من غير المسلمين يأخذون بالكثير من أحكام الشريعة الإسلامية، ويعملون بها عن قصد أو غير قصد، لأنهم رأوها ضرورة لحياتهم العامة والخاصة، ومتى خالفت الشريعة سنن الحياة، وضروراتها أهملت حتى من قبل أهلها والمتعصبين لها، كما رأينا كثيرا من المسلمين السنيين يتركون مذهبهم إلى مذهب إسلامي آخر فرارا من بعض أحكام الطلاق والإرث، ورأينا أفرادا من المسيحيين يتركون دينهم ودين آبائهم، لأنه حظر عليهم تطليق زوجاتهم، ولو استفحل الخصام، واستحال الوفاق.

قدمنا أن الشريعة الإسلامية لا يدرك حقيقتها وعظمتها إلا من عرف مصادرها، ولم يتعصب لها ولا عليها.

مصادر الشريعة الإسلامية

تستمد الأحكام الشرعية من أصول أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل.

١ - **الكتاب**: إن عدد آيات القرآن الكريم نحو ستة آلاف، وعدد آيات الأحكام منها نحو خمسمائة آية،أكثرها من العبادات والأحوال الشخصية، **وبديهة أن آيات الأحكام وحدها** لا تكفي لأن تكون مصدر المجموعة الفقهية التي بين أيدينا، **والتي نعبر عنها** بالفقه الإسلامي تارة وبالشريعة أخرى.

يقول بعضهم إن في القرآن بيانا لجميع الأحكام الشرعية مستدلا بقوله تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) وهذا القول يكذبه واقع القرآن نفسه الذي أنزل بلسان عربي مبين، فقد سكت القرآن عن أكثر الأحكام، ولو كان فيه بيان لجميعها ما لجأ المسلمون إلى غيره لاستنباط الأحكام.

إن وجود لفظة كل في الآية الكريمة هي التي أوقعت المستدل في الشبهة ناسيا أن لفظة كل لا تدل على استيعاب كل فرد يصح استعمالها فيه، وإنما تدل على استيعاب ما يراد من الأفراد المضافة إليها، فليس معنى قول القائل: أكلت كل رغيف، وأخذت كل الدراهم أنه أكل كل رغيف، وأخذ كل درهم في العالم، وفي مطول التفتزاني شرح طويل ومفيد لهذه الحقيقة، وفي كفاية الأصول للمحقق الخراساني "تدل

أداة العموم على استيعاب ما يراد منها لا ما يصلح انطباقها عليه" وقال المفسرون لقوله تعالى حكاية عن بلقيس "وأوتيت من كل شيء" إن المراد كل شيء في زمانها، وقوله سبحانه (يأتوك بكل ساحر عليم) حكاية عن قوم فرعون كل ساحر في مصر، وقوله عز وجل (وعلى كل ضامر) حكاية عن إبراهيم كل ضامر في تلك الأرض، وأمثال ذلك كثير في الكتاب العزيز، وكلام العرب

وعليه فمن الجائز أن يكون المراد من الآية تبيان حكم كل قضية عرضت للرسول الأعظم.

إن تفسير الآية بالعموم كتفسير بعضهم لقوله تعالى "ويخلق ما لا تعلمون" بالطيارة والسيارة، وتفسير "دخان مبين" بالغازات السامة وتفسير "الكتاب المبين والإمام المبين" بالتسجيل الهوائي للأصوات.

٢ - **السنة**: نجد أحاديث الأحكام في جميع أبواب الفقه في العبادات والمعاملات والقصاص والحدود والديات، ومن هذه الأحاديث ما هو مفسر ومبين لآيات الأحكام، ومنها ما شرعت أحكاما سكت عنها القرآن. فإن في المجموعة الفقهية أحكاما استخرجت من السنة فحسب، ومع ذلك نجد في المجموعة قسما كبيرا من الأحكام لم يستند إلى آية أو رواية.

ثم إن الأحكام التي استخرجها الفقهاء من الكتاب والسنة ولم يسندوها إلى مصدر غيرهما أكثرها اجتهادية ظنية تقبل الجدال والنقاش

باعتراف الفقهاء القائلين بها أنفسهم، والأحكام القطعية قليلة جدا، أما الأحكام المستندة إلى الكتاب فإن القرآن وإن كان قطعي الصدور فإنه ظني الدلالة في أكثر آياته، أي أن الكتاب لا ريب في أنه من عند الله، ولكن لا سبيل لإنسان غير معصوم مهما بلغ من العلم والفهم أن يجزم بأن المعنى الذي فهمه من الآية هو الذي أراده الله سبحانه ولم يرد سواه، وإنما يظن الفقيه أن ما فهمه من الآية هو الحكم الشرعي، وهو في الوقت نفسه يتهم ظنه وفهمه، أي أن الفقيه يعلم أن ما استخرجه من الآية هو صورة عن إدراكه وتفهمه للحكم لا أنه هو الحكم الواقعي بالذات، وإذا كانت الأحكام المستمدة من القرآن أحكاما اجتهادية ظنية تقبل الجدال والنقاش، فإن الأحكام المستفادة من السنة بطريق أولى، لأنها ظنية الصدور والدلالة معا، ولذا رأينا الفقهاء إذا اختلفوا في فهم النصوص أو في سند الحديث يحترم بعضهم رأي بعض، ولا يكلف أحد منهم غيره أن يوافقه في الرأي والفهم، ورأينا الأستاذ الأكبر والمرجع الأول للدين يترك لتلميذه حرية الرأي والقول، ويفسح له مجال النقد والرد على قوله والعمل بنقيضه، بل ذلك يرفع من شأنه عند الأستاذ، فينوه به ويقدمه على الأقران.

لقد أوجب الفقهاء قديمهم وحديثهم على الفقيه أن يستمد أحكامه من الأدلة الأربعة، وأن لا يتجاوزها إلى غيرها، وأن يتبع ظنه ويعمل بما فهمه منها إن كان من ذوي الرأي، ولم يشترطوا أن يتفق رأيه مع قول مجتهد كبير أو مؤلف قديم، فإذا رجع الفقيه إلى النصوص واستفاد منها حكما فواجبه الشرعي والعقلي أن يعمل بما رآه سواء

اتفق مع رأي غيره من الفقهاء أو خالفه. إن الإجماع ليس بحجة معتبرة عند الشيعة إذا علم مستنده حيث يكون مستند المجمعين هو الدليل لا الإجماع، ولأن الإجماع – والحالة هذه – لا يكشف عن رأي المعصوم ويأتي التفصيل في كلمتنا عن الإجماع.

إن الاحتياط للدين، والمحافظة على الشرع يحتمان علينا أن نفهم طائفة من النصوص – لا جميعها – على وجه أعم وأشمل من الذي فهمه منها الأقدمون، إنهم عملوا بحرفية النص – وخيرا فعلوا – حيث تتفق حرفية النص مع حياتهم وظروفهم، ولو جمدنا نحن على فهمهم وتفسيرهم – بعد أن كانت ظروفنا غير ظروفهم – لفاتنا الغرض المطلوب من الشرع وأحكامه ووقعنا في المخالفة القطعية للدين والعقل من غير عذر شرعي.

وإلى القارئ بعض تلك النصوص التي يجب أن نتعدى حرفيتها، ونعمل بروح التشريع لا بألفاظه.

زكاة النقود

من تلك النصوص ما ثبت بطريق الشيعة الإمامية أن الزكاة في تسعة أشياء "في الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب" كانت النقود و (العملة) المتداولة بين الناس في عهد أهل البيت عليهم السلام والفقهاء الأقدمون من نوع الذهب والفضة فأوجب

الفقهاء الزكاة في العملة الذهبية والفضية عملا بالنص الذي جاء بألفاظه وحروفه موافقا للعصر الذي كانت النقود فيه فضة وذهبا. أما نحن فلا يسوغ لنا بحال أن نقف عند ظاهر النص بعد أن تطورت الحياة وصار النقد في عصرنا من الورق.

فالمنطق السليم يوجب الزكاة في كل نقد سواء أكان من المعدن أم من الورق، لأنا على يقين أن الشرع أوجبها في كلي النقد (والعملة) وأنه ذكر الذهب والفضة لا لميزة خاصة فيهما، بل لأنهما الفردان المتداولان بين الناس في ذلك العهد، وقد جاء في علمي البلاغة والأصول أنه كثيرا ما يعبر عن العام بأحد أفراده، لأنه أكمل وأظهر أو أكثر وجودا وانتشارا، حتى أن الفقهاء قديمهم وحديثهم حملوا جملة من النصوص على هذا المحمل السائغ.

وقالت زمرة من الفقهاء المتأخرين: لا تجب الزكاة في النقد إذا كان ورقا استنادا إلى أن ذكر النص لفظ الذهب والفضة، ولم يذكر لفظة الورق، وعليه تجب الزكاة فيهما خاصة، وتنفى عن الورق بالأصل وقوفا عند حرفية النص، واختصارا على القدر المتيقن منه.

إن هذا الوقوف عند الظاهر يفوت الغرض المطلوب من تشريع الزكاة، ويتنافى مع الاحتياط للدين، والاحتفاظ بشريعة سيد المرسلين. فقد ثبت عن أهل البيت أنه "لو أنفق الناس زكاة أموالهم ما احتاج أحد" ونحن إذ نحكم بوجوب الزكاة في الورق لا نخرج عن أصل

الاستنباط المتبعة عند جميع الفقهاء. يستدل الفقهاء المتأخرون بالأحاديث التي ذكرت لفظ الذهب والفضة على عدم وجوب الزكاة في الورق، وبهذه الأحاديث نفسها نستدل نحن على وجوبها في الورق، فالأصل عندنا وعندهم واحد، وهو السنة، ولكننا نخالفهم في الفهم وكيفية الاستنباط.

الصيد بالسيف والرمح والسهم

ومن النصوص التي نتعدى حرفيتها، ولا نقف عند ظاهرها ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الإمام عليه السلام أنه قال "كل من الصيد ما قتل السيف والرمح والسهم" عبر الإمام بالسيف وأخويه لأنها الآلة المألوفة في ذلك العهد دون غيرها. أما وقد تطورت هذه الآلة، ولم يبق للسيف والرمح والسهم من أثر فكل صيد قتل بآلة حديثة تفيد فائدة الآلة القديمة يحل أكله، فنأخذ بروح التشريع لا بألفاظه وحروفه. قال صاحب الجواهر في أول باب الصيد والذباحة "قد يحتمل القول بحل الصيد بآلة الحديد كالمخيط والمشك والسفود[1] وإن لم يستعمل سلاحا في العادة لقوة الظن بإرادة ما يشمل ذلك".

---

(١)المخيط: المسلة. والمشك: ما يشك به الدرع . والسفود: حديدة يشوى عليها اللحم.

حلق اللحية

جاء في اللفظ ما نصه أو معناه – حسب ما وعته الذاكرة – "حلق اللحية مثلة وكل مثلة حرام" كان العرف في الزمن الأول يرى إرسال اللحية كمالا، وحلقها نقصا، وكان إذا أراد إنسان أن ينكل بآخر حلق لحيته، فكان الحلق مثلة أو بمنزلة المثلة في نظر الناس، وفي هذا العصر لا يرون فيه أي بأس فلا يكون الحلق حراما في الشرع، لأن موضوع التحريم هو المثلة، وقد انتفت فينتفي التحريم، لأن الحكم يدور مدار موضوعه وجودا وعدما، إن الحديث يدل على التحريم بالنسبة إلى الأقدمين، ويدل على الحل بالنسبة إلينا، وكلا الاستدلالين حق، ولو كان الفقهاء الأقدمون في هذا الزمن لجاءت فتواهم وفقا للمألوف فيه.

الإقرار لأكثر من واحد

قلت فيما نشرته بعنوان فقه إسلامي جديد "قال الفقهاء إذا كانت عين في يد إنسان فأقر بها لآخر ثم أقر بها لغيره، كما لو قال: هي لزيد بل هي لعمر وجب على المقر أن يدفع العين للأول وثمنها للثاني، وهذا ضرر على المقر حيث حكم عليه بأكثر مما ثبت في الواقع، وإن أحد المحكوم لهما أخذ ما لا يستحقه بحكم القضاء" فاستنكر بعضهم هذه الملاحظة مستدلا بقول الرسول الأعظم (إقرار العقلاء على أنفسهم جائز).

إني لاحظت على قول الفقهاء، وقست ملاحظتي على أقوالهم، وبمقياس الأصول المتبعة عندهم. فقد صرحوا "أن الإقرار حجة لكشفه عن الواقع، وأن حديث إقرار العقلاء على أنفسهم هو تقرير لهذا الكشف، وإمضاء لما هو عليه طريقة الناس منذ أقدم العصور وليس فيه أية جهة من جهات التعبد، ولهذا عدوا الإقرار من الإمارات لا من الأصول، وإذا كان الأمر كذلك يكون الإقرار حجة إذا انكشف به الواقع، وفي هذه المسألة لا يكشف الإقرار عن ملك العين للأول، وثمنها للثاني. هذا، وإن الفقهاء أجمعوا على أن الإقرار في حق الغير لا ينفذ بحال، وعليه إذا ملك الأول العين – كما يقولون – يكون الإقرار للثاني إقرارا في حق الغير لا ينفذ بحال كما لو أقر أن ثوب زيد هو ملك لعمر. وصرحوا أيضا بأن الكلام لا ينعقد له ظهور إلا بعد تمامه، وإن بل للإضراب تسلب الحكم عما قبلها، وتجعله لما بعدها، فعلى هذا يجب أن تعطى العين للثاني، ولا يعطى الأول شيئا، قال صاحب الجواهر في باب الإقرار "بهذا قال أبو علي وبعض المتأخرين، ولعله لمعلومية كون بل للإضراب من غير نكير ولأن الإنسان قد يسهو، وقد يغلط فيستدرك ببل" وبعد أن رد هذا القول بما لا تركن إليه النفس رجع إلى تأييده قائلا: "نعم لو دلت قرائن الأحوال على صدور ذلك من المقر غلطا قبل منه وحكم للثاني كما هو واضح".

نقلت هذه الأقوال مع أن المسألة من الواضحات البديهية لكي أقنع بها بعض المعترضين الذين ينظرون إلى القائل لا إلى القول.

هذا ما أهدف إليه من نحو فقه إسلامي جديد، فهو إسلامي لأنه

لا يتعدى الكتاب والسنة والإجماع والعقل وهو جديد لأنه يختلف مع فهم السابقين ويتفق مع حياتنا الجديدة، فليس القصد من لفظة جديد الدعوة إلى البحث والتنقيب عن أصل جديد للاستنباط فما وراء الأدلة الأربعة إلا الجهل والضلالة، وإنما الغرض أن نفهم هذه الأدلة فهما يتلاءم مع ظروفنا وحاجاتنا، ليكثر الطائعون، ويقل العاصون.

ثم إن في الكلام عن الكتاب والسنة متسع لأكثر مما قدمت والتفصيل في كتابنا – نحو فقه إسلامي جديد – أما الدليلان الآخران: الإجماع والعقل فسأتعرض لهما في كلمة مستقلة فإلى اللقاء" انتهى.

السيد هاشم معروف الحسني يناقش الشيخ على ما جاء في مقاله

بعد نشر هذا المقال للشيخ مغنية في العرفان كتب السيد هاشم معروف الحسني مقالا في المجلة نفسها في العدد التالي، يبدي فيه إعجابه البالغ بمقالات مغنية وفكره التجديدي التنويري، ويعلن عن وقوفه إلى جانبه مقابل ما يتعرض له من هجوم ونقد جراء مقاله المنشور في نشرة القضاء حول التجديد في الفقه، بعد ذلك يطالبه بأن لا يلتفت لما يكتب عنه، وأن لا يضيع وقته الثمين في الرد على ذلك كله، وبدلا منه يمضي في كتابة بحوثه التجديدية، والتي تدل على النضج والفكر الحي الذي يمتلكه الشيخ محمد جواد مغنية. لكنه مع هذا كله يود أن يبدي اختلافه

معه حول رأيه في وجوه الزكاة، ورأيه في الزكاة المتعلقة حول غير الذهب والفضة. رأيه هذا جاء في غاية التهذيب، وبصورة مشرقة للنقاش العلمي الذي ينبني على الاختلاف في وجهات النظر التي يدعو لها الدين نفسه والفكر الإنساني الحر. نشر مقاله في الجزء ١٠ المجلد ٣٨ الصادر في ذي الحجة ١٣٧٠ هـ الموافق أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ في باب "ادفع بالتي هي أحسن" ص (١١٧٩) وهذا نصه:

" جاء في العدد التاسع من العرفان لهذا العام مقال بقلم سماحة العلامة الكبير الشيخ محمد جواد مغنية بعنوان (فقه إسلامي جديد)ولقد سبق منه هذا الموضوع في مجلة الألواح وأثار ضجة حوله خرجت عن باب المناظرات العلمية إلى باب المهاترات ولاسيما الرد الأخير الذي نشرته مجلة الألواح بعنوان وساطة بين قاضيين بقلم السيد عباس أبو الحسن والعنوان لا يتفق مع المقال بوجه أصلا إذ مقتضى الوساطة هو أن يقوم الوسيط بوساطته بدافع الإخلاص والإيمان على ضوء المنطق والإنتاج العلمي لكي ينجح في وساطته ولكن وسيطنا كتب مقاله هذا بدافع الحزازات النفسية ويتجلى ذلك في مقاله لدى كل من يقرأ كلمات الكاتب وتحدياته لكرامة رجال الدين وذوي الأفكار الصحيحة الذين لا يتاجرون بدينهم كما تشاء الظروف والأهواء. ولقد اجتمعت بالعلامة السيد أبو الحسن فأنكر أن يكون له علم بالمقال، وعد ذلك امتهانا لكرامته وكان متأثرا من نشر المقال باسمه ويتمنى لو يتاح له لنشر ما تتجلى به الحقيقة. ومهما يكن الحال فإني أتمنى لسماحة العلامة الشيخ محمد جواد أن يترفع عن هذا الحضيض وأن لا يصرف

أوقاته الثمينة في الرد على هذه الادعاءات وأطلب إليه أن يتابع نشراته ويتحفنا بنتائج أفكاره الناضجة ولا يكون له غاية من وراء ذلك إلا الحق والإنصاف. والدين لا يحجر على الأفكار بشرط أن يكون البحث بدافع الإيمان والإخلاص والله من وراء القصد.

وأخيرا فإني أناقش سماحته في بعض نظرياته. قال في العدد التاسع من مجلة العرفان صفحة ١٠٢٨ كانت النقود أي العملة المتداولة بين الناس في عهد أهل البيت سلام الله عليهم هي الذهب والفضة عملا بالنص الذي جاء بألفاظه وحروفه موافقا للعصر الذي كانت النقود فيه ذهبا وفضة، أما نحن فلا يسوغ لنا ذلك الخ كلامه يريد أن يتعدى إلى غير الذهب والفضة مما يتداول بين أيدي الناس في زماننا هذا، ونحن نوافقه على أن العالم يجب أن يفهم الأخبار فهما صحيحا يتفق مع روح العصر ولا يتنافى مع الدين بشرط أن يتسع المجال لذلك وأخبار الزكاة الواردة عن أهل البيت سلام الله عليهم قد تناولت الذهب والفضة والدرهم والدينار وفي بعضها اعتبار كونه مسكوكا ومع هذا التحديد كيف يساعدنا المنطق على التوسع لهذا الحد بحيث يحكم الفقيه بوجوب الزكاة في الورق استنادا إلى هذه الأخبار، هل هذا إلا من باب الاستحسان الذي لا يجوز أن يكون دليلا في الأحكام وأغرب من ذلك قوله (وكثيرا ما يعبر عن العام بأحد أفراده لأنه أشهر وأكمل الخ) وهل الورق الموجود في زماننا اليوم هو من الأفراد الخفية للعام كي ندعي أن العام حمل على الفرد الكامل وهو الذهب والفضة وترك فقهاؤنا بقية الأفراد الخفية وهذه الدعوى إنما تصح فيما لو كان للعام أفراد متعددة

يصح إطلاقه وانطباقه على جميعها، غايته أن بعضها أشهر وأكمل من البعض الآخر فيجوز حمل العام عند الاستعمال على ما هو أكمل من تلك الأفراد إذا أوجبت الأكملية انصراف العام إلى الكامل وما نحن فيه لقد اقتصرت الأخبار على الذهب والفضة والورق جنس آخر لا يشمله اللفظ أصلا، نعم لو كان عندنا أخبار تنص على أن الزكاة إنما تجب في النقود لأمكن أن يدعي أن النقد حمل على أكمل الأفراد وهو الذهب وهجر الفرد الآخر وهو الورق على أن ذلك لا يتم أيضا لإمكان دعوى أن الورق ليس نقدا لأنه أشبه بالشكوك والحوالات ولا أقل من الشك في ذلك ومعه لا يمكن شمول العام للفرد المشكوك لأن العام لا يثبت موضوعه وعلى كل حال فالتوسعة بهذا الشكل تحتاج إلى رحابة صدر لا تتفق مع الاحتياط بالدين ويلزم منها فقه جديد بالمعنى الذي لا تريده أنت من موضوعك هذا. نعم نريد أن نفهم الأخبار فهما صحيحا كما فهمت حديث المثلة الوارد بالنسبة إلى اللحية إذ بهذا المعنى يجب أن نفسر الحديث ،وإن كان في بقية أخبارها تشديد وتهديد إلا أنها لا تنهض لإثبات حرمة الحلق كما يظهر ذلك للمتأمل بها ولا أقول إني أختار ذلك عملا ولكن المنطق العلمي لا يساعد على غير هذا والمسألة ليست محررة في كتب من تقدم على صاحب الحدائق كما أنه لا مجال لإنكار أحد عليك في فهمك رأيك لمسألة الإقرار بعد الإقرار بل والفهم العرفي يساعد على ما تدعيه والمجال معك واسع في أمثال هذه المواضيع.

جناثا   هاشم معروف " انتهى.

الشيخ موسى السبيتي يقف إلى جنب مغنية ويدافع عن حرية الفكر

بعد أربعة أشهر من نشر مقال السيد هاشم معروف في العرفان يقوم الشيخ موسى السبيتي بكتابة مقال كله دفاع عن حرية الفقيه في الفكر والاستقلال في الرأي، ولا يجوز أن نحجر عليه ذلك أو نثور ضده متى ما وجدنا له رأيا يخالف المألوف من رأي الفقهاء، فكل له رأيه واجتهاده، مادام يستنبطه من الأدلة الشرعية.. جاء مقال السبيتي عاما ولم يتناول المسائل التي طرحها مغنية في مقاله مسألة مسألة، واستعاض عن ذلك بالدفاع الحار عن حرية الفكر الديني، نشر مقاله في الجزء ٢ المجلد ٣٩ الصادر في ربيع الثاني ١٣٧١ هجرية الموافق كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ م ص ٢٤٤ يقول السبيتي (١٣٣٠- ١٣٨٤ هـ، ١٩٠٢ – ١٩٦٥ م) في مقاله "من صدى نحو فقه جديد":

" صدفة جمعتني مع بعض أهل العلم في قرية فشاهدت ثورة عنيفة وانفجارا هائلا يقذف بالحمم على كتابة الأخ الجليل العلامة الشيخ محمد جواد مغنية (نحو فقه جديد).

أيها السادة مهلا مهلا ليس من العدل في شيء أن نعمد إلى رجل كتب في ناحية من النواحي فكانت له آراء وأنظار فنقذفه بالمروق والشذوذ وما شابه ذلك من سلاح كليل معروف وغارة مألوفة متكررة يلاقيها النابغون في حياتهم ويوطنون أنفسهم عليها ويصبرون لها حتى

تهدأ العاصفة وتهمد الثورة وتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي فالفكرة الصالحة للحياة تبقى وتجد أعوانا وأنصارا والفكرة الخاطئة تتلاشى وتضمحل من دون حاجة إلى هذه الأساليب العنيفة التي تتخذونها، فالنافع يبقى والزبد يذهب جفاء.

إن هذه الحرب ليست بدعا في التاريخ الفكري للشعوب سواء في ذلك القريب أم البعيد فالشيخ هادي الطهراني لقي من التكفير ما نخجل أن نسطره ولكن خصماءه ذهبوا جميعا وانطفأت حركاتهم غير أن التاريخ اعتز بالشيخ هادي وكشف منه كوكبا يزداد على الدهر لمعانا وتألقا في تاريخ التشريع عند الشيعة أشباه ونظائر فالإسكافي له آراء وأنظار ومع ذلك نذكره بالتجلة والإكبار وهكذا العلامة الحلي فقد قيل فيه إن الدين هدمت قواعده في يومين أحدهما قائم بالعلامة حينما قسم الحديث إلى أقسامه الأربعة وهكذا أخرج البرقي من قم ولكن أحمد بن محمد بن عيسى عاد فرجع واعتذر وتاب من صنيعه مع البرقي وخرج في جنازته حاسرا حزينا متأثرا.

إن حرية الرأي عند المتقدمين موجودة أكثر مما عند المتأخرين في حين ينبغي أن تنعكس القضية لأن القوم لم ينعموا بحضارة وثقافة القرن العشرين حيث أصبح العلم والأدب أمميا أكثر منه إقليميا فللصدوق وشيخه ابن الوليد والطبرسي آراء لو نسبت إلى واحد منا في هذا الزمن لأرقتم دمه ولابن نوبخت رأي لو قلناه لأخرجتمونا من التشيع وللشهيد الثاني كلمة في رسالته الملحقة بكشف الفوائد كلمة لو أن صاحبها حي

لمزقتم إهابه "بالمدى" .

أيها السادة لا تعترضوا الناس في تفكيرهم ودعـوهم يفكـرون ويكتبون وكونوا لهم أنصارا على استعمال حقهم في حرية الرأي والقول والكتابة وإن خالفوكم في آرائكم فحرية الرأي حق مشترك لغيركم منه ما يوازي حقكم وإن الصرخة بالويل والثبور وقاصمات الظهور والمروق من الدين ليست بالحجج الكاملة ولا الأدلة المقنعة ولا تملكـون الحجـر على الأقلام والحبس للعقول أن تفكر وتكتب ما تعتقده صوابا.

أيها السادة حسبكم من العزلة عن المجتمع وتنـازلوا قلـيلا مـن بروجكم العاجية وألقوا نظرة سطحية على الكتائب السائرة وغن شئت قلت اقتربوا من الغمر إلى متى أنتم واقفون على الشاطئ حسبكم مـن القناعة بالحياة على الهامش، واهبطـوا إلى الـصميم فـإنكم عنـد ذلـك تعلمون أن المجتمع في حاجة إلى علماء عندهم من مرونة الفكـر وسـعة الصدر الشيء الكثير وإلا فإن القوافل سائرة وتبقـون وحـدكم لا عـين تبصركم ولا أذن تسمعكم عند ذلك يتحقق مـصداق الـنفير والإنـذار والحذر.

كلنا يعلم أن اختلاف أنظار الفقهاء القائم على أسـاس مـتين من الاجتهاد يوجب توسعة على العباد ونوعا من التسهيل على الناس الواقعين في ضيق وحرج وعنت مـن صـلابة بعـض الأقـوال الفقهيـة والوقوف عندها فلقد كنا في الكاظمية والمجتمع البغدادي مزدحم حافل بالعلاقات المختلفة والاتصالات المتينة التي لا محيد له عنها فكان لفتوى

المقدس الشيخ مهدي الخالصي أثر بليغ في رفع الضيق وكانت تلك الفتوى متنفسا لمجتمع مزدحم أخذ الجمود الفقهي منه بالمخنق وكانت تلك الفتوى سببا في توطيد العلاقات بين الفئات المختلفة التي تحتاج إلى ترابطها واتصالها وإن شئت فقل لابد أن تتصل وتحتك وتتوثق العلائق بينها نزولا على حكم المجتمع وسوف تتحطم تلك الصلابة الموجودة عند بعض حملة الفقه سواء رضوا أم غضبوا.

من تلك المشاكل مسألة طهارة أهل الكتاب تلك المسألة التي تواجه الناس في حياتهم اليومية وتسبب لهم تعبا وعناء وتقف حاجزا دون مواصلة الناس ومبادلة عواطفهم التي تفرضها علائق المجتمع فليس يمكن للشيعي أن يعيش بمعزل عن الناس وإلا قضينا على المجتمع الشيعي وحكمنا عليه أن يذوب وينهار.

وهناك معضلات اجتماعية أخر تحتاج إلى مرونة الفقهاء وإلى اجتهاد رحب واسع يفسح الصدر والنظر ويعالج هذه المشاكل التي نحن واقعون فيها ولقد أفلج صدري فتوى جديدة للعلامة الكبير الشيخ محمد الخالصي سمعتها من عهد قريب وإننا في حاجة إلى أمثال هذا الشيخ الجليل في هذه المعضلات.

إن علم الفقه علم دنيوي قبل أن يكون علما دينيا فالمقصود منه إصلاح المجتمع وتقويم اعوجاجه وشق أقرب الطرق إلى السعادة والتماس أنجع الوسائل إلى الخير الذي ينتظم الأمة على اختلاف طبقاتها، وتاريخ الفقه يعطينا صورة صادقة عن اجتهاد واسع وحرية رأي كاملة

فأي عالم له أهلية الاجتهاد واكتمال أدوات الاستنباط فالمجال أمامه مفتوح فعليه أن يحرر آراءه ولا يصادف إلا التقدير والثناء لأنه إذا اجتهد فأخطأ له أجر واحد وإذا أصاب فله أجران.

إن الفقه الشيعي حافل بالأنظار الصائبة ومسالكه وطرقه سهلة سديدة فليس من العسير أن يماشي المدنية الحديثة ومن الوهن أن نعلن إفلاسه وضعفه أمام تقدم المجتمع الإنساني ومن عهد قريب المحاكم الشرعية في مصر استنارت في تعديل نظام الطلاق بالفقه الشيعي كما روى ذلك "شاكر" في كتابه.

أيها السادة عجبا تضيق صدوركم بأمور نظرية تعتمد البرهان والاستنتاج ولا تضيق صدوركم بمنكرات يرتكبها أصحابها ويتهافتون عليها وهي منكرات تحيق بالمجتمع العاملي وتقذفه إلى الوراء وتعيقه عن لحاق القوافل السائرة في حين أن البلاد العاملية خصبة بالذكاء غنية بالمواهب والمؤهلات لأن تكون في طليعة البلاد العربية فهل وقفتم موقف المناضل في إزالة تلك المعوقات التي تعتز بالجهل وتدعو إلى الشقاق فما من قرية من قرى الجنوب إلا والخلاف تتسعر نيرانه وتعصف عواصفه فيكون من ذلك ما يشجي النفوس ويبعث الألم والرثاء للناس الذين يعانون الجهل والفقر والحرمان وهم لا يعلمون أنهم يعانون ما يعانون لأن الإقطاعية سلبتهم الوجدان والحس والشعور ولا تزال داء البلاد الوبيل وبلاءها الخطر.

كفرا موسى جواد السبيتي " انتهى.

مغنية يرد على السيد هاشم معروف الحسني

في الجزء ٢ من العرفان والذي نشر فيه دفاع الشيخ السبيتي نشرت المجلة في باب "ادفع بالتي هي أحسن" ردا للشيخ مغنية، وهو عبارة عن تعليق مقتضب حول مقال السيد هاشم، وذلك في ص ٢٦٢ كتب مغنية معلقا:

" قرأت في العرفان الأغر عدد أيلول سنة ١٩٥١ تعليقا على كلمتي – نحو فقه أسلامي جديد- لسيادة الأخ الجليل العلامة السيد هاشم معروف، وإنه ليسرني أن تتناول بالنقد النزيه ما أكتبه عن الشريعة الإسلامية أصولها وفروعها أقلام العلماء المخلصين للعلم والدين، أمثال هذا العالم الذي تشهد له سيرته الطيبة هنا وفي النجف الأشرف بالفضل، والنبل.

انتقد في تعليقه رأيا رأيته في الزكاة، استنتجته مما فهمته من أصول الشريعة، فقاسه هو على ما فهمه من الأصول، فوجده مخالفا. أبديت رأيي مع الدليل، وأبدى رأيه مع الدليل، بعبارة واضحة، وأسلوب أهل العلم الذين يتخذون النقد سبيلا لبلوغ الحق، وإعلان الحقيقة.

وقبل أن أجيب السيد على ملاحظته أحب أن أبين الفرق بيني وبين الكثير ممن أثاروا الضجة حول ما كتبت.. الضجة التي أشار إليها السيد في صدر مقاله بقوله "خرجت عن باب المناظرات العلمية إلى باب

المهاترات" إن عقيدتي عقيدة من ثاروا وأثاروا وأصولي أصولهم، ومدرستي مدرستهم، وقد اكتسبت من مدرستي الدينية، كما اكتسبوا.. اكتسبت أشياء وأشياء. أذكرها، فأشكرها، منها: قابلية التفهيم للحياة وتطورها، والاستعداد للانتقال من القرون الوسطى إلى العصر الذي نعيش فيه، ولا أفترق عنهم، إلا أني قرأت وطالعت الكثير مما يتصل بالحاضر، واكتفوا هم بما قرأوا وطالعوا عن الماضي، أقول: هذا، وأنا أعلم أني في حاجة قصوى للدرس والاطلاع، وأن ما أجهل عن هذه الحياة أكثر مما أعلم، ولكني أشعر بهذا الخجل، وأستطلع إلى المزيد، وأحاوله ما استطعت إليه سبيلا.

إن عقيدتي، وأصولي، ومدرستي عقيدتهم وأصولهم ومدرستهم، ولكني أحاول السير مع الحياة على أساس الدين، ويأبون هم إلا أن يبقوا ويبقوا الدين معهم في برج من العاج، وسور من الفولاذ، إني أحاول الانتقال من العصر الذي كان ينتقل فيه الأجداد من عاملة إلى النجف، ويعودون من النجف إلى عاملة على الجمال والحمير.. أحاول الانتقال إلى العصر الذي نركب فيه السيارة والطيارة ذهابا وإيابا.

إني أكرر القول مع القائل "لو أني مت ثم بعثت وخيرت في الحرفة التي احترف لما اخترت خيرا من أن أقرأ وأكتب" أقرأ عن منهج هذه الحياة ومشكلاتها، وأنغمس فيها بقدر جهدي،ثم أكتب ما أحس وأشعر ولا أبتغي من وراء ذلك إلا أن أكون مع الأحياء، لا مع الأموات.

وبعد أن ثأرت لنفسي، وأرضيتها بهذا الخيال "الذهبي الأدبي".. بعد هذا أجيب السيد على ملاحظته: قال: "لم يكن للعملة في العهد الأول فردان حجر وورق كي يعبر عن العملة بالحجر، وهو الفرد الأكمل" وألفت نظر السيد الجليل إلى ما جاء في أصول الفقه: من أن القضية تنقسم إلى خارجية، وهذه تشمل الأفراد الموجودة في الخارج بالفعل، مثل قتل من في المعسكر، وولد في هذا العام مائة مولود، وإلى حقيقية، وهذه تشمل كل فرد موجود، وما سيوجد، مثل البالغ العاقل مكلف مسؤول، والمستطيع يحج، والأحكام الشرعية كلها من النوع الثاني، لا الأول. " انتهى.

وبهذا المقال يسدل الستار عن قضية الفقه الإسلامي الجديد الذي دعا له مغنية ودبج المقالات فيه، ولم يكتب أحد بعدها في الرد عليه في المجلة وإن كنا نحتمل الكتابة ضده في دوريات أخرى لم نصل إليها، أو تقع في أيدينا.

ملاحظات

(١) على الرغم مما تعرض له الشيخ محمد جواد مغنية من هجوم ونقد وتجريح لشخصه، إلا أن ذلك كله لم يثنه عن مواصلة الكتابة في الفقه الإسلامي الجديد والذي يطمح إليه ويتحمس له، فنراه بعد هذه المعركة يكتب تحت عنوان "نحو فقه إسلامي جديد" في الجزء ٣ و الجزء ٥ من

العرفان، المجلد ٣٩، وفي كتب لاحقة نشرت في السنوات التالية.مما يعني أنه متى ما آمن بفكرة أو رؤية إصلاحية فإنه لاشيء يقف حاجزا أو مانعا له. ومن سمات شخصيته البارزة الإصرار على مواقفه التجديدية والتغييرية إذا ما قامت على أسس من العقيدة والفكر الإسلامي المستنير والذي يعيش الحاضر ويواكب الزمن المعاصر، وليقل بعد ذلك الآخرون ما شاؤوا من أقاويل في حقه.

(٢) مع أن الشيخ في هذا العام (١٩٥١ م) لم يصدر له إلا كتاب واحد فقط وهو " الوضع الحاضر في جبل عامل ١٩٤٧ م) ومع أن عمره ٤٧ سنة، إلا أننا نجده في لبنان ذا حضور ديني وثقافي طاغي وله دوي وأصداء علمية في كل مناحي لبنان، فمتى ما نشر مقالا قصيرا في مجلة العرفان فإنه يصبح حديث الناس، ومدار النقاش والجاذبات العلمية في المحافل والمنتديات ومجالس العلماء، ويصبح رأيه محلا للخلاف بين متحمس له ومدافع عنه وبين ناقد له وناقم عليه. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة شخصيته، وسطوته العلمية ومكانته التي حققها في لبنان بفضل جهوده وإخلاصه للعلم وانقطاعه التام له، وهذا ما اعترف له به حتى خصومه ومخالفوه، وكان القراء والمثقفون والعلماء ورجال الدين تتقصى مقالاته المنشورة، بغض النظر عن المكان الذي تنشر فيه، نشرة قضائية، أو مجلة ثقافية، أو جريدة يومية.وقد تحققت مكانته الاجتماعية بهذه الصورة بفضل المقالات الغزيرة التي يوالي نشرها بغزارة ودون انقطاع وبشكل ملفت للنظر. فقبل هذا التاريخ نشر مغنية عشرات المقالات، وبشكل يومي تقريبا، وكانت هذه المقالات تمتاز

بحرارة وبرؤية ذاتية تجديدية مغايرة لما ألفه القراء من مقالات العلماء، وتمطية الكتابة المعتادة لأقلام الشيوخ القادمين من النجف، مع احتفاظه بأسلوب خاص به اختطه لنفسه منذ البداية وسار عليه حتى النهاية، مع محاولة تطويره بين فترة وأخرى، كل هذه كانت عوامل جذب للقراء جعلته يتبوأ المكانة التي حققها سريعا.

(٣) أوردنا في الصفحات السابقة مقالا مطولا وكله حرارة واندفاع في الدفاع عن الشيخ مغنية بقلم الشيخ موسى السبيتي. والشيخ السبيتي شيخ فاضل، ولد بجبل عامل سنة ١٣٢٠ هـ، ١٩٠٢م، وبها نشأ وقرأ أولياته، ثم هاجر إلى النجف لمواصلة دراساته، عاد بعدها إلى لبنان، ومارس وظائف شرعية، كما عمل أستاذا في "الكلية العاملية" ببيروت، له مؤلفات، توفي ببيروت سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ١٩٦٥م.

صدر له:

١ - حياة الإمام الصادق عليه السلام.

٢ - العلماء يسفهون الحملة المجرمة على آل البيت عليهم السلام.

٣ - علي فوق الفلاسفة.

٤ - أخلاق آل محمد صلى الله عليه وآله.

٥ - كيف تفهم الإسلام.

(٤) لم يقف السيد هاشم معروف الحسني إلى جانب الشيخ محمد جواد مغنية مناصرا ومدافعا في هذه المعركة فحسب - وإن خالفه قليلا - بل وقف إلى جانبه داعما في كل معاركه اللاحقة والسالفة، وكان يتحمس له ويندفع في تأييده، حتى لمس هذا الحماس صاحب مجلة العرفان وأشار له في معارك قادمة سنتعرض لها. وكأنما وجد السيد في مغنية الضالة التي يبحث عنها في رجل الدين المستنير والمنفتح والمجدد، مع خلق وإيمان راسخ وعقيدة مخلصة للدين ومبادئه. في المقابل كان الشيخ محمد جواد مغنية يرى في السيد هاشم امتدادا له ولأفكاره وتطلعاته، وهو خير من يمثل نموذجا للعالم الديني الذي يبحث عنه، ومن هنا التقى الاثنان، وجمعتهما صداقة وأخوة متينة العرى، لم تنقطع حتى رحيل مغنية عام ١٩٧٩م، على الرغم من فارق السن بينهما، إذ كان مغنية يكبر السيد بستة عشر عاما (ولد مغنية ١٩٠٤ والسيد هاشم ولد ١٩٢٠م).

(٥) هذه المعركة تنم عن وجود تيارين متصارعين في لبنان، تيار يدعو إلى التجديد في الفقه وفي الفكر الديني، وعدم تقديس الماضي ورجاله، مهما وصلوا من مكانة علمية، والنظر لأصول الفقه بمنظار معاصر، يواكب العصر الحديث، ويعالج مشكلاته وقضاياه على ضوء هذه النظرة التجديدية، وأبرز من يمثله الشيخ محمد جواد مغنية. وتيار يتمسك بالماضي وفقهه ورجاله، ويعمل على ضوء ما جاء في كتبهم، ويرى أن ما جاء فيها صالح لقضايانا المعاصرة، وفيه كل الغنى، والحل الناجع لكل ما يعترضنا من مشكلات، وكأنهم يقولون بلسان الحال: أن الأوائل لم يتركوا شيئا للأواخر. وهذا التيار يمثله خصوم الشيخ مغنية، ومن وقفوا

في وجهه معترضين على آرائه في التجديد الفقهي، ودعوته لإعادة النظر في آراء الفقهاء السالفين، وإبعاد ما جاء فيها مما لا يواكب ويصلح مرجعا لعصرنا. وللشيخ في هذا المنحى عبارات صادمة وصريحة لا يمكن لمن يقدس الماضي والسلف أن يتقبلها منه بأي حال من الأحوال. فهو يكتب حول أقوال السلف: "ليس كل ما قاله السلف حقا وصوابا، ولا هو بصالح لكل مجتمع وعصر، وعلينا أن نراجعه ونتأمله بصرف النظر عن قائله، وأن لا ننطلق منه على أنه حقائق علمية، ومبادئ دينية مسلمة، فإن السلف والخلف في الدين والعلم سواء، فنقبل منه ما نراه خيرا لنا، ونرفض ما نراه شرا علينا، ولا سبيل إطلاقا إلى قوة الإسلام والمسلمين، إلا بالتحرر من التقليد والتعصب" (الإسلام بنظرة عصرية ١٠٨) ويعتبر "أن التقليد ضلالة وجهالة، إلا أن يهدي للتي هي أقوم" (صفحات لوقت الفراغ ١٠٧) ويصعد من موقفه من السلف، ويؤكد من جهة أخرى على الهداية حينما قال: "لا ضير في سنة الأسلاف إن أسهمت في نهضتنا واهتدينا بها إلى خير" (المصدر نفسه). ولا يقتصر الأمر عند حدود السلف، بل يتجاوزه ليطال به رأي المشهور بوجوب تقليد الأعلم متجزئا، في حكمه حينما قال: "إن بعض المراجع قالوا بوجوب تقليد الأعلم... وأيضا لا عين ولا أثر لهذا القيد في فقه القدامى، كما هو في ظني وقراءاتي" (الخميني والدولة الإسلامية ١٥٩). ويصعد من موقفه بلهجة التهكم قائلا: "أي فرق بين رجل أفنى العمر في حفظ معتقدات أبيه، ودرسها لا يتجاوزها قيد أنملة، ورجل لم يقرأ ولم يكتب ولم يدرس شيئا، ولكن تكونت له من بيته وبيئته عادات

ومعتقدات ؟ أي فرق بين الرجلين حتى يقال ذاك عالم وهذا جاهل" (مع الشيع الإمامية ٢٨١). أما دعوته إلى التطور، فهي تعتمد على القوى الذاتية، التي هي شرط من شروط النهضة لكل أمة بذاتها، قائلا: "أن نعتمد على أفهامنا نحن، لا أفهام السابقين في معرفة الكتاب والسنة... ونتحرى من كل قول لا يتفق مع صالحنا وحياتنا الحاضرة... وعلى هذا السبيل وحده يسير الدين في جميع مراحله وتطوره" (الإسلام مع الحياة ٢٢٣) ومغنية يرى "أن الفقه الإسلامي يتطور مع التاريخ ويصلح لكل عصر شريطة أن يفهم فهما سليما، أما فهمه على أساس التعليلات الواهية، فيحدث هوة عميقة بينه وبين حياة الشعوب " (المصدر نفسه ٢٣٤)[1].

(٦) قام الشيخ محمد جواد مغنية بإدراج مقاله "نحو فقه إسلامي في أسلوب جديد" والمنشور في النشرة القضائية في كتابه "مع الشيعة الإمامية" أما بقية مقالاته التي دارت حول هذا العنوان والتي كتبها في العرفان فلم أرها مدرجة في واحد من كتبه.

---

(١) الشيخ محمد جواد مغنية: د. عصام عيتاوي ط١ بيروت ٢٠٠٨ مركز الحضارة (٢٢٧).

معركة حول الآشتياني

هذه هي المعركة الوحيدة التي لم يدخل الشيخ طرفا فيها، وإن كان هو الذي أشعل فتيلها، وابتدأ بها، وقد تولى تلميذه السيد هاشم معروف الحسني مهمة الدفاع عنه ضد منتقديه فيها، أما الشيخ مغنية فإنه بعد نشر مقاله الأول، والذي هو محل الخلاف والسجال فإنه أحجم عن كتابة أي مقال ثان، أو كتاب تعليق أو رد حول ما نشر في شأن مقاله، وكأن الأمر لا يعنيه لا من قريب أو بعيد.ومع أن المقال نشر في مجلة تصدر في مصر، إلا أن السجال حوله دار في مجلة " العرفان " والتي تصدر في لبنان.

في مجلة "رسالة الإسلام" التي تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة، وتحديدا في العدد الرابع – السنة الرابعة، والصادر في شهر محرم ١٣٧٢هـ الموافق أكتوبر ١٩٥٢م ص ٣٦٦، نشر الشيخ محمد جواد مغنية مقالا مهما تحت عنوان "من اجتهادات الشيعة الإمامية" وكان يهدف من ورائه إلى أن لا يحصر شيوخ المسلمين من

سنيين وشيعيين دراسته الفقهية في مذهب آبائه وأجداده، ثم يشير إلى أن في كتب الشيعة الإمامية اجتهادات لا يعرفها الخواص من علماء السنة، ولو اطلعوا عليها لقويت ثقتهم بالشيعة وتفكيرهم، وكذا الشأن بالقياس إلى كتب السنة وعلماء الشيعة، إن اطلاع كل فريق على ما عند الآخر من أقوى البواعث على تمهيد السبيل للتقريب بين الأخوة، من حيث يدرون أو لا يدرون.

من بين الشواهد التي استشهد بها الشيخ محمد جواد مغنية على ما في كتب الشيعة من اجتهادات تلتقي مع آراء السنة رأي للشيخ محمد حسن الآشتياني يذهب فيه إلى أنه لا يجب التدين بقول الرسول في غير الأمور الدينية. وفي هذا المعنى كتب مغنية: "قال الشيخ محمد حسن الآشتياني في كتابه بحر الفوائد في شرح الفرائد ج١ ص ٢٦٧: "إن الرسول قد يخبر عن الشيء باعتبار كونه شارعا ومبلغا عن الله سبحانه ومأمورا بتبليغه عن العباد، وقد يخبر لا من هذه الحيثية، بل يخبر عن شيء لا دخل له بشريعة سيد المرسلين، مثل كيفية خلق السموات والأرض والحور والقصور، وما إلى ذلك مما لا يرجع إلى الإخبار عن الأمر الديني، فما كان من هذا النوع فلا إشكال أنه لا يجب التدين به بعد العلم به – أي بعد العلم بصدوره عن الرسول – فضلا عن الظن به"[(١)].

---

(١)كان هذا الشيخ الجليل من علماء القرن الثالث عشر الهجري، وهو من كبار مراجع الشيعة الإمامية، وكتابه هذا بحر الفوائد المعروف بحاشية الآشتياني على الرسائل، يقع في مجلدين، طبع في إيران بالطبع الحجري سنة ١٣١٥هجرية، وموضوعه الأصل الرابع من أصول الفقه، أي الأدلة العقلية على الأحكام الشرعية.

كان هذا الشيخ العظيم مشهورا بالتقوى ورسوخ الإيمان، فاجتهاده هذا أقوى برهان على أن الإنسان يمكنه أن يكون ذا عقيدة ثابتة، وعقل نير في آن واحد، وأن العقيدة مهما بلغت من القوة والرسوخ فمن الممكن أن تبقى ضمن حدودها وصلاحيتها، لا تطغى على العقل في شيء، بل تدعه وشأنه يتكلم بلغته الطبيعية".

مجلة "الأزهر" ترد على مغنية

ما إن نشرت "رسالة الإسلام" مقال الشيخ مغنية في عددها ذاك حتى تلقفته مجلة الأزهر سريعا، ووجدت فيه مستمسكاً تأخذه ضد الشيعة أولاً، وضد دار التقريب ثانياً، والتي تدعو بقوة للتقارب مع المذهب الشيعي، فكأنما هي تقول: كيف نتقرب مع مذهب وهو يحمل مثل هذه الأفكار الجريئة والفاضحة في حق النبي ﷺ؟! وكانت مجلة الأزهر تقف ضد فكرة التقريب بقوة، ولا تؤمن بما كان يدعو له الشيخ شلتوت ولا غيره. نشر مقال مغنية في شهر أكتوبر، وفي شهر نوفمبر مباشرة "أي بعد أيام قليلة" تكتب المجلة في الرد عليه، وذلك في الجزء الثالث، والصادر في غرة ربيع الأول ١٣٧٢هـ، الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٥٢م، المجلد ٢٤، وذلك بقلم رئيس التحرير ذاته، الأستاذ محب الدين الخطيب. فقد كتب في ص ٣٢٩ يقول:

" فتوى بإباحة تكذيب رسول الله

ودعوة الأمة إلى أن تنسخ ما تشاء

قاصمتان خبيثتان في مجلة دار التقريب

في العدد الأخير (الرابع للسنة الرابعة) من مجلة دار التقريب بين المذاهب، مقال لرئيس المحكمة الشرعية الشيعية العليا في لبنان عنوانه: "من اجتهادات الشيعة الإمامية" جاء فيه ما يأتي في ص ٣٦٨:

"إن في كتب الشيعة الإمامية اجتهادات لا يعرفها الخواص من علماء السنة، ولو اطلعوا عليها لقويت ثقتهم بالشيعة وتفكيره".

ثم أورد رئيس المحكمة الشرعية الشيعية العليا ثلاثة أمثلة من اجتهادات الشيعة ليقوي بها ثقة علماء السنة بالشيعة وتفكيرهم، ونحن ننقل أوسطها. وهذا نصه بالحرف الواحد:

لا يجب التدين بقول الرسول في غير الأمور الدينية:

قال الشيخ محمد حسن الآشتياني في كتابه (بحر الفوائد في شرح الفرائد) ج١ ص ٢٦٧: "إن الرسول قد يخبر عن الشيء باعتبار كونه شارعا ومبلغاً عن الله سبحانه ومأموراً بتبليغه إلى العباد، وقد يخبر لا من هذه الحيثية، بل يخبر عن شيء لا دخل له بشريعة سيد المرسلين، مثل كيفية خلق السموات والأرض، والحور والقصور، وما إلى ذلك مما لا يرجع إلى الإخبار عن الأمر الديني. فما كان من هذا النوع فلا إشكال أنه لا يجب التدين به بعد العلم به – أي بعد العلم بصدوره عن

الرسول – فضلا عن الظن به".

هذا نموذج من اجتهادات الشيعة التي أوردها رئيس المحكمة الشيعية العليا ليقوّي بها ثقة علماء السنة بالشيعة وتفكيرهم. وقد أراد أن يزيد علماء أهل السنة علما بهذا المجتهد الشيعي وكتابه الذي نقل منه هذه الفتوى الشيعية فقال في ص ٣٦٩: "كان هذا الشيخ الجليل (يعني محمد حسن الآشتياني) من علماء القرن الثالث عشر الهجري، وهو من كبار مراجع الشيعة الإمامية، وكتابه هذا بحر الفوائد المعروف بحاشية الآشتياني على الرسائل يقع في مجلدين، طبع في إيران بالطبع الحجري سنة ١٣١٥هـجرية، وموضوعه الأصل الرابع من أصول الفقه، أي الأدلة العقلية على الأحكام الشرعية".

إذن فهذا الاجتهاد الشيعي أو الفتوى الشيعية لرجل يعده الشيعة الإمامية من كبار مراجعهم، والنص منقول من كتاب له في أصول الفقه، وهو يعد ما ثبت صدوره عن النبي ﷺ من أمور الغيب كوصف الجنة وخلق السموات والأرض ليس من الضروري تصديق النبي ﷺ به، لأنه في زعمه مما لا يرجع إلى الإخبار عن أمر ديني، أي أن "الغيب" ليس عنده من الأمر الديني، و"الإيمان بالغيب" ليس عنده من الإيمان الإسلامي، والنبي ﷺ إذا أخبر عن مثل هذا من أمور الغيب – وإن ثبت العلم بصدوره عن الرسول – فإنه لا يجب التدين به، أي بصدق الرسول فيما أخبر به من هذه الأمور.

وهذه الفتوى الشيعية تنافي الاعتقاد بعصمة النبي ﷺ، ومن

العجيب أن يرتاب في عصمة خاتم النبيين من يؤمن بعصمة طفل دخل السرداب قبل ألف سنة وينتظر خروجه منه بعد مر كل هذه العصور!

إن الجرأة على الإسلام بمثل هذا القول الواضح المكشوف لم يسبق صدورها عن فرقة من فرق الإسلام مهما كان موضعها من دركات النار". انتهى.

أشار محب الدين الخطيب إلى أن العدد الرابع من "رسالة الإسلام" فيه قاصمتان خبيثتان، وهو يقصد بهما مقال مغنية، ومقال آخر في العدد نفسه ص (٣٧٦ – ٤٠٢) تحت عنوان "نظام الإسلام السياسي" للأستاذ محمود اللبابيدي من حلب. ونحن هنا لن نتعرض لما كتبته " الأزهر " في الرد على المقال الثاني، لأنه ليس ذا صلة ببحثنا، وسوف نجتزئ من المجلة الكتابات المتعلقة بمقال مغنية، وإن كان الرد يتضمن الاثنين معا غالباً.

مجلة "رسالة الإسلام" ترد على مغنية أيضاً

بالرغم من أن مقال مغنية المثير للرأي نشر في "رسالة الإسلام" إلا أنها لم تتردد في مناقشته في ما جاء في مقاله من رأي غريب يتعلق بعصمة النبي وتبليغه منقولاً عن أحد الفقهاء الشيعة. على الأخص بعد أن تلقت هجوماً بسبب ذاك المقال من قبل مجلة "الأزهر" والتي تعبر عن أكبر صرح ديني في مصر والعالم الإسلامي .ففي العدد الأول

من المجلة، السنة الخامسة، والصادر في ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ، الموافق يناير ١٩٥٣م، تنشر مقالاً للأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى، الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عنوانه "في سبيل القرآن والسنة" وفيه قام بمناقشة اللبابيدي أولاً، ثم أخذ بمناقشة رأي مغنية، وتفنيده، وذلك بأسلوب هادئ، وعلمي متزن.ونحن هنا سننقل مناقشته لمقال مغنية، ومن أحب الاطلاع على المقال كاملاً فليراجع العدد المذكور من "رسالة الإسلام". ففي ص ٧٩ يكتب الأستاذ محمد موسى:

"دعاني لكتابة هذه الكلمة ما نشرته (رسالة الإسلام) في العدد الرابع من السنة الرابعة، وذلك مقالان، أحدهما للأستاذ الشيخ محمد جواد مغنية رئيس المحكمة الشرعية العليا ببيروت، خاصاً ببعض اجتهادات الشيعة الإمامية، والثاني للأستاذ محمود اللبابيدي من حلب، خاصاً بنظام الإسلام السياسي، وعلاقة الدين بالدولة فيه.

وفي المقال الأول نجد الكاتب ينقل عن أحد المراجع الكبيرة للشيعة الإمامية ما نصه: "إن الرسول قد يخبر عن الشيء باعتبار كونه شارعاً ومبلغاً عن الله سبحانه، ومأموراً بتبليغه عن العباد. وقد يخبر لا من هذه الحيثية، بل يخبر عن شيء لا دخل له بشريعة سيد المرسلين، مثل كيفية خلق السموات والأرض، والحور والقصور، وما إلى ذلك مما لا يرجع إلى الإخبار عن الأمر الديني. فما كان من هذا النوع فلا إشكال في أنه لا يجب التدين به بعد العلم به، أي بعد العلم بصدوره عن الرسول، فضلاً عن الظن به".

ثم يقول الكاتب بعد أسطر: "وبعد مناقشة الكاتب السني، نصل إلى مناقشة العالم الشيعي الإمامي وهو رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا ببيروت. إنه يرى – كما يتبين من موافقته على النص الذي نقله – أنه لا يجب التدين بقول الرسول فيما صدر عنه لا باعتباره شارعاً مبلغاً عن الله، وضرب مثلاً لذلك ما جاء في أحاديثه عن خلق السموات والأرض ونحو ذلك من أمور الآخرة.

ونحن لا ندري أن مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام كانت شيئاً آخر غير البلاغ عن رب العالمين، ما دمنا نصدق أنه رسول! أليس الله يقول في قرآنه الكريم مخاطباً رسوله الأعظم: "إن عليك إلا البلاغ" ويقول: "إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً"! على أن هذه التفرقة التي يزعمها بين تصرفات الرسول حسب لأوصافه المتعددة أو بين شخصياته كما جرى على قلم بعض العلماء المعاصرين، ثم يرتب عليها أنه لا يجب التدين ببعض ما جاء عنه، "حتى بعد العلم بصدوره عنه" هذه التفرقة قد يستطيع الباحث إرجاعها إلى الإمام شهاب الدين القرافي المتوفى عام ٧٢٣هـ، عندما تكلم في الفرق السادس والثلاثين بين قاعدة تصرف الرسول بالقضاء وتصرفه بالفتوى، وهي التبليغ وبين قاعدة تصرفه بالإمامة صلى الله عليه وسلم[١].

لكن الإمام القرافي، كان أعلم بالدين والرسول ورسالته من أن يذهب إلى شيء مما يريد هؤلاء. ونظن أن مثل الأستاذ الشيخ محمد جواد

---

(١) راجع ج١: ٢٤٩ – ٢٥٢ من كتاب (الفروق).

مغنية في منصبه، لم يفته ما أراد صاحب كتاب الفروق، غير أننا كنا نود – لو كان يعتمد عليه – أن يبسطه للناس على وجهه. فإن ما ذكره الإمام القرافي، حين نفهمه حق الفهم، أن كل ما جاء عن الرسول من أحكام وآراء – على أي وصف أو صفة كان هذا الحكم أو ذاك – هو شريعة وأحكام دينية ملزمة للأمة جميعاً بصفة دائمة.

ومن العجب أن يضرب المثل بخلق السموات والأرض وأحوال الدار الآخرة لما لا يجب التدين به من أقوال الرسول وإن علمنا بصدوره عنه، لأن ذلك لا دخل له بشريعة سيد المرسلين! إن مهمة الرسل الذين اصطفاهم الله من خلقه لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، تقوم – أول ما تقوم – على إثبات وحدانية الله تعالى ووجود الدار الآخرة وتفهيم من أرسلوا إليهم شيئاً من أحوال هذه الدار ليسهل عليهم التصديق بها، فكيف لا نجعل ذلك مع كيفية خلق العالم من الشريعة التي جاء بها رسولنا عليه الصلاة والسلام!

لو أن الكاتب ضرب الأمثال، لما لا يجب التدين به في رأيه من أحاديث الرسول، بشيء مما يعرف بالتجربة كأمور هذا العالم الذي نعيش فيه، لكان له بعض العذر، ولكن خلق العالم، وأحوال الدار الآخرة وأمثال ذلك، من الأمور التي لا يمكن أن تعرف بيقين إلا بوحي من الله لأنها من عالم الغيب لا عالم الشهادة، فكيف نفهم أو نتصور أن الرسول كان يجازف ويقول في شيء من ذلك برأيه؟ وهذا، فضلاً عن أن هذه الأمور جاء بها القرآن، فهل نقول لا يجب التدين أيضاً بما جاء عن

ذلك في القرآن وهو كثير؟

أما بعد، فإن ميدان العلم والبحث والاجتهاد متسع، ولكن علينا بعد الإيمان بالله وكتبه ورسله، أن نعرف للقرآن قداسته ولسنة الرسول الصحيحة الثابتة حرمتها وقدرها الذي لا يكاد عالم يصل لمعرفة مداه. ثم إن لنا بعد ذلك كله، أن نجتهد متى استكمل من يريد الاجتهاد مؤهلاته وأدواته وعلومه؛ ولكن على ألاّ نخرج في آرائنا عن فلك القرآن والسنة، وأن نسير دائماً في مسارهما، وإلاّ فسقنا عن الدين وكتابه الحكيم وسنة رسوله الذي لا ينطق عن الهوى. والله يقول الحق ويهدي السبيل".

رسالة الإسلام تعلّق على مقال الدكتور محمد يوسف موسى

بعد استعراض مقال الدكتور علقت المجلة عليه بكلام طويل جاء في نهايته رأي المجلة في سياسة نشر مقال مغنية على ما فيه من رأي صادم للقراء والعلماء، قالت:

"ولعلنا – وهذه سنّة المجلة – في غنى عن أن نقول: أن نشر مقالي السيدين الفاضلين الأستاذ جواد والأستاذ اللبابيدي لا يعني أننا نوافقهما على كل ما جاء فيهما.

وقد كان المغفور له الشيخ محمد رشيد رضا ينشر في مجلته "المنار" بحوثاً خطيرة وآراء لا يوافق أصحابها عليها، كآراء الدكتور صدقي وغيره، ولم يضر ذلك بالدين ولا بالعلم، بل كانت له فوائد عظمى في البحث والنظر، وكانت به مجلة المنار سجلاً واعياً، وكتاباً حافلاً، وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى".

مجلة العرفان تدخل المعركة ناقدة مغنية هي الأخرى على استشهاده وتأويله

قامت مجلة العرفان المجلد ٤٠[١] الجزء الثاني بنشر مقال بعنوان "الشيعة ومجلة الأزهر" استشهد فيه صاحبه برأي الآشتياني والذي أورده مغنية في مقاله المذكور، ثم قام صاحب المقال بتشديد النكير على وجود الآشتياني وأنكر تأليفا ته، ثم هجم عليه بأنه لو سلمنا بوجوده ومقاله فإنه رأي شاذ، ولا يمثل المذهب الشيعي حيث كتب صاحب المقال ص ٢٢٨: "ونحن لا نعرف شيئاً عن هذا الآشتياني وعن آثاره، بالرغم من كثرة الكتب المخطوطة والمطبوعة طبع إيران عندنا، بل نعلم أن مراجع

---

(١) حاولت الحصول على المجلد ٤٠ من العرفان إلا أنه دون جدوى، فهو مفقود من المكتبة العامة لدينا، ولا يتوفر في المكتبات الخاصة للأسف الشديد، لذا لم أتمكن من الاطلاع على المقال ولا على مقال صاحب المجلة نفسه وردود الأفعال كلها عليه، وهي كثيرة ومتشعبة، واستطعت الحصول على بعض الأعداد من المجلد ٤٠، والتي سأستشهد بما جاء فيها من مقالات وردود على الشيخ، أو على مناصره السيد هاشم معروف.

الشيعة في القرن الثالث عشر هم: الميرزا حسن الشيرازي المتوفى سنة ١٣١٢، والميرزا حبيب الله المتوفى سنة ١٣١٤، والشيخ محمد حسين الكاظمي المتوفى سنة ١٣٠٦. ولو سلمنا أن الآشتياني قال ذلك فيكون شاذاً عما يعتقده الشيعة، وسواء كان الآشتياني أو الشيخ محمد جواد مغنية فقولهما ليس حجة على الشيعة".

الخطيب يعود لإثارة الموضوع ومناقشته من جديد

في الجزء السادس من مجلة الأزهر والصادر في غرة جمادى الآخرة ١٣٧٢ هـ - الموافق ١٥ فبراير ١٩٥٣م، المجلد ٢٥ يعود محب الدين الخطيب لإثارة موضوع الآشتياني ومقالة مغنية من جديد، وذلك بعد تلقيه رسائل وتعليقات كثيرة حول مقاله السابق، من قبل قراء من الشيعة والسنة معا، من العراق ومصر وغيرها من الأقطار الإسلامية، وفي هذا المقال توسع الخطيب في آرائه كثيراً وتشعب في حديثه، حتى قرر في ختام مقاله الموسع أنه من غير الممكن على الإطلاق التلاقي والتقريب بين المذهبين، السني والشيعي، بل من غير الممكن التقريب بين المذاهب الإسلامية كلها. وفي مقاله أخذ محب الدين الخطيب يستعرض ويناقش رسالة مطولة وصلته من العراق من المرجع الشيعي الشيخ محمد مهدي الخالصي حول رأي الآشتياني الذي نقله مغنية في مقاله. وقد استغرق المقال سبع صفحات من المجلة (٦٩٤ – ٧٠٠)، وكله يدور حول الشيخ مغنية وما أثاره من شجون في مقاله، ونعرات

طائفية قد استشفها رئيس تحرير مجلة الأزهر، والقائمون على تحريرها وإدارها معه، وفلول من القراء والأدباء والمثقفين.يقول الخطيب في مقاله "صدى قاصمتي مجلة دار التقريب":

"لما اطلعنا في العدد الرابع للسنة الرابعة من مجلة دار التقريب (ص٣٦٩) على فتوى مجتهد الشيعة محمد حسن الآشتياني التي نقلها رئيس المحكمة الشرعية الشيعية العليا عن الأصل الرابع من أصول الفقه الشيعي في كتاب (بحر الفوائد) للآشتياني المذكور، ومضموها الإباحة للمسلم بأن لا يؤمن بما ثبت صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم من أمور الغيب مثل كيفية خلق السموات والأرض ووصف الجنة، بدعوى أن هذه الأمور الغيبية "لا دخل لها بشريعة سيد المرسلين!؟".

وفي ذلك العدد نفسه من مجلة دار التقريب (ص ٢٩٢ – ٢٩٣) دعوة للمجالس التشريعية والنيابية في العالم الإسلامي بأن تنسخ ما تشاء من آيات القرآن وأحكامه بدعوى أن النسخ في القرآن لم ينته حكمه بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، بل إن آية "وأمرهم شورى بينهم" نقلت حق التشريع من الله إلى الأمة، فالله عز وجل "كان هو المشرع ابتداء، ثم غدا التشريع إلى الأمة انتهاء!؟ ".

لما اطلعنا في مجلة دار التقريب على هاتين القاصمتين الخبيثتين، رأينا أن من أول واجبات كل مجلة إسلامية في العالم – على رأسها مجلة الأزهر- أن تستنكر هذه الجرأة على الله ورسوله. ولا ريب في أننا أدينا بعض ما يجب على كل مسلم بما كتبناه في ص ٣٢٩- ٣٣٠ من الجزء

الثالث لهذه السنة بعنوان "قاصمتان خبيثتان في مجلة دار التقريب"، وبما نشرناه لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد عبدا للطيف السبكي عضو جماعة كبار العلماء في ص ٢٨٣ – ٢٨٧ بعنوان "طوائف" ولفضيلة الأستاذ المحقق الشيخ محمود النواوي المفتش بالأزهر في ص ٢٨٨ –٢٩٥ بعنوان "نظام الإسلام السياسي" وهو نفس العنوان الذي كان لمقالة الدعوة إلى نسخ القرآن في مجلة دار التقريب.

وكنا نتوقع من مجلة دار التقريب أن تعتذر في أول جزء يصدر منها بعد الجزء الذي تلطخ بتينك المقالتين، بأي عذر يقبله أهل العقول، ولكنها آثرت السكوت، واكتفت بنشر مقالة الدكتور محمد يوسف موسى بعنوان "في سبيل القرآن والسنة" التي علق فيها على القاصمتين بقوله: (في العدد الأول، السنة الخامسة، ص ٨٠):

"في هذين الرأيين تعرض خطير لأقدس ما يحرص عليه المسلمون، وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة رسوله الحكيم الذي لا ينطق عن الهوى. ومن أجل هذا ليس من الممكن أن يمر المسلم هما كما يمر بكثير من الآراء الخاطئة المنتشرة هنا وهناك، بل يجد من الواجب الديني والعلمي مناقشتهما مناقشة موضوعية لا هدف لها إلا معرفة الحق".

ومن صدى قاصمتي مجلة دار التقريب أن رصيفتنا القديمة (مجلة العرفان) الغرّاء وهي لسان الشيعة في جبل عامل، رأت الطريق المختصر للخروج من ورطة الفتوى الشيعية بأن تتبرأ من هذا المجتهد الشيعي،

أي الآشتياني، فقالت في الجزء الثاني من المجلد ٤٠ ص ٢٢٨: "ونحن لا نعرف شيئاً عن هذا الآشتياني وعن آثاره، بالرغم من كثرة الكتب المخطوطة والمطبوعة طبع إيران عندنا، بل نعلم أن مراجع الشيعة في القرن الثالث عشر هم: الميرزا حسن الشيرازي المتوفى سنة ١٣١٢، والميرزا حبيب الله المتوفى سنة ١٣١٤، والشيخ محمد حسين الكاظمي المتوفى سنة ١٣٠٦. ولو سلّمنا أن الآشتياني قال ذلك فيكون شاذاً عما يعتقده الشيعة، وسواء كان الآشتياني أو الشيخ محمد جواد مغنية فقولهما ليس حجة على الشيعة". وهذا قول حسن نشكر رصيفتنا مجلة (العرفان) عليه، ولكن أين هذا الكلام من دعوى الشيخ مغنية بأن مثل هذا الاجتهاد الشيعي لو اطلع عليه الخواص من علماء السنة لقويت ثقتهم بالشيعة وتفكيرهم!؟".

وأهم ما نعتبره صدى لقاصمتي مجلة دار التقريب رسالة مطولة حملها إلينا بريد العراق من أحد كبار مجتهدي الشيعة في هذا العصر وهو الشيخ محمد مهدي الخالصي، وكنا نود لو اقتصرت رسالته على هذا الموضوع، إذن لنشرناها بحذافيرها، ولكنها تعرضت لأمور كثيرة في غير موضوعنا هذا، وفي كل سطر منها فقرة لو نشرناها لاضطررنا إلى الجواب عليها بمقال أو أكثر، فبعد أن نكون مع الآشتياني ومغنية ودار التقريب، ننتقل إلى مناقشات عقيمة ليس من خطتنا الخوض فيها إلا عند الضرورة، وإنما نحن الآن في موقف دفاع، نستنكر فيه كل منكر في الدين، لأن مجلتنا تأسست يوم تأسست لبيان الحق في مثل هذه المواقف.

ومما يدخل في موضوعنا من رسالة العلاّمة مجتهد الشيعة الشيخ الخالصي أنه نقل لنا نص كلام الآشتياني في كتابه بحر الفوائد مطولاً غير مختصر. والخالصي ينتظر منا قبل أن نكتب ما كتبناه أن نطلع على كتاب الآشتياني لنتثبت مما عزى إليه فيه. ولكن إذا كانت مكتبة رصيفتنا مجلة (العرفان) ليس فيها كتاب الآشتياني ولم يسمعوا باسمه، فإن من تكليف التعجيز تكليفنا بأن نكون أكثر اطلاعاً على كتب متأخري الشيعة من الشيعة أنفسهم. ومع ذلك فإن حملتنا لم تكن على الآشتياني ولا على كتابه، بل على الكلام الصريح المنشور في مجلة دار التقريب منقولاً لها من قاضٍ شيعي كبير يعرضه على أهل السنة على أنه نموذج ممتاز من اجتهادات الشيعة التي يباهون بها عند أهل السنة، فكان موقفنا من ذلك هو الموقف السليم الذي لا ينبغي غيره لأمثالنا. وسواء عندنا بعد ذلك أكان هذا الكلام من قول الآشتياني أو مغنية أو المجلة نفسها، لأننا لم نكن في معرض الحكم على الآشتياني بالذات، بل في معرض الحكم على كلام صريح، وقد تلطفنا كثيراً في الحكم عليه.

على أننا باطلاعنا على النص المفصل الذي نقله المجتهد الخالصي رأينا أن الآشتياني يعتبر أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور الغيب لا تخبر عن الأمر الديني!؟ كأن الإيمان بالغيب ليس عنده من صميم الإيمان الإسلامي!؟ ويجزم بأنه "لا إشكال في أنه لا يجب التدين به!؟ بعد حصول العلم به!؟ فضلاً عن الظن به!؟" ولما رأى نفسه قد تورط وأسرف وأشفى على الشفير، استدرك على نفسه فقال "نعم، لا يجوز إنكاره بعد ثبوته من حيث إيجابه لتكذيب النبي فيكون

كفراً" وهذه هي الفقرة التي أهملها الشيخ مغنية وتعلق بها الخالصي، وفيما عدا ذلك فغن ما نقله الشيخ مغنية كان أميناً فيه. بقي أمر الجمع بين قول الآشتياني عن الحديث الثابت صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم في شعب الايمان بالغيب بأنه "لا إشكال في أنه لا يجب التدين به بعد حصول العلم به" وقوله "لا يجوز إنكاره بعد ثبوته"، فقد وقف مريديه على صراط أدق من الشعرة فوق واد من أودية الجحيم بتحريضه إياهم على عدم التدين بما صح صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم من أمور الغيب، وفي عدم تجويزه إنكاره بعد ثبوته. وهو موقف لا نعرف مسلماً يحسد عليه هذا المجتهد الآشتياني الذي أثنى عليه المجتهد الخالصي مستنكراً براءة مجلة (العرفان) منه فقال عنه: "إنه من تلاميذ الشيخ المرتضى الأنصاري في النجف وأكبر علماء طهران عاصمة إيران طيلة ملكية ناصر الدين شاه، أي مدة خمسين سنة، وكتابه (بحر الفوائد) من أنفس الكتب في أصول الفقه وهو مشهور بين العلماء".

ثم يقول مجتهد الشيعة العلامة الخالصي في رسالته إلينا: "وأما مجلة رسالة الإسلام، فأنا أعرف بعض كتابها وأشكرهم على حسن نيتهم، وأطلب منهم أن يواظبوا على التحصيل والدراسة، ويمتنعوا عن نشر مجلتهم، إلى أن يتقنوا ما في دين الإسلام، فإنها غير خالة من بعض التقول، والأستاذ مغنية سلمه الله غير معذور في نقله صدر عبارة الآشتياني وطرحه تمام كلامه حتى نقلته مجلة رسالة الإسلام جهلاً، وأوقعت مجلة الأزهر في هذا الخطأ العظيم (كذا!) الذي لا يرد عقابه إلا

حسن النية والاستغفار[١] ولا تحسبوا أن علماء العراق يكتبون شيئاً في رسالة الإسلام لأن المقالات التي تنشر فيها يكتبها غالباً مبتدئون في التحصيل لأن علماء العراق استولى عليهم اليأس من المجلات والنشرات، لما يرونه فيها من الشذوذ، ولم أجد في رسالة الإسلام إلا مقالاً لعالم واحد فحسب[٢]".

ومما تعرض له المجتهد الخالصي في رسالته إلينا دعوة الأزهر ومجلته إلى السعي في جمع الكلمة. وهي فرصة طيبة تتيح لنا الكلام في موضوع جمع الكلمة وأمنية التقريب:

نحن بقدر ما نؤمن باستحالة التقريب بين مذهبين دينيين – حتى لو كانا من أصل واحد كالشافعي والحنفي – فإننا نؤمن كذلك بضرورة تعاون جميع أهل المذاهب المنسوبة إلى الإسلام على كل ما فيه مصلحتهم الدنيوية والاجتماعية، كمقاومة الاستعمار، وكالتعاون على ما يصلح المسلمين في أخلاقهم ومعايشهم وأسباب تقدمهم. أي أن التعاون في المصالح الاجتماعية والمعيشية والخلقية مطلوب بين أهل

(١) مجلة الأزهر – إذا كنا نستحق العقوبة التي لا يردها إلا الاستغفار بعد ثبوت حسن النية، لأننا تعرضنا لقدس الأقداس بما تحدثنا به عن الآشتياني وفتواه، فما الذي يستحقه الآشتياني لتقرير أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث في أمور الغيب لا يجب على المسلم التدين به لأنه لا يخبر عن الأمر الديني؟!.. إننا نرجو المثوبة من الله على موقفنا من الآشتياني، وليحاسب الخالصي نفسه على موقف الآشتياني من النبي صلى الله عليه وسلم وما صحّ عنه من أحاديث الإيمان بالغيب الإلهي.

(٢) مجلة الأزهر – لعلّ المجتهد الخالصي يشير إلى رد كاشف الغطاء على الطوفي.

المذاهب الإسلامية، أما التقريب بين المذاهب نفسها يفتح الأندية لـذلك وإصدار المجلات لهذه البحوث خاصة فإنه يدعو إلى عكس ما يراد منه.

ومما لا يختلف فيـه اثنـان أن جميـع فقهـاء الـشافعية والحنفيـة المعاصرين لنا لا يملكون أن يقربوا بين هذين المذهبين – وهما من أصـل واحد – في أي حكم فقهي كحكم الشافعية بأن لمس الـزوج المتوضـئ يد زوجته ينقض وضوءه، وحكم الحنفية بعكـسه. وكحكـم الـشافعية بأن خروج الدم من المتوضئ لا ينقض وضوءه، وحكم الحنفية بعكسه. فلو حاول بعض الشافعية والحنفية أن يقربوا بين المذهبين بغير مـا هـو مقرر فيهما لخرجوا بذلك عن المذهبين ولأحدثوا بـه مـذهباً جديـداً لا يعترف لهم به الشافعية ولا الحنفية.

أما التعاون الآخر الذي يتناول مصالح أهل المذاهب الإسـلامية في شئونهم الأدبية والعلمية والاجتماعية وعزتهم الملية فـنحن مـن أقـدم دعاته. ونضرب المثل لذلك في هذا المقام بأن فقيد العلم الشيخ أبا عبـد الله الزنجاني لما قدم من إيران إلى مصر للمرة الثانية قبل نحو سبعة عـشر عاماً اقترح رئيس تحرير هذه المجلة على مولانا صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر إقامة حفلة تكريم له في دار الهداية الإسلامية، للتوصل إلى المـودة المطلوبة بين أهل القبلة، وكانت الحفلة التي أقيمت له في جمعيـة الهدايـة الإسلامية يومئذ عظيمة جداً وحافلة بأهل الفضل، وخطب فيها مولانا الأكبر والشيخ أبوعبد الله الزنجاني، وكان كاتب هذه السطور هو الساعي في ذلك، ولا يزال إلى هذا اليوم مغتبطاً بما فعل. أمـا العبـث بالمـذاهب

بدعوى التقريب بينها فلم يأت يوماً بخير، ولا يرضى عنه العلماء من أهل كل مذهب، ولا يترتب عليه إلا إحداث فرقة أخرى. وموقفنا نحن من كل ذلك هو موقف من يدرأ المفسدة عند وقوعها من أي جهة وقعت، ولذلك تأسست هذه المجلة قبل نحو ربع قرن، وعلى ذلك هي اليوم وبعد اليوم إن شاء الله.

وقبل أن نختم هذه الكلمة، نقدم الشكر للأستاذ الخالصي على هدية لمكتبة المجلة وصلت إلينا منه، وهي مؤلفاته، ومنها (إحياء الشريعة في مذهب الشيعة) وكتابه (الشيخية والبابية) ومراسلته إلى قوام السلطنة لما أراد رضا فهلوي شاه محو الشيعية من إيران وإقامة المجوسية والبابية ديناً للإيرانيين، وغير ذلك من الرسائل، فنكرر الشكر له.

محب الدين الخطيب " انتهى.

حفيد الآشتياني ينتصر لجدّه في مقابل مغنية

وفي الجزء ٨ المجلد ٤٠ من العرفان والصادر في شوال ١٣٧٢هـ الموافق حزيران (يونيو) ١٩٥٣ وفي ص ٩٣٦ باب "ادفع بالتي هي أحسن" ينشر مقال لحفيد الآشتياني يدافع فيه عن جده، وينكر أن يكون جده العالم المشهود له بالعظمة العلمية أن يصدر عنه مثل هذا الرأي، وأنه مع كثرة مراجعته لكتب جده إلا أنه مع هذا لم يقرأه له، كما أورده مغنيه في مقاله، ثم يشير إلى أنه من المستبعد أن مثله يقول بذاك المقال،

بعد ذلك يشير إلى أن الشيخ مغنية ربما كان واهما في نقله عن الآشتياني. وهذا نص مقال حفيد الآشتياني كما جاء في العرفان:

" الاشتياني ومؤلفاته

باسمه تعالى شأنه وله الحمد

جناب مدير مجلة العرفان أدام الله وجوده لتأييد الدين

قد رأيت في المجلد الأربعين من مجلتكم الشريفة تحت عنوان الشيعة ومجلة الأزهر مطلبا غريبا منسوبا إلى جدي الوافد على ربه الكريم الميرزا محمد حسن الاشتياني قدس الله نفسه الزكية حاصله عدم حجية قول الرسول ﷺ في غير الأمور الدينية، فعقبه كاتب المقالة بتشديد النكير على وجود هذا الرجل العظيم وبطل العلم والفقاهة وأنكر تأليفا ته ثم هجم عليه بأنه لو سلمنا وجوده ومقاله فيكون شاذا.

فليت شعري لماذا لا يراجع الكتاب الأسفار المدونة لتعريف الأعلام ومؤلفاتهم، وأسفا على المسلمين من تشتتهم وعدم اهتمامهم بشؤون علمائهم ومفاخر نحلتهم.فإن جدي العلامة أعلى الله تعالى في روضة الخلد مقامه كان من أعاظم تلامذة العلامة الأنصاري، وقد علق على تآليف أستاذه المعظم (المسمى بالفرائد) شرحا ضخما يسمى ببحر الفوائد، قد بحث فيه عن مباني أصول الفقه ويكون مطبوعا في طهران مرغوبا عند العلماء الأعيان وقد كثرت نسخه وانتشرت في الممالك الإسلامية، وله مؤلف آخر كبير في القضاء قد طبع في طهران ونقل إلى

سائر البلاد، وله تأليفات أخر مطبوعة وغير مطبوعة جميعها بلسان عربي مبين.

وأما المقال المنسوب إليه فما وجدته في مؤلفاته مع كثرة مراجعتي إليها، ومن المستبعد جدا أن مثله يقول بذاك المقال، فإنه قد كان حاذقا نقادا في علم الكلام أيضا كما يفصح عن ذلك ما كتبه في مسألة التجريم ومسألة لزوم الفعل الاختياري في باب التفضل ومسألة الحبط والتكفير والعفو ومسألة عدم جواز السهو على النبي ﷺ والإسهاء. ومما يبتعد التزامه ﵀ بذاك المقال مقالته في مسألة سهو النبي ﷺ حيث يقول: وأما مسألة تجويز السهو على النبي ﷺ بإسهاء الله تعالى كما في بعض الأخبار، الوارد في صلاة غداته ففيه مع منافاته لما ورد في شأنه ﷺ من الآثار والأخبار المتواترة فيخرج من مسألة تعارض النقل الظني مع العقل القطعي أنه كيف يجوز العاقل الخطأ والسهو في حق من كان قلبه الشريف أتم القلوب صفاتا، وأكثرهم ضياءا، وأعرفها عرفانا، مقبلا بقلبه الشريف إلى خباب قدسه في تمام عمره، ومتوجها بكليته إلى ساحة عز ظهوره، وإن كان مأمورا بتشريع الملة، وتأسيس السنة، فإنه لا يزاحمه التوجه إلى عالم الأحدية والحضرة اللاهوتية، حيث أنه تعالى شأنه قد شرح صدره الشريف، ورفع عنه الوزر والمنقصة الإمكانية بإعطاء هذه الموهبة الكبرى، والمرتبة الزلفى.انتهى موضع الحاجة من كلامه، رفع في الجنان أعلامه، فإن من يقول ويعتقد بهذا المقام والموقعية للنبي ﷺ كيف يفتي بعدم حجية قوله في غير الأمور الدينية، فلعل الناقل توهم هذا المختار منه واستخرجه مما أشار إليه كغيره من

الأعلام في مسألة عدم حجية الأخبار الآحاد الظنية في غير الأحكام الشرعية، من جهة أن الظاهر أو القدر المسلم من أدلتها حجيتها فيها، ففي غيرها تبقى تحت الأصل الأولي، ولابد من الإحراز بطريق علمي موصل إلى قول النبي ﷺ أو الوصي عليه السلام وبين المطلبين بون بعيد. هذا ما أردنا تصديع خاطركم به دفعا للشبهة، وحفظا لعز المؤمن الذي هو من فقهاء الأمة وصلة للرحم، ونرجو من لطفكم صدور الأمر بدرجه في المجلة ليصير النفع عاما، إن شاء الله تعالى، لا زلتم موفقين أدام الله عزكم والسلام عليكم.

خادم الشرع وأهله – محمد باقر بن أحمد بن محمد حسن الاشتياني"

انتهى.

السيد هاشم معروف يدافع عن مغنية ويثبت قول الآشتياني

في الصفحة السابقة ذاتها، وبعد انتهاء مقال الآشتياني السابق، تنشر المجلة مقالا مطولا للسيد هاشم معروف الحسني في الدفاع عن الشيخ محمد جواد مغنية، وفيه يذكر أن من لم يجد النص الذي أورده مغنية في كتاب الآشتياني معذور، لأن الشرح المذكور لفرائد الشيخ كتاب علمي دقيق في مطالبه، مضافا إلى ما فيه من تشويش في ترتيبه، فيصعب على غير الممارس له أن يهتدي إلى مطلوبه. ثم يحدد موضع

الشاهد المنقول بالجزء والصفحة، بعد هذا التمس السيد هاشم لمغنية الإخلاص وحسن النية في فهمه، وأن غايته الله من مقاله، ولا شيء عدا ذلك.

يقول السيد ص٩٣٧:

"لقد سبق أن كتب العلامة الكبير محمد جواد مغنية رئيس المحكمة الجعفرية العليا مقالا في رسالة الإسلام بعنوان اجتهادات الشيعة الإمامية، تعرض فيه لرأي بعض الأعلام من الطائفة، ونقل رأيا للشيخ محمد حسن الآشتياني، جاء في شرحه لفرائد الأصول للشيخ الأنصاري رحمه الله، ولقد اعتاد أن يكتب حول هذه المواضيع بدافع ديني يبعثه عليه إيمانه القويم، وحرصه أن يظهر للعالم الإسلامي ولمن يريد تشويه الحقائق والدس على علماء الطائفة، ما يتناسب مع عظمتهم وتحررهم في دراسة الفقه الإسلامي، مع تمسكهم بكتاب الله وسنة رسوله، ونهج أهل بيته الطيبين، لذلك فهو في كل أبحاثه يحاول أن يعرفهم بما عند الشيعة من ثروة علمية بأسلوب جديد، وتفكير خير رحيب، لا تعقيد فيه ولا التواء، ففي بعضها يعرض آراء الفريقين في الموضوع الواحد من غير أن يعطي رأيا فيها، ويترك الحكم على أحدهما للقارئ، خدمة للدين، وانتصارا للمذهب، ومن أراد الوقوف على ذلك فليرجع إلى أبحاثه في المجلات المصرية وغيرها، وما كتبه في العرفان حول كتاب تاريخ التشريع الإسلامي المقرر للتدريس في الأزهر بقلم جماعة من الأساتذة الأعلام، فرد ما فيه من افتراء على الشيعة بأسلوبه الهادئ، وحجته

القوية، ولم يشأ أن يعارض افتراءهم بما هو موجود في كتبهم ولا يستطيعون إنكاره، لئلا تتسع شقة الخلاف، فيتخذ الأعداء من ذلك سلاحا يحاربون به الإسلام. فلا يريد بأبحاثه أن يرضي فريقا من الناس ويغضب آخر، ولا الظهور والشهرة كما يزعم البعض، بل يريد أن يتعرف المسلمون على فقه أهل البيت وآثارهم، أملا في حصول التفاهم بين علماء المسلمين، والتمسك برسالة الإسلام، والإيمان بالله ورسوله، والعمل لصالح المجموع، ونبذ النعرات الطائفية التي جرت عليهم الويلات والبلاء. ومع كل هذا التسامح منه، ومن غيره من أعلام الطائفة، لا نزال نرى البعض من أعلام أهل السنة ينسج على منوال الأقدمين، فيتكلم ويكتب بدافع العداء والعصبية. إنه من المؤسف أن يستغل ظاهر الكلمة التي نقلها الشيخ عن الآشتياني، ويتخذ منها سلاحا للطعن على الشيعة. لا أريد بكلمتي هذه أن أتحدث مع محرر الأزهر بشيء من هذه المواضيع، ولكن أريد أن ألفت نظر البعض من الناس، ممن تبنى تفسير المحرر، أو أساء فهم المقصود منه إلى هذه الناحية.

وأول من اندفع للرد على المقال الأستاذ نزار الزين، وكتب والده الجليل صاحب العرفان حوله كلمة مختصرة، وأعلن أنه لا يقبل حول الموضوع شيئا، ولكنه حفظه الله رجع عن وعده، فجاءنا العدد السادس بنفحة جديدة للسيد اللواساني، وأنه فتش في كل ما كتبه الآشتياني، فلم يجد لما ذكره الشيخ أثرا، وله العذر في ذلك، لأن الشرح المذكور لفرائد الشيخ كتاب علمي دقيق في مطالبه، مضافا إلى ما فيه من تشويش في ترتيبه، فيصعب على غير الممارس له أن يهتدي إلى مطلوبه. وبما أنه يرغب في

إيضاح الأمر، فقد رأيت أن ألفت نظره إلى ذلك. قال (رهـ) عند كلامه على اعتبار الظن في الأصول ص ٢٧٦ المجلد الأول من حاشية الرسائل (إن المعارف بالمعنى الأعم على قسمين، أحدهما ما لا يكون من الدين، ولا دخل له بشريعة سيد المرسلين، مثل كيفية خلق السموات والأرض والحور القصور. وغير ذلك مما عرفت الإشارة إليه عن قريب، ثانيهما ما يكون من الدين. وبعد أن أشكل على نفسه بما حاصله أن كل ما يخبر به الرسول يكون من الدين، وإلا لم يخبر به، وأجاب عن الإشكال، قال: إن الأول أي ما لا دخل له في الدين أصلا، فلا إشكال في أنه لا يجب التدين به بعد حصول العلم به، فضلا عن الظن به، نعم لا يجوز إنكاره بعد ثبوته من حيث إيجابه لتكذيب النبي فيكون كفرا) والعبارة طويلة، نقلنا منها موضع الحاجة خوفا من الإطالة، وقد فهم الشيخ من هذه العبارة أن هناك أمورا ثلاثة: وجوب التدين، وذلك في إخباره بما يرجع إلى الدين، وعدم وجوبه فيما لا يرجع إلى الابن (هكذا وردت اللفظة؟!!) كما مثل لذلك رحمه الله، الثالث الإنكار، وهو لا يجوز على كل حال، ولا يلزم من عدم وجوب التدين جواز الإنكار، سواء فسرنا عدم وجوب التدين بعدم وجوب الاعتقاد، أو فسرناه بعدم وجوب اتخاذه دينا، لأن جواز الإنكار على النبي ﷺ محرم قطعا من حيث إيجابه للتكذيب، فيكون كفرا، وقد يكون الإنكار محرما في حق غير النبي ﷺ كما إذا سمعنا رجلا جليلا من علماء الدين يتكلم بأمر سياسي، فلا يجب التدين بقوله، كما لا يجوز الإنكار عليه من باب التأدب والاحترام، سيما إذا استلزم الإنكار إهانته وتحقيره. وعلى كل

حال فليس ما فهمه الشيخ من العبارة بعيدا عن ظاهرها، وعلى تقدير خطئه فشفيعه الإخلاص وحسن النية، وغايته الله، وهو حسبنا ونعم الوكيل " انتهى.

نزار الزين يرد على السيد هاشم تأويله ودفاعه عن مغنية

ثلاث مقالات جاءت متتالية في هذا الجزء من العرفان، وقد دارت كلها حول مقال مغنية في رسالة الإسلام، بين راد لكلامه، معترض عليه، وبين مدافع عنه، ومتأول لاستنباطه وفهمه، فأولا مقال حفيد الآشتياني ثم مقال السيد هاشم، بعده مباشرة مقال صاحب المجلة نزار الزين وذلك في ص ٩٣٩، وكل يرد على الآخر رأيه ومقولته. فبعد دفاع السيد هاشم عن الشيخ كتب نزار الزين حول مغنية قائلا إنه قد أخطأ في فهمه لكلام الآشتياني، كما أنه تسرع في مقاله كما اعترف الشيخ بنفسه لنزار الزين أو لصاحب المجلة والده، ثم أشار إلى أن مقال الشيخ مغنية قد استعمل "كقميص عثمان" للتهجم على الشيعة. وفي هذا كتب نزار الزين كلاما فيه شيء من العنف والشدة، كما استخدم أسلوبا خشنا في الرد على السيد هاشم من جهة، وفي الاعتراض على مغنية في ما ذهب إليه من تأويلات في حق النبي ﷺ لا يمكن القبول بها بأي حال من الأحوال، وتحت أي مبرر أو تفسير. يقول الزين:

"لقد شاء السيد هاشم أن يجد في نشر كلمة اللواساني رجوعا من صاحب العرفان عن وعده بإقفال هذا الباب، ونحن مع اعترافنا بعدم لزوم نشرها، لا نرى في نشرها رجوعا عن الوعد بسد باب المناظرة في هذا الموضوع، لأنها ليست ردا ولا مناظرة، وإنا الآن ننشر لآخر مرة كلمة لحفيد الآشتياني تؤيد كلمة اللواساني، ورد السيد هاشم مع بعض التعديل، ومهما بلغت صداقة السيد هاشم للعلامة الشيخ محمد جواد فإن صداقتنا للشيخ أقدم، وصلتنا به أوثق، وعلاقتنا معه أمتن، وإنا مع تسليمنا بأن مقال الشيخ قد استعمل "كقميص عثمان" للتهجم على الشيعة وجماعة دار التقريب، فإنا نؤكد للسيد هاشم بأن الشيخ قد تسرع في مقاله، كما اعترف هو نفسه، كما إنا مهما كانت محاولة السيد ومن هم أعلم وأكثر منه حجة في هذا الموضوع وتحليله، فإنا لا يمكن أن نسلم أن نبيا معصوما، عظيما، حكيما كمحمد قالت الأكثرية الساحقة من علماء المسلمين بعصمته قبل الرسالة وبعدها، واتفق العلماء على عصمته بعد الرسالة، وأجمع علماء الشيعة على عصمته قبل الرسالة وبعدها، وقره العلماء غير المسلمين، وأطروا مزاياه وعلمه وبطولته، نعم لا يمكننا أن نسلم أن محمدا ﷺ يتدخل بما لا يعنيه، أو يتكلم بما لا يعرف، سواء كان ذلك في أمور الدين أو الدنيا، ونجد أنه يوجد هناك تناقض بين عدم التدين بما يخبر عنه من الأمور الدنيوية، وبين عصمته قبل الرسالة وبعدها.

وإنا لسنا من الذين يجبنون أو لا يعرفون كيف يردون كيد الخصوم، ولقد دافعنا عن الشيعة ضد مفتريات خصومهم المتعددين،

وتعرضنا للإرهاق أيام كان كل من يدعي الدفاع عنهم ينام هانئا في بيته لا يبالي بشيء، دافعنا عنهم لا لأننا شيعة فحسب، بل لأنهم ظلموا، فنسب إليهم ما هم منه براء. أما اليوم في هذا الظرف العصيب الذي يجتازه العالم العربي والإسلامي، والذي يعاني فيه المسلمون ما يعانون من الذل والإرهاق، من جراء تشتتهم وانقسامهم والكيد لبعضهم بعضا: "أسد عليّ وفي الحروب نعامة".

فإنا نجد بل نؤكد أن إغلاق باب المناقشة في مواضيع كهذه أجدى وأنفع بل واجبة، وإنما مصلحة المسلمين جميعا في هذه الظروف الحرجة تحتم عليهم أن يرجعوا إلى قول الله تعالى في كتابه العزيز " ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم " وقول الشاعر العربي:

وإن الذي بيني وبين بني أبي   وبين بني عمي لمختلف جدا

فإن أكلوا لحمي وفرت لحومهم   وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجدا "

انتهى.

الشيخ موسى شرارة يساند مغنية وينتصر له

المقالات الثلاث السابقة نشرت في الجزء ٨، ومع أن نزار الزين صاحب المجلة أكد بأنه سيغلق باب النقاش طلبا للمصلحة، إلا أننا نفاجأ في الجزء ٩ من العرفان بمقال موسع ينشر في باب "ادفع بالتي هي

أحسن" للشيخ موسى شرارة (١٣٢٦-١٤١٩ هـ / ١٩٠٨- ١٩٩٨ م) مفتي الهرمل، في هذا المقال يدافع الشيخ موسى عن مغنية، ويرى أنه ظلم في تفسير مقاله بعيدا عما كان يرمي إليه، وأنه علامة لا يشك في علمه ومكانته وما وراء كتاباته من غايات سامية، وأن منتقديه شغلوا بالرد عليه الصحافة والفضلاء من غير طائل. وفي المقال يفرق الشيخ بين مصطلحي الإيمان والتدين، والذي على ضوئه سنفهم ما يرمي إليه الشيخ محمد جواد مغنية من مقاله محل السجال.

ثم يؤكد وجود الشاهد في كتاب الآشتياني في ص ٢٧٦ كما أكده السيد هاشم مسبقا في مقاله. جاء مقال الشيخ في ص ١٠٦١ تحت عنوان "الإيمان والتدين" وهذا نصه:

" الإيمان والتدين

الإيمان لغة: التصديق المطلق، ومنه قوله تعالى " وما أنت بمؤمن لنا " أي بمصدق، وحيث أن التصديق لا يحصل إلا بالجزم واليقين فيكون معناه العلم.

وشرعا: اختلفت عبارات علماء الإسلام باختلاف العبارات والقيود، ومآل الجميع أنه التصديق بأمور خاصة يتطلبها الدين، وقد اختار علماء الشيعة أنه العلم، وقال الأشاعرة إنه تصديق نفساني يحصل بربط القلب، واختيار المصدق، فهو أمر كسبي ولذا يثاب عليه، وقال المعتزلة إنه التصديق مع أفعال الجوارح من الطاعات، وجزم كثير من المحققين ومنهم الآشتياني أنه العلم الجازم بدون زيادة، ويدل عليه قوله

تعالى "إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا" فحصر الإيمان بعدم الريب وهو العلم واليقين. وهو يحصل تارة بالبحث والاستدلال وتارة بالإلهام وحدوث المعجزة وغير ذلك، وفي جميع الأحوال يثاب المؤمن على إيمانه ولو لم يكن بكسب واختيار، لأن له أعمالا قلبية زيادة على إيمانه هي الإذعان وعدم الاستنكاف والتملص من العقيدة والإقرار والعزم على البقاء على إيمانه من دون أن يحاول التملص بطرق أبواب الشبه.

وليست الأعمال جزء (هكذا!) من الإيمان كما تشعر به آيات كثيرة في كتاب الله كقوله "أولئك الذين طبع الله على قلوبهم فهم لا يؤمنون" "وختم على قلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله"[1] "ولما يدخل الإيمان في قلوبكم" إلى غير ذلك.

وحاصل ما ذكرنا: الإيمان لغة وشرعا التصديق، وإن اختص في الشرع بأمور خاصة.

والتدين لغة من باب تفعل التي تدل على المطاوعة، وهي تعني الوجود الخارجي للمصدر المجرد، كما نراه في قولنا: "كسرته فتكسر" إذ معنى التكسر وجود الكسر خارجا، وكذلك التدين معناه وجود الدين خارجا. والدين لغة الطاعة، واستعماله في الجزاء والحساب والقهر كاستعمال الاعتداء في أخذ الحق بقوله تعالى: "فاعتدوا عليه بمثل ما

---

(١) صحيح الآية هكذا "وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون" (سورة الجاثية: ٢٣).

اعتدى عليكم" استعمالا للشيء فيما يقابله وفي العادة، لأنه أشرف العادات مجاز. والمعنى الحقيقي له الإطاعة والامتثال كما قال عمرو بن كلثوم:

وأيام لنا غر طوال   عصينا الملك فيها أن ندينا

والطاعة اسم مصدر من أطاع، وسميت مجموع الطاعات دينا، كأنما اعتبرت طاعة واحدة، فالتدين إذا هو إيجاد الطاعات بفعل القلب كما في الاعتقاديات، أو بفعل الجوارح كما في فروع الدين. ولأن الطاعة لا تتحقق بدون إيمان بالمطاع، كان لا بد من التدين من سبق الإيمان، وحيث كان الايمان هو التصديق، فهو يتحقق بدون التدين (١) في الاعتقاديات، كما في الكافر الذي يستيقن بنفسه صدق الله ورسوله، وأحقية الإسلام ويجحد ظاهرا، فهو مؤمن بقلبه، وإنما يسمى كافرا، لأن اسم الايمان والإسلام يتبع الظاهر (٢) في فروع الدين، كما في فساق المسلمين الذين يؤمنون بالله ورسوله ولا يعملون بأحكام الدين... فانفرد الايمان عن التدين في العقائد والفروع في هذين المثالين.

"كيفية التدين"

التدين في الاعتقادات يكون بإشعار النفس بالرضا بما اعتقده، ونية الاستمرار عليه وإعلانه والإقرار به، ونية ترتيب آثاره، وأمثال ذلك:

التدين في الفروع إتيان الواجبات والمستحبات بداعي أن الله أمر بها،

والامتناع عن المحرمات والمكروهات بداعي أن الله نهى عنها. ونتج مما ذكرنا أمور (١) إن الإيمان مغاير معناه لمعنى التدين (٢) الإيمان يتقدم التدين ولا يتم التدين بدونه (٣) ينفرد الإيمان فيتحقق بدون التدين (٤) الأمور التي لا يكون بإيجادها أو بالعلم بها إيجاد طاعة لا يتحقق بها تدين، إذ التدين إيجاد طاعة، فحيث انتفت الطاعة انتفى التدين.

"كلام الآشتياني ص ٢٧٦ من بحر الفوائد"

تعرض الآشتياني في بحث حجية الظن في أصول الدين إلى الإيمان ومعناه (وانتقل إلى تقسيم أمور الدين تبعا لأستاذه صاحب الفرائد إلى عقائد وفروع) وإلى الظن في أصول الدين هل يجب التدين به كما يجب في العلم، فقال في أول الصفحة المذكورة: "وهنا قسم ثالث لا يجب التدين به ولو بعد العلم بثبوته من النبي ﷺ وفي آخر الصفحة قسم التقسيم الذي ذكر في العرفان الماضي والذي يفهم من كلامه أولا وآخرا: إن ما وصل إلينا من النبي (ص) نوعان (١) أمور واقعية أخبر عن تحققها في الماضي أو المستقبل، ومثل لها بكيفية بناء السموات والأرض الخ (٢) أمور دينية عقائد وأعمال، والأول لا يجب التدين به، لأنه لا يتحقق بالتصديق بواقعيته طاعة، ولا يطلب منه إعلان تصديقه والإقرار به، كما يطلب منه ذلك في العقائد، ولا يتنافى عدم التدين به مع التصديق بواقعيته لعدم الطلب من المولى بترتيب أثر التصديق من الإقرار وغيره كما في العقائد، ويمكن أن تمثل للأمور الواقعية بأمثلة

أوضح من السابقة، فقد اكتشف العلماء اليوم أشياء كثيرة ذكرها الله تعالى في كتابه، منها كون الرياح لواقح للنباتات، وحركة الأرض وغيرها. وقول الله تعالى موجب للعلم بواقعية تلقيح الرياح للنباتات، وكذلك اكتشاف العلماء، وكلاهما طريق للعلم، ولا يزيد العلم الحاصل من أحدهما عنه إذا حصل من الآخر، فكما أنه لا يجب التدين بواقعية تلقيح الرياح إذا حصل العلم بها من اكتشاف العلماء، لعدم حصول طاعة لأحد، كذلك لا يجب التدين بها إذا حصل من قول الله تعالى لعدم حصول الطاعة، بل التعبير بعدم وجوب التدين تسامح (لأنه سالبة بانتفاء الموضوع) وكان الأولى أن يقال لا يحصل التدين في الأمور الواقعية. نعم لا يجوز الإنكار لأنه تكذيب فيلزم الكفر، وقد انفرد التصديق هنا عن التدين، واتضح أن الأزهريين لو فسروا التدين بمعناه الحقيقي إيجاد الطاعة، لا بالإيمان لما كان وجه للاشتباه، والحملة على العلامة مغنية الذي لا نشك في أنه لم يقصد مخالفة عقيدة المسلمين بمقاله، ولكنهم فسروه بالإيمان فشغلوا الصحافة والفضلاء، عفا الله عنا جميعا" انتهى.

ملاحظات

(١) لم تكتمل لدي أجزاء العرفان من المجلد ٤٠، والذي دارت فيه معركة الاشتياني، ولذلك فاتني مقال اللواساني والمنشور في الجزء ٦، وكذلك مقال نزار الزين وتعليق والده حول الموضوع، وربما نشرت

مقالات أخرى في الأجزاء ٤ و ٥ و ٧ و ١٠، كلها تعرضت لمغنية إما تأييدا أو اعتراضا، ومن هنا أشير إلى أن أصول هذه المعركة وحيثياتها لم أدونها كاملة كما هو الأمر مع بقية معاركه السابقة واللاحقة والتي تعرضت لها في صفحات هذا الكتاب. ٠ هذا ما أحببت أن أنوه له.

(٢) في الوقت الذي يؤكد فيه السيد هاشم معروف، والشيخ موسى شرارة أن النص للاشتياني ورد في ص ٢٧٦ من بحر الفوائد، نجد الشيخ مغنية يذكر أن الشاهد ورد في ص ٢٦٧، ولعل الشيخ وقع في اشتباه في نقل الرقم، خصوصا أنهما متقاربان في الكتابة والنطق، ولعله نقله بسرعة، ظنا منه أنه كتبه صحيحا، فلا يحتاج لمراجعة.

(٣) نشر الشيخ مغنية مقاله في عام ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٥٥م يقوم بجمع مقالاته المنشورة في الدوريات من عام ١٩٣٧م حتى هذا التاريخ، وقد كان من بين المقالات التي وقع اختيار الشيخ عليها لتضم إلى هذه المقالات مقاله الذي أحدث تلك الضجة "من اجتهادات الشيعة الإمامية" وقد جمعت في كتاب أطلق عليه الشيخ اسم "مع الشيعة الإمامية" وطبع عام ١٩٥٥م. ولكن حين نراجع المقال في الكتاب سنجد أن مغنية قد حذف تلك الفقرة من الكتاب ولم يدرجها، لعله قام بذلك اتقاء للفتنة، أو نزولا عند رغبة المقربين منه، والذين يثق برأيهم، ويأخذ به، كما صنع ذلك مع عنوان مقاله "قرآن رقم ٢ عند الشيعة الإمامية" واستبدله بعنوان "المناجاة" عندما أدرجه في كتابه "مع الشيعة الإمامية" أيضا، وذلك نزولا عند نصيحة بعض الخلص، ولما تعرض له

العنوان من نقد علمي صادق ومخلص.

(٤) الآشتياني (حدود ١٢٤٨- ١٣١٩ هـ) هو محمد حسن بن جعفر بن محمد الاشتياني الطهراني. كان فقيها إماميا، أصوليا، من وجوه العلماء المحققين في طهران.

ولد في قصبة آشتيان (بين قم وسلطان آباد) حدود سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف، ونشأ بها.

وانتقل في صباه إلى بروجرد، فمكث فيها أربع سنوات، أتقن خلالها العلوم العربية والبلاغة، وحضر على السيد محمد شفيع بن علي أكبر الجاپلقي البروجردي (المتوفى ١٢٨٠هـ).

وارتحل إلى النجف الأشرف لاستكمال دراسته، فحضر على الفقيه الكبير محسن بن محمد بن خنفر الباهلي (المتوفى ١٢٧١هـ) ثم حضر على فقيه عصره مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (المتوفى ١٢٨١هـ)، واختص به، وصار مقرر بحثه.

وعاد إلى بلاده، فسكن طهران، وتصدى بها للتدريس والتأليف، ونشر تحقيقات أستاذه الأنصاري (وهو أول من نشرها في إيران)، فتوافد عليه طلبة العلم من كل ناحية، وسمت مكانته.

ثم ازداد شأنه سموا لما عارض السلطان ناصر الدين شاه القاجاري في منح امتياز الدخانيات لإنجلترا.

وحج سنة (١٣١١هـ)، وعرج على دمشق، فجرت مباحثات

بينه وبين بعض علمائها، ثم زار النجف، فاستقبل بجفاوة.

ورجع إلى طهران، وواصل بها نشاطاته الدينية إلى أن توفي سنة تسع عشرة وثلاثمائة وألف.

وقد تلمذ له طائفة، منهم: الميرزا إبراهيم بن أبي الفتح الزنجاني (المتوفى ١٣٥١هـ)، ومحمد إبراهيم بن علي أكبر الساوجي، والسيد إسحاق بن رحيم بن كاظم المستوفي الهمداني (المتوفى ١٣٢٢هـ)، وأسد الله الطهراني، وباقر بن محمد رفيع الطهراني، والسيد عبدا لغفار اللاريجاني الطهراني، وأبو القاسم بن محمد تقي القمي، وعبدا لرسول الفيروزكوهي الطهراني، ومحمد تقي بن عباس النهاوندي النجفي الطهراني.

وألف كتباً ورسائل (طبع جلها) ن منها: الزكاة، الوقف وإحياء الموات والإجارة، القضاء والشهادات، إزاحة الشكوك في اللباس المشكوك، الخلل في الصلاة، الرهن، الخمس، رسالة في نكاح المريض، رسالة في قضاء الأعلم، رسالة في أحكام الأواني من الذهب والفضة، الغصب، رسالة في قاعدة الحرج، رسالة في مقدمة الواجب، رسالة في اجتماع الأمر والنهي، وحاشية مبسوطة على "الرسائل" في أصول الفقه لأستاذه الأنصاري، سماها بحر الفوائد (مطبوعة)، وهي – كما يقول الطهراني – أغزر الحواشي مادة وأكثرها نفعا. (موسوعة طبقات الفقهاء: تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف العلامة الفقيه جعفر السبحاني، المجلد ١٤ القسم الثاني، ص ٦٥٥، دار

الأضواء – بيروت).

من أراد التوسع في حياته فليراجع المصادر التالية:

تكملة نجوم السماء ١/٣٤٢، الفوائد الرضوية ٤٥١، معارف الرجال ١/ ٢٣٨ برقم ١١٥، علماء معاصرين ٧٠، أعيان الشيعة ٥/ ٣٧، ريحانة الأدب ١/ ٤٩، الذريعة ٣/ ٤٤ برقم ٩٨، ٦ / ١٥٥ برقم ٨٤٦، نقباء البشر ١ / ٣٨٩ برقم ٧٨٤، معجم المؤلفين ٩ / ١٨٦، معجم رجال الفكر والأدب ١ / ٤٣.

(٥) وأنا أتابع حيثيات هذه المعركة الطويلة والطاحنة، والتي استغرقت عشرات الصفحات، وامتدت أشهراً طويلة، كان يلح عليّ سؤال حول معرفة ما الذي كان يدور حينذاك في ذهن الشيخ مغنية، وماذا كان موقفه وهو يقرأ عشرات الردود عليه، وكلها قاسية موجعة؟! وأغرب ما في هذه المعركة أننا خلافاً لمعاركه السابقة واللاحقة لم نقرأ له سطراً بعد مقاله ذاك، لا توضيحاً ولا اعتراضاً ولا تراجعاً ولا رداً، بل ظل معرضاً عن ذلك كله، وعن كل ما كتب عنه، والعلماء من الفريقين تتبادل الاتهامات بينها بسببه كما أوضحنا في الصفحات السابقة، وكل يكتب في الموضوع كأنه صاحبه، وكأن الأمر متعلق به، ومغنية في هذا لسان حاله يقول:

أنام ملء جفوني عن شوا ردها ويسهر الخلق جرّاها ويختصموا

وهذا تصرف غريب ومحير من قبل الشيخ مغنية، على الأخص

أن الموضوع الذي قام بطرحه في مقاله واستشهد فيه بنص للآشتياني لم يكن موضوعاً أدبياً أو موضوعاً فقهياً أو غيرهما، وإنما هو موضوع يبحث في صلب العقيدة، ويرتبط بتلقي الأحكام من النبي ﷺ، على الأقل كان من اللائق أن يبين في مقال لاحق في رسالة الإسلام أو في العرفان موقفه من رأي الآشتياني، أو يطرح وجهة نظره، ويقوم بتحليل نص الآشتياني من الناحية العقائدية والمدرسة التي يمثلها واتجاهاته الفكرية والعقائدية التي قامت عليها نظريته التي استشهد بها في مقاله، وما الغاية التي كان يرمي إليها من وراء استعراضه لنص الآشتياني دون غيره من الفقهاء ومتكلمي الشيعة، كما صنع في المعركة التي دارت حول مقاله "نحو فقه إسلامي في أسلوب جديد" وبهذا يكون قد أعطى رؤية واضحة لمنهجيته في الاستشهاد واستعراض آراء الفقهاء، ولا يبقي مساحة لمغمز، ولا فراغاً لتقول في حقه أولاً، وفي حق الآشتياني ثانياً، وهذا ما تحقق في تلك المعركة، دون أن تكون هناك ردة فعل مناسبة من قبل الشيخ مغنية.. أما أن يبقى ملتزماً بالصمت المطبق أشهراً عديدة دون أن ينبس بكلمة، فهذا أشد أثراً من مقاله في ظني!! ومما يحير العقلاء، ويرمي عشرات من علامات الحيرة.. سامحه الله.

(٦) **محمد مهدي الخالصي** (١٣٠٨-١٣٨٣هـ / ١٨٩٠ -١٩٦٣م تقريباً):

هو محمد بن مهدي بن حسين بن عزيز بن حسين بن علي الأسدي، الخالصي الكاظمي. كان فقيهاً إمامياً، باحثاً، مؤلفاً، مجاهداً.

ولد في مدينة الكاظمية سنة ١٣٠٨هـ، ونشأ بها على والده الحجة المجاهد المعروف مهدي الخالصي المتوفى سنة ١٣٤٣هـ، قرأ مقدماته الأولية على عدد من الأساتذة، منهم: مهدي المراياتي، وعبدا لحسين التستري، وعمّاه: راضي وصادق الخالصيان.

ثم هاجر إلى النجف لحضور أبحاث الأساتذة، فحضر الأبحاث العالية فقهاً وأصولاً على والده، والشيخ محمد كاظم الخراساني، والميرزا محمد تقي الشيرازي.

رجع إلى الكاظمية واشتغل بوظائفه الشرعية، وأقام الصلاة جماعة. وباشر بالتدريس بمدرسة الزهراء التي أنشأها والده بالكاظمية، وبدأ بالتأليف والكتابة ولّما يبلغ العشرين من عمره. واطلع اطلاعاً واسعاً على الكتب المؤلفة في شتى فروع المعرفة، واهتم بالموضوعات ذات العلاقة بحياة الأمة، ونشر الكثير من بحوثه وتحقيقاته العلمية، وناقش الأفكار الغربية والشرقية، ودعا إلى الوحدة، واتصل بكبار العلماء في العراق وسوريا ومصر. لاقت بحوثه وتحقيقاته العلمية رواجاً إلا أن له آراء صادمة ومغايرة للثقافة الشيعية السائدة، وردّ عليه الكثير من العلماء فيها، ولقي بسببها الكثير من العنت والضيق، وقصة ذلك معروفة.

لازم والده، وأعانه في مسؤولياته الدينية ومواقفه الجهادية من خلال المشاركة في المعارك التي قادها علماء الدين (ومنهم والده) ضد المحتلين الإنجليز عام (١٣٣٣هـ)، وتحريض الجماهير عليهم إبّان الثورة

العراقية الشهيرة بثورة العشرين (١٣٣٨-١٩٢٠م)، والتنديد بالحكم الملكي وبانتخابات المجلس التأسيسي (في ظل الاحتلال الغاشم).

وبسبب هذه المواقف وأمثالها نفي إلى إيران قبل أن ينفى والده (سنة ١٣٤١هـ) بتسعة أشهر، ثم نفي إليها والده أيضاً في أواخر العام المذكور.

أكبّ الخالصي في إيران على المطالعة والتأليف باللغتين العربية والفارسية، وقام بدور فاعل في إحياء صلاة الجمعة بمفهومها العبادي السياسي، وخاض جهاداً مريراً ضد الحكم الاستبدادي لـ (رضا خان) وولده (محمد رضا)، كلّفه ثمناً باهضاً سجناً وإبعاداً من مدينة إلى أخرى، إلى أن أعيد إلى وطنه العراق منفياً عام (١٣٦٨= ١٩٤٩م)، حيث واصل فيه الكتابة والتأليف، والتدريس، وإلقاء الخطب من على منبر الجمعة وغيره، ومناهضة حكام زمانه والأحزاب العلمانية والإلحادية، ونقد المبادئ والأفكار المادية، ومناقشة آراء وعقائد بعض الفرق. وله آراء صريحة في نقد بعض الأوسط الدينية أثارت عدم ارتياح هذه الأوساط.

وكان يعنى بالموضوعات التي تمس حياة الأمة، ويكتب فيها بوضوح، معززاً آراءه بالعلوم والمعارف العصرية التي ألمّ بجانب منها.

وكان يتصل بعلماء السنة ومثقفيهم، ويدعو – بفنون الأساليب – إلى الوحدة والاتحاد، وله في هذا الصدد رسائل عديدة متبادلة بينه وبين شيخي الأزهر: عبد المجيد سليم ومحمود شلتوت،

ووزير الأوقاف المصري أحمد حسن الباقوري، ومفتي سورية محمد بهجة البيطار، ومفتي دير الزور السورية محمد سعيد العرفي.

توفي الخالصي بالكاظمية ١٩ رجب سنة ١٣٨٣هـ، ودفن في إحدى حجرات الصحن الكاظمي الشريف.

ترك مؤلفات جمّة، منها:

١- أجيبوا داعي الله.

٢- الاحتراز عن مفتريات حسن الإيجاز.. في إثبات إعجاز القرآن الكريم والرد على رسالة "حسن الإيجاز في إبطال الإعجاز".

٣- إحياء الشريعة في مذهب الشيعة ١-٣.٠ في أصول الدين والفقه العملي.

٤- الإسلام سبيل السعادة والسلام. يختص القسم الأول منه بأصول الدين.

٥- الإسلام فوق كل شيء.. مجموعة خطب ومقالات.

٦- أشعة من حياة الصادق عليه السلام.

٧- الاعتصام بحبل الله.. في سيرة الإمام علي عليه السلام.

٨- ألمانيا والإسلام.

٩- الإمام الخالصي ومسلمو الصين.

١٠- البصرة تستأهل شأفة الشيخية.

١١- التوحيد الخالص.. وهو مراسلة مع الشيخ محمد بهجة البيطار حول التوحيد.

١٢- التوحيد والوحدة.

١٣- جامعة بشرى فقط باقوانين إسلامي دارة ميشود (فارسي).

١٤- الجمعة الجامعة.

١٥- الجمعة.. رسالة فقهية استدلالية في وجوب صلاة الجمعة العيني في كل زمان.

١٦- الحرب والرق في الإسلام.

١٧- حسين مني وأنا من حسين.

١٨- الحق يدمغ الباطل.. في مناقشة دعاة الشهادة الثالثة في الأذان.

١٩- حقوق الرجل والمرأة في الإسلام.

٢٠- حقيقة حجاب دار إسلام (فارسي).

٢١- خدا در طبيعت (فارسي).

٢٢- خلاصة الخطب.

٢٣- الدليل إلى كتاب الاقتصاد والدولة في الإسلام.

٢٤- الرأسمالية والشيوعية في الإسلام.

٢٥- راهزنان حق وحقيقت (فارسي).

٢٦- زعيم الإسلام الخالد.

٢٧- سبب ذل المسلمين.

٢٨- سعادة الدارين.

٢٩- سياحة فكرية روحية وقت السحر.

٣٠- شرح دعاء كميل (فارسي).

٣١- شرور الفتنة في إيران.

٣٢- الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع.

٣٣- الشهاب الثاقب في رجم الملاحدة والشيخية والنواصب.

٣٤- الشيخية والبابية.

٣٥- الشيخ محمد مهدي الخالصي.

٣٦- الشيعة والافتجاع يوم الطف.

٣٧- العروبة في دار البوار فهل من منقذ؟. في الرد على كتاب "العروبة في الميزان" لعبد الرزّاق الحصّان الذي هاجم فيه الشيعة.

٣٨- في ليلة مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

٣٩- في مولد أمير المؤمنين عليه السلام ١-٢.

٤٠- في مولد الرسول الأعظم ﷺ. القرآن يدعم الإسلام ويدحض ما سواه بالحجة والبرهان.

٤١- لا سعادة إلا بالدين.

٤٢- المباهلة.

٤٣- مظالم انكليس دربين نهرين (فارسي).

٤٤- المعارف المحمدية.

٤٥- معراج حضرت خير الأنام (فارسي).

٤٦- من ذا؟.. في التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد.

٤٧- مناظرة با مبلغين بهائي در تهران (فارسي).

٤٨- مواعظ إسلامي (فارسي).

٤٩- نجاة المسلمين.

٥٠- النيروز.. رسالة في بدعية "عيد النيروز" وسائر الأعياد غير الإسلامية.

٥١- الهدى والشفاء في تفسير آيات رب الأرض والسماء.

٥٢- الوحدة الإسلامية أزهار وأوراد.

٥٣- يوم قبل الثورة.

٥٤ - ديوان شعر[١].

---

(١) معجم طبقات المتكلمين: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، تقديم وإشراف الشيخ جعفر السبحاني، ج ٥ ص ٣٧٢، المنتخب من أعلام الفكر والأدب: ٦١٠.

عبد الله القصيمي

[١٩٠٧- ١٩٩٦م]

هذه معركة علمية خاضها الشيخ محمد جواد مغنية عند مطلع عام ١٩٦٤م مع الكاتب السعودي عبد الله القصيمي، وذلك على صفحات مجلة "الآداب" البيروتية، واستغرقت خمسة أشهر، وكانت محصلتها مقالين للشيخ محمد جواد مغنية ومقالين للقصيمي، وكان البادئ فيها مغنية بمقال نشره في المجلة، ناقداً كتاب "العالم ليس عقلاً" للقصيمي، وانتهت بمقال للقصيمي في المجلة ذاتها بعنوان "العالم ليس عقلاً أيضاً". ثم أعقب ذلك بعض المقالات التي دارت حول المعركة من قبل أقلام عديدة، لعلّ من أهمها قلم الأديب اللبناني والناقد الكبير الأستاذ ميخائيل نعيمة (١٨٨٩ – ١٩٨٨م).

التعريف بالقصيمي

وُلد الشيخ عبد الله القصيمي في عام ١٩٠٧م في "خب الحلوة" الواقع إلى الغرب من مدينة بريدة النجدية في المملكة العربية السعودية. والخبوب: جمع خب، وتعني تلك القرى القابعة داخل الرمال، والمنتشرة حول مدينة بريدة.

والد عبد الله القصيمي هو الشيخ علي الصعيدي، الذي قدم من حائل واستوطن خب الحلوة، والذي عرف عنه تمسكه بالدين، والذي لم يكفه ما تلقاه من تعاليم دينية في مدينة بريدة لينتقل إلى الشارقة للاستزادة من العلوم الشرعية، وللتجارة. أما والدته فهي وفقاً لرواية الدكتور فيصل بن عبد الله القصيمي: موضي الرميح، التي انفصل عنها زوجها بعد ميلاد ابنه عبد الله بأربع سنوات تقريباً، ليدعها وطفلها مهاجراً إلى الشارقة، ولكنها سرعان ما ارتبطت برجل آخر من عائلة مقيمة في قرية "الشقة" المجاورة لخب الحلوة. ويذكر الدكتور فيصل القصيمي أن لديه ثلاثة أعمام من تلك الأسرة، قدموا إلى مدينة الرياض واستوطنوها، ولا يوجد منهم أحد اليوم، ولهم أولاد وأحفاد، ويرتبط الشيخ عبد الله القصيمي بروابط أسرية مع عدد من الأسر النجدية.

كما أن الشيخ علي الصعيدي قد تزوج بامرأة من الشارقة ومن عمان، وأنجب أولاداً هناك، ويذكر الدكتور فيصل القصيمي أنه على

اتصال دائم بأبناء عمه في الشارقة، ويزورونه بالرياض باستمرار.

أصول أسرته

من المسلّم به أن القصيمي ينتمي إلى أسرة الصعيدي، وهي أسرة ضاربة بعمق في نجد، ومنتشرة بين منطقتي حائل والقصيم، ولكن من أين جاءت التسمية بالصعيدي؟ يرى الأستاذ عبد الرحمن البطحي "مؤرخ مقيم في عنيزة بالقصيم": أن أحد أجداد الأسرة كان يعمل بالعقيلات بين مصر ونجد قبل قرون، فنُسب إلى المنطقة التي كان يذهب إليها متاجراً، وهذه عادة منتشرة في العديد من المدن النجدية، ويؤيده في ذلك الأستاذ الباحث يعقوب الرشيد والمؤرخ إبراهيم المسلم. ويذهب البعض إلى أن أحد أجداد القصيمي المنحدر من الصعيد جاء إلى نجد مع جيش إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، عندما شنّ هذا الجيش عام ١٨١٦/١٨١٧م حملة على الوهابيين، ثم استوطن هناك وعرف بالصعيدي. ويفصل الباحث الألماني (يورغن فازلا – من أصولي إلى ملحد) أكثر في هذا الرأي بقوله: "ولهذه الأقوال أساس تاريخي فعلاً: يبدو أن عدداً كبيراً من المصريين قد بقوا فعلاً في منطقة القصيم بعد الحملة العسكرية المذكورة. وهذا يتفق مع سير العملية العسكرية التي قادها إبراهيم باشا. ففي أواخر عام ١٨١٧ احتل مدينتي عنيزة وبريدة. وقبل الهجوم على العاصمة الوهابية الدرعية في عام ١٨١٨أقام جنوده شهرين في بريدة. أما القصيمي نفسه فقد أفاد بأن أباه مولود في نجد

وهو على علم بما يقال عن أن أجداده قد جاؤوا من مصر، إلا أنه لا يستطيع تأكيد ذلك. وقد تكون هذه الأقوال، حسب رأيه، مجرد "رواية" وهناك رواية أخرى، متداولة أيضاً، بأن أجداده هم من أصل تركي. إضافة إلى ذلك فقد أجرى رجل اسمه شيخ حمد غزير من المجلة السعودية "اليمامة" تحقيقاً عن شجرة عائلة القصيمي وتوصل إلى نتيجة مفادها أن القصيمي ينحدر من أسرة بدوية من شبه الجزيرة العربية هاجرت إلى صعيد مصر ثم عاد أبناؤها في وقت لاحق إلى نجد" (٢٤).

نشأ القصيمي فيما بين "خب الحلوة" و "الشقة" في ظروف سيئة للغاية، فإضافة إلى فقده لحنان والديه، فقد كانت الأحوال المعيشية سيئة جداً، الأمر الذي دعاه أن يغادر قريته إلى الأبد، وهو في سن العاشرة من عمره.

درس في الرياض على الشيخ سعد بن عتيق، وتعرف إلى وفد من الشارقة جاء إلى زيارة الرياض، وكانت المصادفة أن رئيس الوفد صديق لوالده ويعرفه تمام المعرفة، فلاحت في أفقه بوادر أمل في لقاء أبيه، وهذا ما تم على ساحل خليج عمان.

وكان لقاؤه بأبيه مثّل صدمة قاسية، فقد وجده فظّاً غليظاً، ومتديناً متعصباً، ولم يجد لديه عاطفة الأبوة، ويقول إنه لقي لديه العذاب والآلام.. وقد التحق به وله من العمر عشر سنوات، وعاش معه في الشارقة، ودرس هناك في مدارسها.

التحق القصيمي بمدرسة الشيخ علي المحمود، ثم توفي والده عام ١٩٢٢م (عمره ١٥ سنة، وبهذا عاش برفقة والده ٥ سنوات)، أُعجب به التاجر عبد العزيز الراشد الذي أخذه معه إلى العراق والهند وسوريا، تعلم بداية في مدرسة الشيخ أمين الشنقيطي في الزبير، ويذكر الأستاذ يعقوب الرشيد أنه التحق بالمدرسة الرحمانية بالزبير، ثم انتقل إلى الهند ومكث بها عامين تعلم في إحدى المدارس هناك اللغة العربية والأحاديث النبوية الشريفة، وأسس الشريعة الإسلامية، ثم عاد إلى العراق والتحق بالمدرسة الكاظمية، ثم انصرف عنها إلى دمشق ثم إلى القاهرة.

القصيمي في الأزهر

في عام ١٩٢٧م التحق بجامعة الأزهر، وعلى الرغم مما تحتله الجامعة من مكانة علمية متميزة، كونها أعلى مؤسسة دينية في العالم الإسلامي، إلا أنها خيَّبت آمال القصيمي، إذ كانت على خلاف ما كان يتصوره في فكره عن هذه الجامعة قبل التحاقه بها، وكان الأزهر يواجه آنذاك هجوماً من عدد من المفكرين والعلماء، وعلى رأسهم الشيخ محمد رشيد رضا، الذي كتب عدة مرات في مجلته "المنار" عن الأزهر.

أكمل دراسته في الأزهر، ثم اتخذ موقفاً من الخلاف الذي نشب حول الوهابية، وكان العالم الأزهري الشيخ يوسف الدجوي قد كتب عدة مقالات يدافع فيها عن التوسل بالأولياء، ضمنها حججه اتجاه – ما يسميه الآراء الوهابية – منها مقالته الشهيرة "التوسل وجهلة الوهابيين"

المنشورة في مجلة "نور الإسلام" عام ١٩٣١م، لذلك أصدر القصيمي أول كتاب له وهو "البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية" نقض فيه القصيمي حجج الشيخ الدجوي بالأدلة الشرعية (حسب الرأي السلفي طبعاً).

وكان لهذا الكتاب ردة فعل عنيفة لدى علماء الأزهر، الذين قرّروا فصل القصيمي من الأزهر، وكان ذلك عام ١٩٣١م، ولذلك شنّ القصيمي هجومه على علماء الأزهر من خلال كتبه التالية لكتابه السابق، وهي: "شيوخ الأزهر والزيادة في الإسلام" و "الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم". ووقف الشيخ رشيد رضا إلى جانب القصيمي من خلال مراجعته لكتاب "البروق" في مجلته "المنار" وقال: "إن القصيمي اكتسح العلماء بمعرفته الواسعة وأخجلهم، هذه المعركة التي خاضها القصيمي مع علماء الأزهر أكسبته شعبية واسعة في أوساط حركات التجديد الإسلامية".

في عام ١٩٣٦م اعترفت الحكومة المصرية رسمياً بالمملكة العربية السعودية، فأصدر القصيمي كتابه الشهير "الثورة الوهابية" وكان هدفه الدعوة إلى تأييد الدولة السعودية الفتية، وتحسين صورة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية أمام الرأي العام المصري، وقد ذكر القصيمي في كتابه أن العالم الإسلامي قد وجد في شخص "ابن سعود" رجلاً يمكن أن يساعده على استعادة المكانة التي فقدها خلال القرون الماضية، وعلى العودة إلى الأسس الحقيقية لدينه.

وكامتداد آخر للدفاع عن الحركة السلفية في نجد، رد القصيمي على كتاب السيد محسن الأمين العاملي المعنون بـ "كشف الارتياب في أتباع محمد بن عبد الوهاب"، وجاء رد القصيمي صاعقاً معززاً مكانته كمجادل ومحاور من الطراز الرفيع، إذ جمع رده في جزأين كبيرين حويا أكثر من (١٦.. صفحة)، وكان عنوان الكتاب "الصراع بين الإسلام والوثنية".

هذه هي الأغلال

بعد ذلك انتقل القصيمي بفكره من المدافع المنافح عن السلفية، إلى طور التحرر والشك في الموروثات، وهذه المرحلة يصفها الذين تناولوا القصيمي بالدراسة والتحليل بالطور الثاني له، أو الطريق إلى الانشقاق، إذ بدأ مرحلته هذه بكتابه الشهير "هذه هي الأغلال" الذي صدر عام ١٩٤٦م، وأهداه للملك عبد العزيز، وهو يتحدث فيه عن القيود والعوائق التي تقف ضد تقدم العالم الإسلامي، حسب رأيه. وهذا الكتاب بما حواه من آراء وأفكار، جعلت القصيمي يُصنف على أنه متمرد على السلفية، والتي كان مدافعاً عنها، محباً لها، من قبل.

هذا الكتاب تعرض للنقد الشديد من قبل العلماء، إذ أصدر علامة القصيم الشيخ عبد الرحمن بن سعدي كتاباً أسماه "تنزيه الدين ورجاله مما افتراه القصيمي في أغلاله" ثم أصدر عبد الله بن يابس وهو صديق للقصيمي وصاحبه في سفره إلى القاهرة كتاباً أسماه "الرد القويم

على ملحد القصيم" وتوالت المقالات والكتب التي تناولته، بين مؤيد ومتحمس له، وبين ناقد وناقم عليه، وقد أحدث الكتاب ضجة كبرى في حينه في الفكر العربي والإسلامي، قلَّ أن يحظى بها كتاب.

في عام ١٩٥٠م انتقل من القاهرة إلى مدينة حلوان، جنوب القاهرة. وفي حلوان كان سكنه بجوار بعثة الطلبة اليمنيين، فتعرف إليهم، وكان يلتقي بهم في الحديقة اليابانية، وكان منهم اللواء عبد الله جزيلان، مفجر ثورة اليمن عام ١٩٦٢م، ونائب رئيس الجمهورية اليمنية سابقاً، وكذلك الأستاذ حسن السحولي، سفير اليمن في مصر، وغيرهم كثير من الذين أصبحوا من القيادات البارزة في اليمن، أثناء ذلك تلقى الإمام أحمد رسالة تفيد بتأثر هؤلاء الطلبة بفكر القصيمي، لذلك ضغط الإمام أحمد على صلاح سالم لطرده من مصر، فاعتقل القصيمي وزج به في السجن، ثم نُفي إلى لبنان.

في لبنان تعرف على الناشر اللبناني والكاتب قدري قلعجي، الذي أفرد له الصفحات في مجلته "الحرية" كما تعرف على الأستاذ سهيل إدريس صاحب مجلة "الآداب" التي أشرعت أبوابها للقصيمي ليكتب. كما تعرّف على العديد من الشخصيات الأدبية والفكرية والقيادات السياسية في بيروت، منهم: الأستاذ أنسي الحاج، والسياسي منح الصلح، والناشر رياض الريس، والكاتب طلال سلمان، والكاتب محمد بعلبك، والشاعر الكاتب جورج جرداق، والكاتب زهير مارد يني، والسياسي كمال جنبلاط، وغيرهم العشرات.

بعد ذلك سمحت الحكومة المصرية بعودته إلى القاهرة، فعاد واستقر فيها، وأخذ يتنقل بين القاهرة وبيروت، وبذلك يكون قد دخل عهداً جديداً سمي بـ "العودة إلى الحياة العامة". وتوالت إصدارات القصيمي بعد ذلك، بدءاً من كتابه "العالم ليس عقلاً" والتي كان يطبعها في بيروت، وأصبح له حضوره الوهّاج في الأوساط اللبنانية، بعد توالي إصداراته. وعندما ساءت الأحوال في لبنان، وبعد تعرض قدري قلعجي إلى ضغوط رهيبة، وهُدّد بحرق مكتبته، وجد القصيمي صعوبة في متابعة إصداراته في لبنان، فاتجه إلى باريس.

فكان أول كتاب يصدره من باريس هو كتاب "العرب ظاهرة صوتية" وبقي بعد ذلك في منزله في روضة المنيل بشارع عبد العزيز آل سعود، يستقبل زواره وضيوفه في ندوته الأسبوعية.. إلى أن توفي في يوم ١٩٩٦/١/٩م[١].

ببلوغرافيا لمؤلفات القصيمي

١- البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية، القاهرة، مطبعة المنار ١٩٣١.

٢- شيوخ الأزهر والزيادة في الإسلام، القاهرة، مطبعة المنار ١٩٣١.

---

(١) عبد الله القصيمي.. وجهة نظر أخرى: سليمان بن صالح الخراشي (٣١-٣٨)، ط ١: ٢٠٠٨ بيروت- لبنان.

٣- الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم، القاهرة، مطبعة التضامن الأخوي ١٩٣٤.

٤- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، القاهرة، المطبعة الرحمانية ١٩٣٤.

٥- نقد كتاب حياة محمد لهيكل، القاهرة ١٩٣٥.

٦- الثورة الوهابية، القاهرة، مطبعة مصر ١٩٣٦.

٧- الصراع بين الإسلام والوثنية، مجلدان، المجلد الأول، المطبعة السلفية، والمجلد الثاني، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٣٧ – ١٩٣٩.

٨- كيف ذل المسلمون، القاهرة، مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٩٤٠.

٩- هذه هي الأغلال، القاهرة، مطبعة مصر ١٩٤٦.

١٠- العالم ليس عقلاً، المجلد الأول، بيروت، مطبعة دار الغد ١٩٦٣. المجلد الثاني ٣ أجزاء بأسماء: عاشق لعار التاريخ – صحراء بلا أبعاد – أيها العقل من رآك، مطبعة دار الغد، بيروت ١٩٦٧.

١١- كبرياء التاريخ في مأزق، بيروت، مطبعة الإخوان معتوق ١٩٦٦.

١٢- هذا الكون ما ضميره، بيروت، مطبعة الإخوان معتوق ١٩٦٦.

١٣- أيها العار إن المجد لك، بيروت، ١٩٧١.

١٤- فرعون يكتب سفر الخروج، بيروت ١٩٧١.

١٥ - الإنسان يعصي لهذا يصنع الحضارة، بيروت ١٩٧٢.

١٦ - العرب ظاهرة صوتية، باريس، مطبعة مونتمارير ١٩٧٧.

١٧ - الكون يحاكم الإله، باريس ١٩٨١.

١٨ - يا كل العالم لماذا أتيت؟، باريس، مطبعة تيب ١٩٨٦.

صدور كتاب القصيمي "العالم ليس عقلاً"

أصدر القصيمي كتابه "العالم ليس عقلاً" في بيروت، في مطبعة دار الغد، وذلك في شهر أكتوبر ١٩٦٣م. وكان هذا كتابه الأول من بين مؤلفاته التي صدرت في بيروت، وذلك بعد أن صدر له في القاهرة ٩ من كتبه. وكان آخرها "هذه هي الأغلال" الصادر في ١٩٤٦م، والذي أحدث ضجة في أوساط المثقفين على اختلاف شرائحهم.

ظل "العالم ليس عقلاً" معروضاً في المكتبات التجارية مدة ثلاثة أشهر دون أن يحرك ساكناً، أو يكتب عنه أحد من الأدباء أو المفكرين ونقاد الأدب، هذا التجاهل والصمت أقلق القصيمي، وجعله في حيرة من أمره، وشعر بمرارة وصدمة في داخله! . فإذا كان كتاب "هذه هي الأغلال" على ما فيه من اتزان وروية قد أحدث ضجة وأثار زوبعة في بلد مثل مصر، بلد محافظ، وفيه الأزهر، وقد كتب عنه العقاد وإسماعيل مظهر وأمين الخولي والشيخ محمود شلتوت، فكيف يصدر "العالم ليس

عقلاً" وفيه ما فيه من لغة صدامية، وأفكار إلحادية متطرفة، وفي بلد منفتح، ويسمح بكل التيارات مثل لبنان، ولا يكتب عنه أحد؟!!.

نشر الكتاب وكان يتصور أنه سيكون حديث الناس، ومادة خصبة للصحافة، وسيكتب عنه مفكرو وأدباء لبنان قاطبة، وسيحرك بحيرة الثقافة اللبنانية كما حرّك بحيرة الثقافة المصرية بكتابه "هذه هي الأغلال". ولكن كل ذلك لم يحدث، وظل ينتظر كلمة حول الكتاب في صحيفة أو مجلة. حتى أصدر الشيخ محمد جواد مغنية مقالته: "العالم ليس عقلاً" عند مستهل عام ١٩٦٤م، وذلك في مجلة "الآداب" البيروتية، عدد كانون الثاني (يناير) ص٢٦[(١)]، مما حرّك الرأي العام نحو الكتاب، ونبّه الصحافة اللبنانية إليه، وإلى ما فيه من أفكار جديدة وتسبح ضد التيار، وجعل القصيمي يعيد توازنه من جديد.

يقول مغنية في مقاله:

"تمنيت لو أن صاحب كتاب "العالم ليس عقلاً" تكلم على أساس العقل والمنطق، حتى أدرس كتابه على هذا الأساس، أما وقد أبى إلا أن يجافي العقل ويعاديه، فلم أجد بداً من أن أردد التساؤلات التالية:

---

(١) وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على حرص الشيخ على متابعة كل ما تصدره المطابع، وتعرضه المكتبات البيروتية أولاً بأول، وقراءته بتمعن، بغض النظر عن توجهه وحجمه ولغته، وقد أدرج المقال فيما بعد في كتابه "من هنا وهناك" والصادر عام ١٩٦٨م.

لست أدري – وليتني بخبير- ما الذي حمله وبعثه على العداء والكراهية للعقل، حتى بلغ الحقد على العقل أن ينكر وجوده من الأساس، أو يعترف له بأدنى تأثير في هذا العالم، رافعاً عقيرته معلناً ومردداً من غير شعور: "العالم ليس عقلاً"..

هل يريد أن يشبع نزعة في نفسه لا تلتئم في شيء مع العقل، حتى ثار عليه ثورته؟!.. وهل للعقل من ذنب إلا أن ينهى عن الكفر والزندقة والإلحاد، وعن الإجرام والفوضى والفساد؟!.. أو أنه يحاول أن يثأر للحيوان من الإنسان الذي اختص بالعقل دونه، وتميز به عنه، وهو من المصلحين الدعاة إلى المساواة بين جميع الأشياء، حتى بين الحيوان والإنسان، وعلى هذا: إما أن يُعطى للحيوان عقل، تماماً كالإنسان، وإما أن يُسلب العقل عن الإنسان، وعن العالم وعما وراء العالم كما سلب عن الحيوان، والترجيح ظلم وتحكم..

ثم أليس هذا القائل جزءاً من العالم.. وإذا كان الكل جنوناً لا عقل له، فما يقال في العالم يقال فيه؟!..

وأيضاً قال: إن أفعال الإنسان وأقواله لا تعبر عن الواقع، ولا تمت إلى الحقيقة بسبب، وإنما هي تعبير عن أشياء يتوهمها، ويتصورها في مخيلته – إذن – قوله "العالم ليس عقلاً" لا يعبر عن شيء من الحقيقة والواقع، وإنما يعبر عن أوهامه وتخيلاته.. وغفر الله لمن قال: "من أنكر الفلسفة فقد تفلسف".

ومعنى قوله " العالم ليس عقلاً " أنه لا أثر للوعي والإدراك فيه،

وإذا انتفى الوعي والإدراك انتفى الخير والشر، والحق والباطل، والقبح والجمال، وتساوى موت الناس جميعاً، وحياتهم جميعاً.. ولا أدري هل يصبو صاحب الكتاب إلى هذا، حتى لا يؤاخذه مؤاخذ، ويحاسبه محاسب، أو أنه كما قال الفيلسوف المعاصر "برتراند رسل": "أظن أن دعاة "اللاعقل" يرون أن الفرصة في الكسب من وراء خداع الناس تكون أفضل إذا جعلوهم في حالة هياج مستمر"، أي في الفوضى التي يدعو إليها "العالم ليس عقلاً".

وأيضاً قال فيما قال: "إن معنى الخرافة أن نعتقد بشرعية هذا العالم" أي أن حد الخرافة أن نقول بأن هذا العالم ليس بخرافة، وليس من شك أن هذا القول من وحي التخريف، لا من وحي العقل، لأن "العالم ليس عقلاً"..

وقال العلماء بعد الاختبار والتجارب: إن للطيور والحيوانات، بخاصة الكلاب والقرود ذكاء أو غريزة تدلها على عوامل النجاح، وإن نوعاً من الحشرات كالنمل يتصرف دائماً بما تمليه مصلحة الجماعة. وقال هذا القائل: إن العالم بأرضه وسمائه، ونظامه وانسجامه، وعلومه وفنونه، وحضارته وتشريعاته، كل هؤلاء "ليس عقلاً". وإذا عطفنا قوله على قول العلماء تكون النتيجة الحتمية أن بعض الحشرات أذكى وأفضل من بعض أفراد الإنسان.

وبالتالي إذا كانت وظيفة العقل هي اختيار الوسيلة إلى تحقيق الغاية فإن دعاة الفوضى لم يهتدوا بعد، ولن يهتدوا إلى شيء يحقق

أهدافهم وغاياتهم.. أما دعاة الخير والفضيلة فقد تم لهم، أو للكثير منهم ما أرادوا، وربما أكثر مما كانوا يأملون.. وذلك أنهم – وإن نقموا على أوضاع مجتمعاتهم، وعادات بيئاتهم – إلا أنهم لم يلعنوا الناس كل الناس.. وينفوا عنهم وعن الوجود التعقل والوعي.. بل وضعوا الخطط السليمة الحكيمة، وأرشدوا إليها برفق وتواضع.. إن الدعوة إلى الفوضى والهدم، والسب والشتم، سهل يسير، حتى على الأطفال والمجانين.. أما الكمال والبناء فصعب عسير إلا على العقلاء والعظماء" انتهى.

القصيمي يرد: "حول نقد الأستاذ مغنية"

على الرغم من إقرار القصيمي بأن مغنية هو الوحيد الذي حمل قلمه من بين كتّاب لبنان وكتب ناقداً كتابه، وعلى الرغم كذلك مما أبداه القصيمي من عبارات الثناء والمدح في حق مغنية، واعترافه بأنه شيخ جليل فاضل من رجال الدين الباحثين، ومن القضاة المحترمين.. إلا أن مقاله السابق لم يعجب القصيمي، ولم يأت على ما يحب ويشتهي، وقد اتهم مغنية بأنه لم يقرأ الكتاب حقّ قراءته، ولم يتطرق إلى موضوعاته وقضاياه الشائكة، وإنما اكتفى بالعنوان، وفهم منه أنه يدعو لنبذ العقل والتخلي عنه، مما جعله يشعر بالغضب والحنق لمقال مغنية والمرارة أيضاً، وفي الوقت نفسه أشعره المقال بالغبطة والرضا عن النفس، حيث يهتم بكتابه ويكتب عنه رجل في مستوى الشيخ محمد جواد مغنية ومكانته العلمية والاجتماعية، وما فيه من نزاهة وفضل.

وسر غضبه واستيائه أن الكتاب لم يُكتب عنه بمستوى ما كتبت الصحافة عن كتابه "هذه هي الأغلال" في مصر، وكان استقباله في لبنان استقبالاً فاتراً، على خلاف ظنه وأمله.. وسيلمس القارئ في مقاله الذي كتبه رداً على مغنية – من دون جهد – مدى حجم الأنا، والشعور بالتضخم الذي كان عليه القصيمي.

لم ينتظر القصيمي طويلاً بعد قراءته لمقال مغنية، ولم يستطع أن يملك نفسه من الغضب المكبوت، والاستياء العارم، فأمسك بالقلم سريعاً، وكتب مقالاً مطولاً في الرد على الشيخ. نُشر الرد في مجلة "الآداب" السنة ١٢ العدد ٢، فبراير ١٩٦٤م، ص (٧١ – ٧٥)، تحت عنوان "حول نقد الأستاذ مغنية". وهذا نصُّه:

" صديقي الدكتور سهيل إدريس.. تحيتي وتقديري الدائم.

لا خلاف يا صديقي في أن لبنان هو أول بلد أو ثاني بلد عربي يمنح العرب الأدباء والمفكرين، ويقدم لهم الأدب والفكر العالميين بالترجمة والنشر والتعريف.

وأستأذنكم أن تسمحوا لي مع الاعتذار والشعور بالحرج والحياء الصادقين الشديدين برواية هذه القصة التي أصبحت شيئاً من التاريخ القديم، والتي أرجو ألا تؤخذ إشارتي إليها على أن القصد منها الدعاية أو المفاخرة مع أن الدعاية والمفاخرة من الأشياء التي قد يقع فيها كل إنسان أحياناً، وقد يطرب لها ويرحب بها مهما كانت فضائله أو

استمساكه بفضيلة الحياء والاحتشام المتكلفين.

منذ بضعة عشر عاماً أصدرت في القاهرة كتابي "هذه هي الأغلال". فكيف تلقاه كبار الأدباء والمفكرين هناك؟

لقد كتب عنه المفكر الشهيد المرحوم الأستاذ إسماعيل مظهر افتتاحية مجلة "المقتطف"، وكان إذ ذاك رئيس تحريرها، وقال فيما كتب إن هذه هي المرة الأولى في حياة هذه المجلة التي تكتب فيها افتتاحياتها عن أي كتاب يصدر في الشرق أو الغرب، قال، ولكن المقتطف يخرق بحماس وإيمان تقليده هذا في شأن هذا الكتاب تقديراً له واعترافاً غير عادي بقيمته. وقد نشر مقالات عديدة وطويلة في أعداد المجلة المتوالية نضالاً عن أفكار الكتاب وتأييداً لها ورداً على المهاجمين له..

أما الأستاذ العقاد فقد كتب عنه افتتاحية مجلة "الرسالة" حينما كانت في أوج مجدها وعنفوانها.. أما الأستاذ أمين الخولي أستاذ الأدب العربي في جامعة القاهرة فقد أدار حول الكتاب مناقشة في مدرج الجامعة، واتُخذت قرارات بعد المناقشة في مساندة الكتاب، وبعثت إلى بعض الجهات الرسمية التي كان يضغط عليها لأن تفعل شيئاً من العقاب أو الانتقام ضد الكاتب.. أما فضيلة الشيخ محمود شلتوت الذي أصبح فيما بعد شيخاً للأزهر رحمه الله، فقد قال إن الشيء الذي يؤسفه، أن الأزهر وعمره ألف عام لم يستطع أن يضع مثل هذا الكتاب، وكان يتمنى أن يكون شرف تأليفه من نصيب هذه الجامعة الإسلامية الكبرى العريقة. وقد نشرت عنه قوله هذا مجلة " مصر الفتاة " التي كانت لسان

الحزب الاشتراكي التقدمي الذي كان يتزعمه الأستاذ أحمد حسين المحامي والكاتب الشهير. وقد كانت هذه المجلة في ذلك الحين أقوى أدوات التعبير عن التحرر والاستنكار للمظالم الاجتماعية. وقد كتب الأستاذ أحمد حسين نفسه عدداً كبيراً من المقالات المطولة دفاعاً عن الكتاب وتأييداً له. وحوّل مجلته إلى قلعة دفاع ومناصرة في هذه القضية.. وكذلك فعلت جريدة المصري، وجريدة الكتلة، والمقطم، وغيرها من الجرائد القاهرية.

وحين اشتدت حملة المحافظين في مصر وفي المملكة السعودية على الكاتب وكتابه، تدخل كبار رجالات مصر في القضية. كتب حينذاك الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر المرحوم المفكر المصلح الفيلسوف الشيخ مصطفى عبد الرازق إلى المرحوم جلالة الملك عبد العزيز آل سعود يدافع عن قضايا الكتاب، ويشرح له قيمته ويخطئ ثورة الثائرين عليه، ويستنكر الاستجابة لهم، وقد أشار إلى هذه القصة الأستاذ أمين الخولي في الحفل الذي أُقيم تأبيناً للأستاذ الأكبر بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاته، وأضاف الأستاذ الخولي أن الشيخ قد تعهد له قبل وفاته بأيام قليلة بأن سوءاً ما لن يصل إلى الكتاب ولا إلى الكاتب ما دام حياً.

وكذلك كتب إلى المرحوم الملك عبد العزيز في الموضوع نفسه لنفس الغرض المرحوم محمد علي علوية باشا، أحد كبار الزعماء والمصلحين والمفكرين، وكتب أيضاً الأستاذ أحمد حسين وإسماعيل مظهر وغيرهما.

هذه هي الحادثة التاريخية التي رأيت أن أشير إليها مع شيء كثير من محاولة الانتصار على مغالبة واجبات الاستحياء، ولكن بشيء كثير أيضاً من الاعتزاز بذكرى جميلة مؤاتية وهبتني كثيرة من المجاملات السخية النبيلة التي تحولت إلى تعويض شعرت نحوه بكل مشاعر الرضا والثقة.

أما الحادثة أو القصة الأخرى، فقد حدثت هنا في لبنان – بلد الإشعاع الأول أو الثاني في العالم العربي – حدثت بعد القصة الأولى ببضعة عشر عاماً.

لقد أصدرت منذ حوالي ثلاثة أشهر كتابي الأخير "العالم ليس عقلاً"، وكانت تعيش في نفسي وأفكاري عوالم عظيمة وهيجة من الخيالات والتقديرات عن قيمة الأدب والفكر في هذا البلد الجميل النشيط السعيد وعن تقدير الأدباء والمفكرين لرسالتهم، ولما تفرضه من تضحية ونزاهة وإخلاص وتحسس لمواطن الجمال والقيم.

وأنا لن أستطيع طبعاً أن أحاول تقويم كتابي هذا، ولن يكون من الذكاء أو اللياقة أن أقوم بهذه المحاولة. والأسباب لا تخفى، وإن كان الإنسان لا بد أن يفعل أحياناً شيئاً مما لا يليق. وقد تكون الحياة بلا سخف تكليفاً لا يطاق.. ومع هذا فالكتاب قد يكون كتاباً تافهاً، كما قد يكون كتاباً عظيماً. وقد اعتدنا في مثل هذه المواقف أن نقول إن الأيام هي التي سوف تحكم الحكم الصحيح على الشيء، إما له، وإما ضده. ولكن الأيام ليست ذكية ولا عادلة دائماً، ليست شيئاً أفضل من

الناس، لأنها هي الناس، والأشياء التي تجعل الناس غير أذكياء ولا عادلين دائماً كثيرة وموفورة.

ولكن ما الذي حدث ليجعلني أكتب هذه الكلمة، وأضع لها هذا العنوان الذي يوحي بالألم والحزن، أو بالاحتجاج المرير؟

إن معلقاً واحداً فقط بين جميع حملة القلم في لبنان، هو الذي أثار اهتمامه أو احتجاجه، أو غضبه هذا الكتاب فكتب عليه أو عنه تعليقاً أو نقداً أو غضباً في العدد الماضي من مجلة "الآداب". وكان هذا المعلق أو الناقد أو الغاضب الذي كتب غضبه، شيخاً جليلاً فاضلاً من رجال الدين الباحثين، ومن القضاة المحترمين، وهو فضيلة الشيخ محمد جواد مغنية شكر الله مسعاه. وكان تعليقه أو نقده أو غضبه مركزاً على اسم الكتاب فقط، دون موضوعاته وقضاياه، لم يتناول أي شيء من أبحاث الكتاب، لا بالتأييد ولا بالمناقضة. كان جميع اهتمامه أنه رأى في كلمة " العالم ليس عقلاً " هجوماً على العقل وتقبيحاً له، ونهياً عنه ودعوة إلى نبذه، والتخلي عنه والحياة بدونه، ورأى أيضاً في الاسم – في الاسم فقط – اتهاماً للبشر بأنهم ليسوا عقلاء وليست لهم عقول يتعاملون بها. وحينئذٍ، فهم أقل من الحيوانات التي أثبت العلم على ما قال الشيخ إن لها عقولاً، أو أنهم على أفضل احتمال في مستوى الحيوانات.. ثم أخذ فضيلة الأستاذ يتساءل لماذا يعادي المؤلف العقل وينهى عنه وينكره... وقد فسَّر أسباب هذه العداوة والكراهة بعدة احتمالات فكر فيها وبحث عنها فوجدها فاطمأن إليها مشكوراً..

وأقول هنا بصدق، لقد منحني شيئاً من الغبطة والرضا عن النفس، أن يهتم رجل في مستوى الشيخ ومستوى مكانته العلمية والاجتماعية بكتابي، ولو بالغضب أو التسرع الذي لا ينتظر من أمثاله الفضلاء الذين يملكون من النزاهة ما يجعلهم جديرين بكل ما يؤمل فيهم من خير وعدل ووقار.. ولكن غبطتي ورضاي عن عملي سيكونان أعظم وأكثر حماساً لو أن فضيلة الشيخ الوقور أولى القضية اهتماماً أكبر، ورأى فيها من الجد والموضوعية والمسؤولية العقلية والأخلاقية أكثر مما رأى.. كنت أتمنى على الأقل أن يقرأ اسم الكتاب مرّات أخرى.. وأن يفكر في احتمالات تفسيره تفكيراً أبعد وأطول، حيث إن الاسم هو فقط موضوع مناقشته ومؤاخذته.. وكذلك كنت أتمنى أن يقدم على شيء من التضحية النبيلة الشاقة، بأن يلقي نظرات ولو سريعة على بعض صفحات الكتاب أو بعض سطوره.. ولو أنه تفضل وقبل هذه التضحية القاسية المريرة مع ما تحتاج إليه من طاقات وعبقرية، لعصمه ذكاؤه واحترامه للحقيقة من أن يذهب إلى ما ذهب إليه في تفسيره لكلمة "العالم ليس عقلاً"..

إني وأنا مؤلف الكتاب لأعترف صادقاً بأن هذا التفسير الذي اكتشفه الشيخ لم يمر بذهني، حتى ولا على سبيل الاستنكار والرفض له.

حقاً لقد شعرت بصدمة ومرارة حينما وجدت أن جميع تعليقات الأدباء والمفكرين والصحافيين على هذا الكتاب قد تواضعت وتداخلت وأصابها النحول حتى انحصرت وانحشرت في تعليق فضيلة

هذا الأستاذ، الذي تواضع تعليقه أو تعاظم جداً حتى أصبح مناقشة لاسم الكتاب دون الكتاب نفسه، ثم جاءت هذه المناقشة عجلة وغير متأنية بحيث أبعدت كثيراً عن مستويات الأستاذ العقلية والعلمية المعروفة التي لا يُشك فيها، بل حتى تحولت إلى غضب فقط، إلى غضب من نوع هو أقل كثيراً من حقيقة الأستاذ الممتاز.

نعم لقد كتب الدكتور صلاح المنجد في جريدة الحياة اليومية اللبنانية كلمة ثناء قوية عن الكتاب، وتعجب، كما استنكر، كيف يصدر مثل هذا الكتاب في بلد مثل لبنان ثم لا يقيم ضجة ككبرى، وقال: " إنه كتاب قلّ أن تخرج المطبعة مثله، ولا شك أن صاحبه في سطوع أفكاره وعمقها وطرافتها، وفي جرأته التي لا حد لها، عبقري فذ أو مجنون، ولا شك أيضاً في أن الكتاب من أندر وأجود ما كتب، ولو صدر في بلد فيه ازدهار فكري حقاً، لضجَّت الصحف بتحليله ونقل الفصول عنه.. ".

ولكن الدكتور المنجد كتب ما كتب استطراداً، لا تخصيصاً...

نعم، لقد شعرت بالمرارة والصدمة، وكان العقل يفرض عليَّ ألاّ أشعر هذا الشعور، ولكن الإنسان وأسفاه لا يخضع دائماً لما يقول له العقل. والصدمة في العادة تجيء متكافئة مع الأمل العظيم الذي يتحطم على غير انتظار.

ولن أحاول أن أخفي أن شعوري بالمرارة يتضاعف كلما وضعت في ذهني هذه الصورة: بلد متحضر وحي وزاهر النشاط مثل لبنان، يصدر فيه مثل هذا الكتاب – وأرجو للقارئ ألا يظن أني أحاول هنا الثناء على الكتاب – ثم تنحصر كل اهتمامات خالقي الكلمة به في كلمة سريعة غاضبة يقولها أحد رجال الدين، ثم تكون هذه الكلمة مناقشة لاسم الكتاب فقط، بدون قراءة أو مناقشة الكتاب نفسه، ثم تجيء هذه المناقشة بعيدة جداً عن الصواب، وعما جاء في الكتاب، وعما أراد الكاتب... إنها كالحكم على قلب إنسان بأنه مريض من مجرد قراءة اسمه.. ثم تتخطى الصدمة كل مضاعفاتها حينما تنشر هذه المناقشة، أو هذا الذي سمي مناقشة، أو هذا المزاح الذي لا يصنع سروراً، في أكبر وأفضل مجلة أدبية في العالم العربي كله، وهي مجلة الآداب..

إني لأرجو صديقي الدكتور سهيل إدريس أن يجمع أطراف هذه الصورة في ذهنه ثم ينظر كيف يكون المشهد أمامه وكيف تكون انفعالاته حينئذ..

هل تسمح لي الجدية بأن أشعر بأني محتاج إلى نقل فقرات من الكتاب لأثبت أني لا أعادي العقل ولا أكرهه ولا أدعو إلى التخلي عنه كما قرَّر فضيلة الناقد؟ أرجو أن يغفر لي القارئ فلا يرى في أخذي للموقف بأسلوب الجد، وهو أسوأ أساليب الهزل.. مرة أخرى أرجو أن يغفر لي القارئ هذا الجد الهازل..

لست أنكر أني قد حاولت بكتابي أن أقدم كل العقاقير في جرعة واحدة، وأن أعرض جميع الأشياء المزعجة في عرض واحد على قوم لا يطيقون أن يروا أية واحدة منها منفردة، لا يطيقونها مجزأة فكيف بهم إذا جاءتهم مجتمعة، وإني حاولت أن أهدم الهيكل الكبير الذي بناه التاريخ في كل مراحله وأطواره، بكل فتوته وشيخوخته بضربة واحدة.

وقد يكون هذا الأسلوب خطأ أليماً في فنون التفكير، وفي اكتشافات العلوم النفسية والاجتماعية. ولكن عيبي الخطير – وأقولها صادقاً – إني لا أجيد فن المناورات والمساومات والتجزئة، وترتيب الخطوة بعد الخطوة، وإني ضعيف جداً أمام جاذبية الحقيقة وإغرائها، أي أمام ما أراه الحقيقة، وأطمع أن يصدقني القارئ إني لا أحاول هنا الثناء على نفسي بأسلوب الذم لها، فهذا أسلوب من الدهاء ليس بعيد الغور ولا عظيم القيمة. مع الاعتراف المتواضع بأني لست خبيراً بأساليب الدهاء ولا جريئاً عليها. بل أقرر مخلصاً أن العجز عن معرفة فنون المناورة والمساومة، نقص حقيقي شنيع وليس فضيلة من أي نوع. فالقدرة على الكر والفر والشجاعة والجبن والإقدام والهرب والإظهار والإخفاء على حسب الظروف والتناقضات الخطيرة التي لا توجد حياة ولا مجتمع ولا إنسان بدونها.. نعم، القدرة على ذلك مزية حقيقية..

والسير في طريق مستقيم حيث يجب الالتواء والتعرج ليس ذكاء ولا فضيلة، وإني بلا أي شعور من مشاعر الفخر فاقد لهذه الفضيلة، عاجز عن الالتزام لهذا الذكاء.

وأستأذن القارئ بالانتقال إلى الكتاب لأنقل من فصل "صلاة" صفحة ٥٧٥ الفقرات التالية:

" لماذا يموت الناس بعد أن يجربوا الحياة ويحبوها ويصادقوا أبناءهم والآخرين والكون، لماذا يفارقونهم بهذه القسوة البسيطة بلا أمل في العودة؟ إن خلق الإنسان لقتله ليفوق كل الجرائم والعبث. لماذا يحزنون ويتعذبون ويمرضون ويشيخون ويسيرون في طريق مغلقة بالموت والأوحال، وكل طريق في الحياة مسدودة بالموت؟ ولماذا يعجزون عن الفهم والرؤية والنزاهة؟ لماذا يحقدون ويتباغضون ويتحاربون ويتشاتمون بالآلهة والمذاهب والأديان.. ولماذا يثنون كلهم على الحقيقة والحب والصدق ثم لا يستطيعون أن يحبوا ما يمتدحون؟ لماذا ينادون جميعاً بالمثل والنظريات التي لا حياة لهم إلا بالخروج عليها؟ ولماذا يتلوثون وهم يهتفون بالنظافة ويسجدون للأرض وهم يغازلون النجوم؟ لماذا يموت الصباح وتنتحر الشموع وتكتئب الأزهار؟

لماذا تكون الدموع والأحزان والأخطاء والحقارات؟ هل هي عقاب على بعض ما في الحياة أحياناً من ابتسام وسرور وذكاء وشجاعة؟ إن كل ما في الكون من شموس وأقمار وأزهار ومحيطات لا يساوي دمعة واحدة تتحدر من قلب يعتصره الحزن أو الشعور بالحقارة أو الظلم أو التفاهة أو الضياع.

لماذا تسخر الآلهة العظيمة من الإنسان، لماذا تأمره بالعدل والحب والرحمة والذكاء وبكل الأخلاق، ثم تفعل هي غير ما تقول، بل

ثم تصنعه على غير ما تأمره به، فلا يعرف هل هي تريد ما تأمره به أم ما تنهاه عنه ؛ هل الأفضل ما تأمر به أم ما تفعله؟ إنه ضائع ضال بين تعاليم الآلهة وسلوكها، بين إرادتها وشرائعها وبين قدرتها وشعاراتها. خلقت فيه عقلاً ناقداً سائلاً، وأحاطته بكل ما يوحي بالتساؤل والنقد، ثم حرَّمت عليه بأن يسأل أو ينقد، لقد أعطته حتمية التفكير ثم عاقبته عليه، أعطته السؤال عن كل شيء ولم تعطه الجواب عن شيء.. لم تخلقه بلا عقل ولم تقدم إليه ما يعقل، جعلته عاجزاً عن الاقتناع وفرضت عليه الاقتناع، طالبته بأن يكون أكبر وأفضل منها ثم حرمته من القدرة على أن يكون، ثم هدَّدته بالعقاب لو كان...

إنه حزين للآلهة بقدر ما هو حزين للكون وللناس ولنفسه، إنه لا يستطيع ألا يحزن، لأنه لا يستطيع ألا يحتج، لأنه لا يستطيع ألا يرى ويعاني، لأنه لا يستطيع أن يجد ما يتوافق مع منطقه ونظرياته الأخلاقية ومع احترامه للآلهة والكون والآخرين؟ لا يستطيع أن يكون بلا تفكير، ولا يستطيع أن يعيش وتعيش الأشياء حوله بالتفكير. إن عقله يشترط له ويشترط عليه، ولكن كل شيء حتى وجوده يرفض هذا الاشتراط، يلغيه.

لا تسيئوا فهمه، لا تنكروا عليه أن ينقد أو يتهم أو يعارض أو يبالغ أو يقسو. إنه ليس شريراً ولا عنيفاً ولا عدواً ولا ملحداً، ولكنه متألم حزين، يبذل الحزن والألم بلا تدبير أو تخطيط، كما تبذل الزهرة أريجها، أو الشمعة نورها. لقد تناهى في حزنه وضعفه حتى بدا عنيفاً..

إن كل ما كتبه نوع من الصلاة والبكاء بلغة حزينة صادقة. إنه يصلي ولكن بأسلوب الإنسان المدفون في أعماق نفسه، إنه بتمرده وتحديه ليصلي لله صلاة هي أصدق من صلاة جميع المشرعين، وإنه بقسوته على الإنسان ليحترمه ويتعذب له أكثر مما يفعل جميع الشعراء المادحين. إنه يصلي لله وللكون وللإنسان، ولكن بلغة هي أقوى من جميع لغات المعابد.. إنه باكٍ وليس لاعناً. إنه من ضعفه أمام حبه ليرثي لكل الأشياء، حتى ليرثي للآلهة، إنه ليرثي للآلهة ويخجل لها من نفسها. وهذا قمة الضعف أو الحب أو الإيمان، بل قمة العذاب.. ليس نقده إلا رثاء للعالم ورثاء لنفسه، بل ليس نقده إلا تمزقاً ذاتياً. ما أشقى الإنسان الذي يرثي للآلهة.. إن الرثاء للآلهة معناه أن تصطدم عقلياً بكل شيء، وأن تحمل ضميرك مسؤولية التعذب والتفكير عن كل أخطاء الكون ومظالمه وعيوبه..

إن الإنسان هو أعمق الكائنات حزناً، بل لعله الكائن الوحيد الذي يمارس الحزن كفضيلة أخلاقية وسلوك اجتماعي عام مشروع، بل كتدين.. إنه الإنسان وحده، لأنه الحزين وحده، هو الذي يبكي وينقد ويتدين.. إن الحزن رقي إنسان. وليس في ضروب القسوة والبلادة كلها ما هو أكبر من أن تكون إنساناً لا ينقد أي لا يحزن ولا يحب أن ينفعل. إن الحزين لا يستحق غضبنا، بل احترامنا وحبنا، إنه صلاة إنسانية، صلاة للإنسانية، مهما جاء تعبيراً قاسياً.. إنه أصفى دموع تتساقط من مآقي الشموس والغيوم احتجاجاً على التفاهات والآلام التي لا يجد لها تفسيراً في حكمة الأرباب أو مصلحة الكون.. إنه الأحزان الكونية التي لم

تجد لها قلباً وعيوناً سوى قلبه وعيونه.. إنه الاعتذار الأليم عن بلادة نوعه إزاء مأساته.." "[١].

مغنية يعلق

عند قراءة المقال السابق للقصيمي في الرد على مغنية سيتضح للقارئ الحصيف النزعة نحو السخرية التي تطفح من العبارات، والأسطر التي تشيع فيها روح الاستهزاء بالشيخ ونقده، والعبارات التي تدفن في داخلها إلغاء الآخر، وتضخيم الذات كعادته في كتبه، ابتداء من "العالم ليس عقلاً" مروراً بكتبه اللاحقة. فهو يكتب في حق مغنية "ولو أنه تفضل وقبل هذه التضحية القاسية المريرة مع ما تحتاج إليه من طاقات وعبقرية، لعصمه ذكاؤه واحترامه للحقيقة من أن يذهب إلى ما ذهب إليه في تفسيره لكلمة "العالم ليس عقلاً".

وبهذا هو يسلب من الشيخ العبقرية والطاقة الفكرية، مع افتقاره للذكاء واحترام الحقيقة. ويدل على ذلك تفسيره الوارد في مقاله لعنوان الكتاب. ويقول في عبارة لاحقة "فضيلة هذا الأستاذ" وهو بلا أدنى شك يقصد من ورائها السخرية والازدراء بالشيخ.

من جهة أخرى حاول القصيمي أن يبرهن في مقاله المطول على

---

(١) لئلا يعود هارون الرشيد: ٩٧-١٠٧ دار الجمل ط٢: ٢٠٠٦.

أن مغنية من المؤكد أنه لم يقرأ الكتاب قراءة نقدية، ولم يطلع على الكتاب كله، وإنما قرأ العنوان فقط!

وهذا ما أثار الشيخ كل الإثارة، وأغضبه كل الغضب.. مما دفعه لأن يكتب مقالاً مطولاً يثبت من خلاله قراءته للكتاب كله قراءة ناقدة وفاحصة متأملة، وليس كما يدعي القصيمي من أنه قرأ العنوان فقط. لكنه يستدرك ويعترف بأنه لم يقرأ فصلاً واحداً من الكتاب، وهو فصل "طبيعة التفكير العربي".

ثم يختم مغنية مقاله بقوله: "وبعد، فنحن بالمرصاد لكل مؤامرة على ديننا، وتراثنا وأخلاقنا".

نشر مغنية مقاله في الرد على القصيمي في "الآداب" عدد نيسان (أبريل) ١٩٦٤م، وهذا نصُّه[١]:

"تساءلت في مجلة الآداب عدد ١-٦٤ عما أراده مؤلف "العالم ليس عقلاً" من اللامعقولية التي حاول إثباتها لكل كائن حي.. وغرضي الأول لفت الأنظار إلى خطر هذا اللون من الأفكار على نهضتنا وأهدافنا.. أو الاستهتار بالحياة، وبالقيم، وبكرامة الإنسان هو استهتار بالوطنية، وبالحرية، وبكل رقي وتقدم، هو يأس وانهزام أمام الطامعين فينا والمغتصبين، هو تواكل وتخاذل، ورجوع إلى الوراء مئات السنين.

---

(١) نشر المقال كاملاً في كتابه: "من ذا وذاك" ص ١٧٥ والصادر عام ١٩٧٩م. ونُشر في كتاب "لئلا يعود هارون الرشيد" للقصيمي، ص ١٠٩.

نحن اليوم أحوج ما نكون إلى من يشد فينا العزم، ويبعث فينا النشاط، ويدفعنا إلى الجد والعمل والتضحية.. لقد تخلفنا عن الركب، وسبقنا الناس في مضمار الحضارة، والسر كل السر يكمن في وجود أولئك وهؤلاء الذين لا همَّ لهم إلا تثبيط الهمم، وفسخ العزائم، وإلا التشكيك بالقيم، والتراث، والأهداف، وبكل ما يمت إلى صلاحنا بصلة.

تساءلت عما أراد المؤلف من كتاب "العالم ليس عقلاً"، وفي العدد الثاني من مجلة الآداب لسنة ٦٤ أجاب الأستاذ القصيمي ويتلخص جوابه بأنه:

" منذ بضعة عشر عاماً أصدر كتاباً في القاهرة قرضه الأدباء والعلماء، وأثنوا عليه – ونقل بعض عباراتهم بالحرف – وإنه منذ ثلاثة أشهر أصدر كتاباً في لبنان لم تهتم به الصحف، ولا أرباب الأقلام، مع أن البعض قال عنه في جريدة الحياة فقط: لو صدر في بلد فيه ازدهار فكري حقاً لضجت الصحف بتحليله، ونقل الفصول عنه.. ومن أجل هذا هو يشعر بالمرارة والصدمة.. – أما أنا فقال – إني تساءلت، أو انتقدت ولم أقرأ من الكتاب إلا اسمه فقط لا غير، وإنه تمنى لو ألقيت نظرة، ولو سريعة على بعض سطوره".

وسيعلم القارئ من الذي كتب دون أن يقرأ أنا أم هو؟.. إني قرأت وتأملت، ثم تساءلت عن بعض أقواله التي نقلتها بين "هلالين"

جرياً على الشائع المعروف.. ويظهر أن صاحب "العالم ليس عقلاً" هو الذي كتب دون أن يقرأ ما نقلته عنه بين الهلالين..

والآن تعال معي أيها القارىء، لننظر، ونتبين: من الذي كتب قبل أن يقرأ؟.. هل الذي قال: العالم ليس عقلاً، وأنكر الحقائق، أو الذي آمن بالعقل وحقائقه، وأحكامه وقيمه؟..

قال صاحب "العالم ليس عقلاً" في ص ٢٠٣ ما نصه بالحرف:

"وجد الكون تحت ظروفه الاضطرارية التي لا قصد فيها ولا عقل" وقال ص ٣٠٥: "إن ما في الوجود يشبه أن تقذف طائرة بمقادير من العملة الصعبة بدون قصد في أسلوب القذف..." آه من العملة الصعبة.. فإنها تماماً كالبرد علة العلل.. وقال في ص ٣٦: "الكون ليس فيه أفكار، ولا تفسيرات فكرية، وإنما فيه حركة، والحركة لا تفسر بغير الحركة، وأسلوب تفسير الماء بعد الجهد بالماء هو الأسلوب لتفسير الكون.." وفي ص ١٦: "ليس من التزام الإنسان بالحياة معنى أكثر من التزام الحجر بالوجود.. وهل تجد الطبيعة في كلمة ولد معنى أفضل وأذكى من كلمة مات..".

وفي كتابه البالغ ٥٨٠ ص الشيء الكثير من هذا النوع..

إذن، فما ذنبي إذا قلت، وكتبت متسائلاً: " لست أدري: ما الذي حمل المؤلف، وبعثه على العداء للعقل، حتى بلغ به الحقد عليه أن أنكر وجوده من الأساس، أو يعترف له بأدنى أثر في هذا العالم.. "وهل إذا

قلت هذا يصدق فيَّ ما قال صاحب "العالم ليس عقلاً" إني كتبت دون أن أقرأ؟!..

وقال في ص ١٨: "ليس شيء مما نفعله واجباً، أو نبلاً، أو بطولة، ولكنه تعبير عن ورطة.." وفي ص ١٠٥: "كل الناس يحولون آلامهم ومتاعبهم وجهلهم وكذبهم وحقدهم وبغضاءهم ونفاقهم وهراءهم وغثيانهم إلى كلام: الأنبياء والأذكياء والفنانون والزعماء والحكماء وكل الكبار يحولون ذلك – أي نفاقهم وكذبهم الخ.. حتى الأنبياء – إلى كلام مكتوب" وقال في ص ١٠٩: "إن الناس لا يريدون بأعمالهم أن يحققوا شيئاً، بل أن يهربوا من الصمت، وأنا أكتب لأني لا أستطيع أن أسكت..".

وفي ص ١٠٦: "الكلام لا يعترف بأي واقع، ولا بأي منطق.. كل الناس يتكلمون بلا صدق، ولا عدل، ولا محبة، ولا علم، ولا ذكاء، بل ولا إرادة لمعنى الكلام. كل الناس يكذبون ويقبحون، ويرفعون أصواتهم عندما يكذبون.." وفي ص ١٠٧: "إن المتكلمين قوم يبصقون أنفسهم على الآخرين، وكأنهم يتكلمون، أو يفكرون.. ولعلَّ البشر لم يخترعوا الكلام، ليقولوا الحقيقة، أو ليبحثوا عنها.." وفي ص ٣٠٩: "لقد كانت عقائد الإنسان الغيبية تعبيراً دائماً عما يريد أن يكون.. والفرق بين من يعبد الله ومن يتبع الشيطان فرق في التعبير عن الاستجابة للذات، لا عن الاستجابة للحقيقة.. والمبادئ هي التعبير البلاغي عن الأهواء الخاصة..".

وبعد أن قال صاحب "العالم ليس عقلاً" "لا واقع، ولا منطق، ولا حقيقة، ولا بحث عن الحقيقة، وأن من يعبد الله ويتبع الشيطان سواء، وإن المبادئ والمثل تعبير عن الأهواء، هل بعد هذا يكون قولي: "قال المؤلف: إن أفعال الإنسان وأقواله لا تعبر عن الواقع، ولا تمت إلى الحقيقة بسبب" هل قولي هذا بلا علم ولا قراءة واطلاع!..

وقلت أيضاً: "يعتقد المؤلف بعدم شرعية هذا العالم" وقال في الجواب: إني قلت هذا دون أن أقرأ من الكتاب إلا اسمه، مع أني لم أقل ما قلت إلا بعد أن قرأت قوله في ص ٥٦٩: "ولكن الكون كوحدة لا تفسير له، وليس علة ولا معلولاً، ولا مركزاً لشيء، ولا تابعاً لشيء، وإنما هو كتلة هائلة صمّاء متوحشة تدور في فراغ رهيب متوحش لا حدود له، ولا معنى..." وأيضاً قرأت قوله في ص ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢: "البشر يتطورون بمعنى يتراكمون.. وكل ما يحدث في الطبيعة هو تراكم لا تطور.. إن وجودنا مفروض علينا بلا تدبير منا، وبلا تدبير من خارج، إنه قضاء لا تدبير فيه، لا لمن قضاه ولا لمن قُضي عليه.. " وفي ص ٢٠٦: "التفكير المفضل عن الوجود ليس غير موجود، بل مستحيل الوجود.. لا يوجد منطق، ولا تفكير، وإنما مادة لها خصائص، وإحساسنا بهذه الخصائص المادية هو ما نسميه منطقاً، أو فكراً، أو قصداً مدبراً..".

والآن – يا أستاذ – من الذي كتب، ولم يقرأ، حتى ولا قراءة سريعة لبعض السطور؟!. كلا، يا أستاذ إني قرأت شطراً كبيراً من

كتابك، لا بعض سطوره فقط، وتأملت كثيراً في كلماته قبل أن أخط حرفاً واحداً، وأعطيتك الشواهد والأرقام على ذلك حين قابلت بين ما قلته أنا، وما جاء في كتابك "العالم ليس عقلاً".. أما الذي كتب دون أن يتأمل فهو الذي قال في ص ١٦ و ٥٧٢: "إن كلمة مات، وكلمة ولد في معنى واحد" وفي ص ١٩: "أبعد الناس عن الإحساس بالفضائل، واحترامهم هم أكثرهم إعطاء لها[١]..." وفي ص ١٠٩: "إن حوافز كل عمل نبيل هي حوافز كل عمل سخيف.." وفي ص ٢٢٧ و ٢٢٨: "والعقائد الدائمة أن براهين وجود الله هي دائماً براهين نفيه، وإن أسباب الثناء عليه هي أسباب الطعن فيه.." وأيضاً في ص ٢٢٧: "إذا اشترطت لله شروطاً فإنك لن تجده، وإن لم تشترط له أية شروط فإنك من جهة تحقره، ومن جهة أخرى لا تستطيع أن تثبته، فالله مشروطاً محال، وغير مشروط محال وخطيئة.." وفي ص ٥٧٣: "قالت الأديان: إن البشر وجدوا ليعبدوا الله، أما المؤمن فيرى أن الله أوجده البشر.." وفي ص ١٠٦: "والذي يقول: السلام عليكم، ليس مسالماً أكثر من الذي يقول: اللعنة عليكم..".

كل هذا وأكثر منه قرأته – يا أستاذ – في كتابك " العالم ليس عقلاً " قبل أن أخط حرفاً واحدا.. وفيه تجد التفسير لاكتفائي

---

(١) أي أن فاقد الشيء يعطي منه الكثير، وعلى هذا المنطق أجاب عن تساؤلاتي دون أن يقرأها، ثم اتهمني بأني كتبت عن الكتاب، ولم أقرأ منه شيئاً.

بالتساؤلات التي نشرتها في مجلة الآداب، وأشرت في أولها إلى ذلك، وربما وجدت فيه أيضاً التفسير لسكوت الأدباء والمفكرين والصحف في لبنان عن الكتاب الذي أصدرته منذ ثلاثة أشهر.. هذا السكوت والتجاهل الذي شعرت أنت من أجله بالصدمة والمرارة.

أجل – يا أستاذ – فصل واحد لم أقرأه في كتابك "العالم ليس عقلاً" حين كتبت تلك التساؤلات، ولذا لم أشر إليه بحرف واحد من قريب أو بعيد، أما الآن وقد قرأت هذا الفصل، وأعني ما ذكرته بعنوان "طبيعة التفكير العربي" فإني أنقل للقراء مقتطفات منه، لا للرد عليها، بل كعذر للأدباء والمفكرين في لبنان بلد الإشعاع حين تجاهلوا الكتاب الذي أصدرته منذ ثلاثة أشهر. ومما قاله المؤلف في ص ٤٨٣ وما بعدها:

" إحدى خصائص التفكير العربي عجزه عن التفوق على ظروفه، وتكييفها تكييفاً كبيراً..

إنه عاجز عن الاقتحام، فلا يكون فعالاً.. التفكير العربي لم يستطع أن يتصور السعادة، أو المثالية في هذه الحياة، أو في الإنسان، فهو لا يدرك كمال الإنسان، ولا كمال الأشياء.. التفكير العربي قد عجز عن أن يؤمن بالأحزاب المتعددة الحرة لرسوخ الوحدانية فيه.. التفكير العربي يترقب دائماً الموت.. وفناء العالم.. التفكير العربي تفكير لاهوتي. يفسر كل شيء تفسيراً لاهوتياً.. وللخيال العربي عيبان: عاجز في طاقته، منحرف عن موضوعه.. الشعوب العربية لا تعترف بقيمة النقد، بل لا تعرفه، سوق الفكر العربي أعجب سوق، يوجد فيها كل الناس

يتساومون، ويتعاملون، ولكن جميع البضائع التي يتعاملون بها زائفة.. التفكير العربي ضيق الصدر متابع الأنفاس، لا يملك الطاقة التي تجعله يحلق فوق وحدات الموضوع.. التفكير العربي تفكير اتكالي هارب من نفسه – أما السر لذلك كله – فهي نظرية وجود الله، فهي القاعدة لهذه الأخطاء.. ". إلى آخر هذا الكلام الذي استغرق ٦٤ صفحة من صفحات الكتاب.. والعجيب الغريب أن يقول المنصفون من علماء الغرب: لولا الفكر العربي لتأخرت الحضارة الحالية مئات السنين، ويقول نهرو رئيس وزراء الهند في كتابه "لمحات من تاريخ العالم": العرب هم بحق وجدارة آباء العلم الحديث، ثم يقول الأستاذ القصيمي العربي: الفكر العربي ضق متقاعس اتكالي لا يستطيع التصور، ويعجز عن التفوق...

أليس هذا تثبيطاً للهمم والعزائم، وترويجاً – عن قصد أو غير قصد – لدعايات الطامعين أصحاب العملات الصعبة، مؤامراتهم؟!. ومن غريب الصدف أن ينشر هذا القول في الوقت الذي تعزم إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن.. نحن اليوم – كما قلت – أحوج ما نكون في أي وقت مضى إلى أدب الحياة والنهضة، والتشجيع والتفاؤل، لا إلى أدب الانهزام، والتخاذل، وتشويه الحقائق، إلى أدب يصور لنا التطور والتقدم، لا التكدس والتراكم، وتشبيه الإنسان بالحجر، والبشر بالقطع اللاواعية المتراكمة.. ولست أدري لماذا يحاول الكاتب أن يقيم الحواجز.. ويضع العقبات في طريق نهضتنا وتقدمنا؟! ولكن هيهات أن يقف دعاة

اللامعقولية، ونفي القيم من هذه الحياة.. بل ألف هيهات أن يقفوا أمام الذين يؤمنون بالله، وبقوميتهم، وبكل ما فيه الخير والصلاح لأمتهم وللناس أجمعين، ويعملون لذلك جاهدين مخلصين، هازئين بالأدب البائس اليائس، وبدعاته في الشرق والغرب.

وبعد، فنحن بالمرصاد لكل مؤامرة على ديننا، وتراثنا وأخلاقنا"

انتهى.

القصيمي يردّ

لم تقف المعركة بين مغنية والقصيمي عند هذا الحد، بل تطورت إلى مقال جديد بعث به القصيمي إلى المجلة، ونُشر في العدد ٥ (مايو) السنة ١٢ ص ٦٦ وما بعدها.. في المقال يحاول القصيمي أن يرد على الشيخ محمد جواد مغنية في كل النقاط التي أوردها في مقاله، ويفند كل ما أورده الشيخ من نقود وآراء حول الكتاب وصاحبه.. وفيه سنضع أيدينا على نبرة عالية من التحدي والإصرار على ما هو عليه من أفكار أوردها في كتابه "العالم ليس عقلاً" مع عزمه المؤكد على السير في هذا الطريق حتى آخر نقطة فيه، وعدم الاستعداد للتراجع عن كل فكرة أو رأي أو مقولة جاءت في المقال، وآمن بها القصيمي بكل جوارحه، حتى سرت في دمه، وتحولت مع الأيام إلى عقيدة راسخة سيشتهر بها في العالم العربي، وصارت مقترنة به وباسمه.. ولا ينسى القصيمي أن يستهل مقاله بعبارات الثناء على أسلوب الشيخ الذي جاء مهذباً وراقياً، ومتسامياً

فوق الأساليب الغاضبة القاذفة، ولقد جاء الأستاذ نموذجاً لنظافة الكلمة والأسلوب وعفتهما.. على حسب تعبيره.

كعادته (القصيمي) في الكتابة، جاء مقاله في المجلة مطولاً، وذا نَفَس يمتاز بالإسهاب الشديد، والتمديد في العبارات، والإكثار من المترادفات اللغوية. أما العنوان فهو " العالم ليس عقلاً.. أيضاً "، وهذا نصّه[1]:

" صادقاً اشكر فضيلة الأستاذ محمد جواد مغنية.

أولاً: لأنه حرص على أن يثبت أنه قد قرأ كتابي "العالم ليس عقلاً" وكان كريماً جداً في حشده الدلائل على إثبات قراءته له. وهذا تشريف لي ولكتابي من فضيلة الشيخ أفخر وأعتز به.

ثانياً: أشكر فضيلته لأنه أخيراً قد قرأ الكتاب القراءة التي كنت أنتظرها منه، ونقل عنه فقرات كثيرة باهتمام ظاهر وحماس لاشك أنه قد أعجبني وسرَّني.

وثالثاً: أشكره لأنه خاف على العالم العربي من الكتاب. إذن لقد كان تقدير الأستاذ للكتاب وشعوره به عميقاً وعظيماً. إنه يخشى على القارئ من الكتاب. معنى هذا أن الكتاب يعني شيئاً غير عادي، إنه يخشاه على مجتمع يعيش تاريخاً كاملاً طويلاً ضخماً من التراتيل

---

(١) أدرج المقال في كتاب "لئلا يعود هارون الرشيد" ص ١١٧.

والعقائد والتقاليد والطقوس والإلحاح وكل ما في الغيب من رهبة وغموض ومخاوف راسخة، محروساً بأوسع وأقوى الأجهزة الدعائية الشاملة، مع استعداد نفسي عنيد هائل للتمرد على التغير والارتحال الفكري والنضال ضد حوافز المستقبل ونبواته وأنبيائه المارقين!

إن هذا تقدير لا تخفى دلالته، قد أهداه إليَّ وإلى كتابي رجل كبير ذو مكانة دينية واجتماعية محترمة.

رابعاً: أشكر الناقد أنه قد جاء مهذب الأسلوب، متسامياً فوق الأساليب الغاضبة القاذفة بكل ما في النفس من جراح، محولة لها إلى كلمات لم تعرف أن الإنسان قد تحضَّر وتجاوز المرحلة التي يحول فيها لغته إلى حجارة غير مهذبة — تلك الأساليب التي يتعامل بها في الغالب من يزعمون أنهم يدافعون عن الله وعن الدين والقيم التاريخية، فيخرجون بذلك على الله والدين والقيم، حيث يظنون أنهم يدافعون عنها — يخرجون على الشيء بأسلوب الدفاع عنه! لقد جاء الأستاذ نموذجاً لنظافة الكلمة والأسلوب وعفتهما، فله التهنئة الراقصة!

وبعد هذا الشكر الخالص الذي يدينني به الأستاذ بجدارة تبقى لي على فضيلته عدة ملاحظات..

الملاحظة الأولى

يستنكر الأستاذ أن يصدر مثل هذا الكتاب في وقت تحاول فيه إسرائيل ارتشاف بعض المياه العربية الجارية في نهر الأردن.. وما معنى هذا الكلام؟ معناه أن إسرائيل سوف تستطيع شرب المياه العربية لأن

هذا الكتاب قد صدر، وأنه لو لم يصدر لما كان ممكناً أن تشرب هذه الدولة قطرة من مياهنا العربية!

عجباً! هل هذا كلام؟ هل يمكن أن يصاب العرب بحالة لا أعرف ماذا أسميها، فيحرموا على أنفسهم كل تفكير ونقد وفهم للكون أو الحياة أو الإنسان أو التاريخ بحجة أن إسرائيل موجودة، وإسرائيل لا يمكن الانتصار عليها ولا قهر عدوانها إلا بتحريم العقل بكل تعبيراته؟ وهل نفهم من هذا أن كل الشعوب التي تنتصر على أعدائها لا تنتصر إلا لأنها لا تفكر ولا تجدد في تفسيرها للأشياء ولا تتغير أزياءها التاريخية. وهل يمكن أن نفهم من هذا أن إسرائيل قد قامت في العالم العربي. وأن الاستعمار الغربي قد غزانا في القرن الماضي وأوائل هذا القرن لأنه كان فينا مفكرون ومحتجون وناقدون وثائرون على قبورنا العقلية، وأن أمثال هؤلاء المحتجين الناقدين لو لم يكونوا فينا لما قامت إسرائيل ولما انتصر علينا الاستعمار؟

عجباً! هل هذا كلام؟ إني بإخلاص لأنزه الأستاذ من القول بمثل هذا الكلام.

الملاحظة الثانية

يقول الأستاذ الناقد: "لقد تخلفنا في مضمار الحضارة وسبقنا غيرنا والسر كل السر يكمن في وجود هؤلاء المتبطلين المشككين في

القيم والتراث والأهداف وبكل ما يمت إلى صلاحنا بصلة".

معنى هذا الكلام أنه يوجد اليوم في الدنيا عالمان: عالم متحضر متفوق، وعالم متخلف مسبوق حضارياً وإنسانياً.. العالم الأول هو الغرب وقد تحضر وسبق وانتصر لأنه لم يوجد فيه من يشككون ولا من ينقدون الحياة والكون والإنسان والقيم، ولا من يحتجون على الآلام والأخطاء التي تسحق البشر وتشوه الوجود، ولا من يقولون بعبثية الأشياء.. أما العالم الآخر فهم العرب أو المسلمون وأمثالهم.. وقد تخلفوا وسبقوا في التحصيل الحضاري. وسبب ذلك أنه قد وجد فيهم كثيرون من هؤلاء المفكرين والمحتجين والناقدين للآلهة والأديان والكون ولكل الأشياء وللأكاذيب التاريخية أو القيم التاريخية التي يقع الحديث عليها كثيراً ولا يقع السلوك عليها أبداً – نعم سبب تخلف العرب والمسلمين وعجزهم الحضاري هو أنه قد وجد فيهم كثير من أمثال مؤلف "العالم ليس عقلاً" – هؤلاء الأشقياء الهراطقة الذين يزحمون بكثرتهم الأفق ويمنعون غيرهم من المؤمنين المسالمين أن يجدوا لهم مكاناً في العالم العربي أو الإسلامي في هذا العصر وفي جميع العصور.. أما الغرب الذي صنع الحضارة والتقدم والرخاء ومنح الإنسانية كل علومها وتطورها العظيم فقد وقاه الله من هؤلاء المفكرين المخربين الذين بالغ القدر جداً في تضخيم نصيب العرب منهم!

عجباً! هل هذا كلام؟ وهل يطيق الأستاذ الناقد أن يرى الصورة على هذا النحو، أو يقرأ التاريخ بهذا الذكاء؟

الملاحظة الثالثة

يركز الناقد المحترم على الزعم الذي يجد شهوة في تكريره، وهو أن الصحافة والكتّاب في لبنان قد أهملوا الكتاب لأنهم قد أدركوا أنه كتاب هدّام، يخشى منه على الفكر العربي، لهذا لم ينقدوه أو يذكروه أو يشيروا إليه بخير..

ولكن كيف! لقد أشادت أغلب الصحف أو كلها بالكتاب، كذلك فعل الكتّاب والمفكرون. ومن المستبعد أن يكون كل ذلك قد خفي على الأستاذ الناقد..

إن الأستاذ ميخائيل نعيمة قال عن الكتاب: إنه أعظم كتاب صدر عن اللغة العربية في قديمها وحديثها، وإنه أكبر دليل على عبقرية المؤلف، وإنه لم يسبق أن تكلم عربي هكذا قوة وصراحة وبلاغة وجرأة وعمقاً.. وقد نشرت أكثر الصحف اللبنانية أقوال نعيمة هذه. وقال الأستاذ قدري قلعجي في جريدة الكفاح اليومية: إن في الكتاب فصولاً قلّ أن يوجد لها مثيل في الشرق أو في الغرب وأن الدارس لهذا الكتاب يحتاج إلى عدة سنوات ليستطيع إيفاءه بعض حقه من الدراسة.. وقال الأستاذ جورج جرداق في جريدة الحياة: إنه كتاب لا شبيه له في اللسان العربي، وإن أمثاله في اللغات الغربية لقليل قال: وحكمي على من لا يقرأ هذا الكتاب أن يصفع. ثم قال: "وإني لأرجو أن يصبح العرب هم وأبناؤهم في يوم من الأيام جديرين بأن يكونوا مواطنين لمؤلف هذا

الكتاب! . وقال الأستاذ أحمد سويدان في مجلة العلوم: إن الكتاب أقوى من جميع الثورات التي تقع في العالم العربي، بل إنه لأكبر من أية ثورة، وإنه أعظم كتاب فكرة يصدر في العصر الحديث، قال: والعيب الوحيد لهذا الكتاب أنه قد جاء في مجتمعات هي أصغر منه كثيراً وهو أكبر منها كثيراً.. وقال الدكتور صلاح المنجد في جريدة الحياة: إنه كتاب قلّ أن تخرج المطابع مثيلاً له، وإن مؤلفه في سطوع أفكاره وعمقها لعبقري فذ، وإنه لو صدر في بلد مزدهر فيه الفكر لضجت بدراسته والنقل عنه..وقال الأستاذ رمضان لاوند في جريدة العروبة لسان حزب النجادة ذي الاتجاهات القومية العربية المناصرة للجمهورية العربية المتحدة: إن الكتاب مجهود فكري وإنه يحوي أفكاراً ضخمة مثيرة للدهشة والعجب والانبهار.. وأقيمت في دار الحزب مناظرة حول الكتاب ونشرت المناظرة في صفحة كاملة من الجريدة..

وقالت أمثال هذه الأقوال عن الكتاب جريدة الأنوار والسياسة والمساء، وهي كلها جرائد مناصرة للجمهورية العربية المتحدة، والصحف اللبنانية الأخرى مثل ذلك.

فكيف إذن يمكن الزعم بأن الصحافة اللبنانية والكتّاب اللبنانيين رفضوا الاحتفال بالكتاب أو الاهتمام به لأنه كتاب خطير وضار على مستقبل العرب!

ثم إذا كان الأمر كما ذكر فضيلة الأستاذ من خطر الكتاب فكيف للمغتربين والكتّاب اللبنانيين الصمت عنه أو عليه؟ إن الواجب

حينئذٍ أن يعلنوا حرباً وقائية ضد الكتاب لحماية الإنسان العربي من شروره ومخاطره كما أعلن هو عليه مثل هذه الحرب، وإذا كان الأستاذ يرى أن من المصلحة ألاَّ يهاجم الكتاب لأن مهاجمته تثير الاهتمام به وأن أفضل مقاومة له هي الصمت عنه فلماذا إذن لم يفعل الأستاذ الشيء الذي هو الأفضل، لماذا هاجمه فأثار الاهتمام به، لماذا لم يفعل في هذه القضية ما فعله الآخرون الصامتون عنه؟ وهل يحتمل أن الأستاذ ينفذ خطة دعائية للكتاب جاءت في صورة الهجوم عليه، هل يعقل أن الأستاذ معجب ومؤمن بالكتاب وأنه قد اختار أذكى وأقوى وأكفى الأساليب الدعائية لنشر الكتاب وتقديمه إلى القارئ العربي؟ إني لأرجو أن يكون هذا هو الذي في قصد الأستاذ، إذ إنه هو الجدير به، فليس من اللائق ولا من المعقول جداً أن أستاذاً ذكياً وتقدمياً ومحترماً مثل الناقد يكون خصماً لمثل هذا الكتاب!

لقد أشرت أنا بعيد صدور الكتاب إلى أن الأدباء والمفكرين لم يهتموا به الاهتمام المنتظر المفروض في كتاب يحمل القضايا الخطيرة والمثيرة التي يحملها هذا الكتاب، وكنت أرى أن هذا نوع لا يحتمل من التقصير والتراخي إزاء شيء يصنع الحماس والتوتر.. ولكن الموقف بعد ذلك اختلف، فلقد اهتم الكثيرون من النقاد والمفكرين بالكتاب. كيف خفي كل ذلك على أستاذ بحَّاثة نشيط مخلص مثل الشيخ محمد جواد مغنية فبقي مصراً على أن الكتَّاب لم يهتموا بالكتاب؟

الملاحظة الرابعة

لقد نقل الناقد فقرات عديدة من الكتاب بأمانة مع بعض الأخطاء المطبعية ومع عزلها عما قبلها وعما بعدها. وقد افترض الأستاذ أن مجرد نقل كلمات من الكتاب كافٍ لافتراضها خاطئة ضالة خارجة على الحق الذي يزعم الجميع أنهم ينشدونه ولا ينشدون شيئاً سواه، وكافٍ لافتراض الكتاب هدَّاماً شرِّيراً معادياً لمن يبحثون عن الله وعن القوة والخير! ولكن كيف اقتنع بهذا الافتراض؟ أليس من المحتمل أن يكون نقل هذه الفقرات كافياً لإقناع القراء بها وبالكتاب، وإنها قد تصبح أسلوباً من أساليب التدليل غير المقصود أو المقصود على قيمة الكتاب، ونوعاً من الدعوة إليه والتبشير به، وليست رداً عليه ولا إساءة إليه؟ لقد نقل الأستاذ عبارات من الكتاب مفترضاً أن القارئ سيراها باطلة! ولكن كيف افترض هذا الافتراض؟ هذا هو السؤال.

إذن المطلوب من القاضي المحترم أن يثبت مشكوراً بطلان الأفكار والنظريات التي حوتها الفقرات المنقولة في تعليقه. وهذه هي رسالته بافتراضه ناقداً، وهي كذلك رسالة كل ناقد.

الملاحظة الخامسة

يذكر الأستاذ الصديق أن في موضوعات الكتاب وأفكاره خدمة للأعداء. ومن المحتمل أنه قد أشار بأسلوب خفي إلى هذه التهمة، وإلى أنها تهمة متفق عليها بين الكاتب والأعداء، وأن الكاتب قد أخذ ثمن

ذلك.. نعم، هنا احتمال قد يكون بعيداً أو خفياً بأن الناقد قد أراد تقرير هذه التهمة أو مغازلتها من بعيد ولكن بنوع من الشهوة الحادة.. وأنا لا أجرؤ على تيقن ذلك أو ترجيحه ولكن يبقى احتمالاً. وقد زعم بعض القرّاء أن هذا تلميح ظاهر.

فإن كان الأمر كذلك فإني أستطيع أن أقول للقاضي أن هذه تهمة غير مستقرة المكان، وإن من الممكن جداً نقلها من موقع إلى موقع، ومن هذا الجانب إلى الجانب الآخر، ورفعها عن المتهم ليلقى بها على صانع الاتهام.

من الممكن القول بأن الذين يرفضون أفكار الكتاب ويعادونها وينادون بأفكار مضادة هم الذين يخدمون الأعداء وهم الذين يأخذون الثمن لأنهم يعملون على إبقاء شعوبهم في جهالاتهم وغبائها المبارك القديم الذي جلب لها التأخر والضعف والهزيمة والاستسلام للأعداء وللطغاة المستغلين المستذلين، كما يعملون بأفكارهم المتخلفة وبمقاومتهم للأفكار الجديدة على منع هذه الشعوب من التغير والتطور العظيم. فالتغير ضد الأعداء والاستغلال والطغيان، والجمود على ما كان من الأفكار والمذاهب والتقاليد مفيد للأعداء وللمستفيدين من الاستغلال والطغيان.

إن الأعداء حينما جاؤوا إلينا وانتصروا علينا كنا مثاليين في المحافظة على جمودنا العقائدي والعقلي، ولم يكن يوجد بيننا أحد من

الزنادقة الكبار، لم يكن يوجد بيننا حينئذٍ من يعرفون شيئاً من هذه الأفكار، ليس فينا حينذاك من يفكرون بمثل الأفكار التي جاء بها كتاب "العالم ليس عقلاً". ليس فينا من كتب هذا الكتاب في ذلك الزمان البعيد.. لقد كنا نؤمن بالقبور، بكل القبور فقط. كانت القبور هي أذكى وأعظم كتبنا ومعلمينا، كانت لنا أردأ القبور لا أعظمها!

أما أعداؤنا الذين انتصروا علينا وأبدعوا الحضارة وملكوا كل القوة فقد كانوا متمردين على كل شيء ن وكانوا يعلنون تمردهم، يكتبونه وينشرونه ويدعون إليه دون أن يخشوا عقاباً أو سباباً أو اتهاماً.. إن الشعوب المغلوبة المتأخرة هي التي تعادي أمثال هذه الأفكار ولا يوجد بينها من يبدعها أو يفهمها، أما الشعوب المتقدمة القومية النافية لكل أعدائها فإنما هي التي تصنع هذه الأفكار وتفهمها وتؤمن بها وتتلقاها بترحيب ومصافحة!

إن في إسرائيل وبين اليهود الآن وفي كل وقت من يكتبون وينشرون كتباً لو كتب واحد منا واحداً منها لحوكم بتهمة الخيانة أو لرجم في الطرقات الضيقة!

إذن فالجامدون على ما كان هم الخليقون بأن يكونوا عوناً للأعداء وعملاء لهم، لا الثائرون على ما كان ولا الباحثون عن الجديد.

ومع هذا فإني أعتقد أن مثل هذا التخريج أو الاتهام هما ضد الذكاء والأخلاق، وإني لأرفض أن يكون الأستاذ الناقد من الذين يرتضون لأنفسهم أن يشهروا مثل هذا السلاح وارتفع بمستواه عنه، كما

أرفض لكلا الجانبين أن يتفاهما بهذه التهمة الغبراء، لأنها أولاً ظلم، وثانياً ضد الوقار والأخلاق، وثالثاً لأنها خروج على الذكاء.

وإني في الختام لأشكر الصديق الناقد أصدق الشكر وأتمنى له المزيد من التوفيق والحماس في نصرة الحق والبحث عنه وعن الرفق بالضالين الخاطئين! " انتهى.

أصداء المعركة

بعد هذا المقال المطول من القصيمي يبدو أن الشيخ محمد جواد مغنية قد توصل إلى قناعة، مفادها أنه لا جدوى من النقاش معه، ولا فائدة ترجى من الرد عليه، فالقصيمي مصر على رأيه، متمسك بأفكاره، متصلب كل التصلب في قناعاته التي لا يمكن لأحد أن يشير إليه لمأخذ ولو واحد فيها.. ولا يمكنه التراجع بأي حال من الأحوال، لهذا آثر الشيخ الصمت إزاءه، وارتأى أنه من الأجدى والأنسب أن يلوذ بالسكوت عنه وعن جداله والتمادي في السجال معه، والذهاب في هذا بعيداً، وأكثر مما ذهب إليه في النقاش الذي هو أشبه بالمراء منه بالجدال والحوار العلمي البنّاء.. ولم يكتب الشيخ بعد ذلك مقالاً ثالثاً، واكتفى بما نشر.

ولكن هذه المعركة، وما إثارته من أفكار ومناقشات قد تركت أثراً في الساحة اللبنانية، وخلّفت وراءها اهتماماً واسعاً في أوساط الرأي

العام، وكان من بين نتائجها وآثارها أن كتب البعض مؤيداً ومدافعاً عن القصيمي، والبعض وقف في جهة الشيخ وما كتب، متحمساً وداعماً، وإن لم يوافقه تماماً في كل أفكاره وانطباعاته حول الكتاب.

ففي مجلة "العلوم" اللبنانية، وفي العدد ٥ مايو ١٩٦٤م السنة ٩، كتب عبد الكريم قاسم مقالاً بعنوان "العالم ليس عقلاً.. رياضة تمردية" أعرب فيه عن تضامنه مع القصيمي وعن تقديره البالغ لكتابه. فقد استغل مناسبة إبداء رأيه بكتاب القصيمي لكي يدعو الناس في العالم العربي إلى مزيد من النقد الذاتي. وحسب رأيه تحاول الأمة العربية التستر على عيوبها الكثيرة بدلاً من مناقشتها. وهذا النقص في النقد الذاتي هو أحد الأسباب المهمة وراء بقاء المنطقة متخلفة، وعندما يحاول رجل كالقصيمي كشف هذه العيوب سيتعرض حتماً لهجوم حاد، ومن الأمثلة على ذلك هجوم مغنية عديم المعنى. وفي الحقيقة يحتاج العرب إلى مزيد من المفكرين النقديين من حجم القصيمي لأن معظم المثقفين العرب بعيدون عن الواقع ويخشون مناقشة المشاكل الحقيقية لعصرهم، أما القصيمي فيواجه هذا الصراع ويتصدى له بكل شجاعة. وموهبة الكاتب الجيد تكمن في قدرته على زرع أسئلة في نفوس قرائه لا ينسونها فور الانتهاء من قراءة الكتاب، ولذلك فإن كتاب القصيمي يعد إغناء للثقافة العربية وللعقل البشري الذي يزعم البعض أنه ينكر وجوده. فهو يتعرض للمشاكل المركزية للثقافة الإسلامية والتي لم يتجرأ أحد حتى الآن على معالجتها ويتطلب من قارئه كثيراً من

الشجاعة لكي يتصدى للمقولات الواردة فيه[١].

وفي المجلة نفسها، العدد ٤ ص (٨-١٠) تُنشر رسالة مفتوحة موجهة إلى القصيمي، بقلم الأديب الكبير ميخائيل نعيمة بعنوان "أردت كتابك نفياً لوجودك وكل وجود فجاء تثبيتاً رائعاً لوجودك ولكل وجود". وعند مراجعة المجموعة الكاملة لأعمال نعيمة سنجد أن هذا المقال منشور في المجلد السابع ص ٥٥٧ ط: دار العلم للملايين ط٢: ١٩٧٩م، ولكن تحت عنوان مختلف وهو "إلى عبد الله القصيمي". من جهة أخرى سنكتشف أن ميخائيل نعيمة كتب مقاله في شهر فبراير، لكن المقال نُشر متأخراً في شهر أبريل، مما يعني أن نعيمة كان مواكباً للمعركة، ومتابعاً لجرياتها.

لم يكتب نعيمة مقاله بروح الحماس المطلق للكاتب، والدفاع الكامل لكل ما فيه من أفكار ورؤى ومعتقدات كما صنع ذلك غيره ممن كتب عن "العالم ليس عقلاً"، بل جاء مقاله مزيجاً من الثناء والنقد معاً، ولكن بأسلوب هادئ كل الهدوء، وبنبرة منخفضة لا تكاد تسمع، وهي بلا شك لا تشابه نبرة ولغة محمد جواد مغنية التي كتب بها مقاله الناقد.

وقد أكّد نعيمة أن القصيمي عاجز عن الاهتداء إلى معنى

---

(١) من أصولي إلى ملحد: يورغن فازلا (١٨٥) ط١: ٢٠١٠، دار الكنوز الأدبية، ترجمة: محمود كبيبو.

الوجود، ولكن عجزه هذا ليس دليلاً على نفي الوجود، كما لا ينفي إنكار الأعمى للنور وجود النور. ويقول مخاطباً القصيمي: وإذ ذاك فدعوتك الكتَّاب وغير الكتَّاب إلى الانتحار دعوة معناها في أنها لا تعني شيئاً أبعد من المزح والحذلقة. وإلا لكفيت نفسك مشقة التفكير والتأليف والنشر ووضعت حداً لوجودك الذي لا معنى له.

يقول نعيمة:

"لو أن كتابك "العالم ليس عقلاً" كان من قلم غربي، وصدر في بلد غربي لما أثار أي ضجة. إلا أن صدوره عن قلم عربي وفي بلد عربي يعتبر حدثاً عظيم الشأن وذا دلالة بعيدة المعنى بالنسبة للفكر العربي. فما سبق أن خاطب عربي عربياً بمثل الجرأة، والقوة، والبلاغة والصراحة التي تخاطب بها أنت إخوانك العرب. ولا سبق لأي عربي أن تغلغل في الحياة العربية مثلما تغلغلت، فما تورع عن التصدي حتى للركائز الدهرية التي تقوم عليها تلك الحياة بقصد زعزعتها وتقويضها. وذلك ما قد يثير حول الكتاب بعض العواصف والزوابع.

على أنني أرجو أن يتقبل العرب كتابك بمثل ما تقبلته أنا من رحابة الصدر، برغم التفاوت الكبير بين نظرتك ونظرتي إلى الحياة ونظامها ومعناها، فالرجل الواثق من الركائز التي تقوم عليها حياته لا يخشى عليها كلمة، وإن تكن لها قوة العاصفة. مثلما أرجو أن ينعم القارئ العربي بمثل ما نعمت به من اللذة وأنا أتتبع خيوط فكرك الواسع الحيلة، البعيد الغور، المديد النفس، وأرقبك تنسج منها ببراعة مدهشة

ذلك النسيج الذي اخترته لنفسك لباساً وكفناً.

لقد آن لنا في عهد الصواريخ والمركبات الفضائية أن نطلق الفكر العربي من عقالاته. فنبيح له جميع مقدساتنا، من دينية، واجتماعية، ووطنية، وقومية، وسواها. فما من مقدس في الواقع، إلا الفكر الذي يخلق المقدسات. ولأنه يخلق المقدسات فمن حقه أن يزيد في تقديسها، أو أن ينقص منه، أو أن ينزع عنها التقديس ويخلق أقداساً سواها. وهو إن لم يفعل ذلك علناً فعله سراً. فكانت النتيجة واحدة، لذلك كان البوح خيراً من الكتمان في هذا الزمان وفي كل زمان.

إذا كان هنالك ما هو مقدس ومعصوم في ذاته ومن ذاته ومن الأزل وإلى الأبد فلا خوف عليه من فكر أو كلمة كائناً ما كان مصدرهما. أما المقدسات التي في استطاعة كلمة أن تزعزع أركانها وأن تمحوها فليست حرية بالتقديس.

أعود الآن إلى كتابك.

لقد قرأت منه حتى الآن نحو الثلث، قرأته على دفعات لأن وقتي لا يسمح لي بالانكباب عليه دون توقف، وعدد صفحاته يناهز الستماية من القطع الكبير. والذي قرأته أعطاني فكرة جلية عن نهجه واتجاهه تخولني حق التحدث عنه.

إنه كتاب هدم ونفي من الطراز الأول، هدم الآلهة، والأخلاق، والفضائل، والثورات، والمثل العليا، والغايات الشريفة، ولا عجب،

فأنت في أول فصل تنفي أن يكون لوجود الإنسان أي معنى. ثم تسأل: "فماذا تعني إذن عبقريته؟".

والذي لا يعرف لوجود الإنسان ولعبقريته أي معنى كيف يكون لكلامه أي معنى؟ والذي ليس لكلامه معنى لماذا يكتب ولمن يكتب؟

من هنا، يا أخي، تبدأ متاعبك في كتابك الفذ. فأنت، بإقدامك على تأليف كتابك، تعترف أن للكلمة معنى يستطيع أن يفهمه القارىء ويتأثر به. وإذن هنالك معنى للفكر الذي تمخَّض عن الكلمة، وللعين التي تقرأها، أو الأذن التي تسمعها، وللوجدان الذي يتأثر بها، وللورقة التي طبعت عليها، وللشجرة التي منها الورقة، وللحبر الذي طبعت به، وللطابع والمطبعة. وهكذا دواليك إلى أن تتناول كل ما في الكون. لأن كل ما في الكون متداخل بعضه في بعض. وإذ ذاك فلوجود الإنسان ولعبقريته معنى، وعليك أن تفتش عنه، وأنت لن تهتدي إليه بنفيه.

وعجزك عن الاهتداء إلى معنى الوجود لا ينفي وجوده، كما لا ينفي إنكار الأعمى للنور وجود النور. وإذ ذاك فدعوتك الكتَّاب وغير الكتَّاب إلى الانتحار دعوة معناها في أنها لا تعني شيئاً أبعد من المزح والحذلقة. وإلا لكفيت نفسك مشقة التفكير والتأليف والنشر ووضعت حداً لوجودك الذي لا معنى له.

أما في الواقع فأنا ممتن لك لأنك أحجمت عن تنفيذ دعوتك في نفسك. إذن لما كان لرجل مثلي أن يمتع ذوقه الأدبي بكتاب ككتابك، أردته نفياً لمعنى وجودك، وكل وجود، فجاء تثبيتاً رائعاً لوجودك

وكل وجود.

والذي أراه هو أن نفيك ليس نفياً على قدر ما هو حيرة وألم وشكوى. ذلك ما تشهد به "قصيدة بلا عروض" التي جاءت بعد "دفاع عن إيماني" في صدر الكتاب فكانت أروع ما في الكتاب. وذلك ما يشهد به قولك في الصفحة ١٠٤: "ما أروع أن تظل واقفاً بين الساجدين، وعاصياً بين المطيعين، وشاكاً بين المؤمنين، ومعارضاً بين أصوات الهاتفين، وأن تقول "لا" حيث لا يوجد من يقولها معك. أنت حينئذٍ التعبير الأعلى عن أقوى ما في الإنسان. أنت حينئذٍ المعنى الكبير للكرامة الإنسانية، والتفسير العظيم لرسالة كل نبي وقديس وفيلسوف". إذن هنالك "معنى كبير" و "كرامة إنسانية".

إن قلمك ليقطر ألماً ومرارة واشمئزازاً وحقداً على خنوع الجماهير لا العباقرة. ولو كان لمثل حقدك أن تُصنع منه قنبلة لكانت أشد هولاً من قنبلة هيروشيما. وما ذلك إلا لأنك سددت على نفسك جميع نوافذ الشك في صدق ما تؤديه حواسك الخارجية إلى عقلك الباطني من أخبار مشوشة، ثم في صحة ما يؤديه عقلك إلى نفسك من استنتاجات مبتورة لأنها مبنية على أخبار الحواس المشوشة، ومن هذه الأخبار خبر الموت.

أما خطر في بالك أن الحياة التي تبدو منظمة في جميع مظاهرها أبدع التنظيم قد لا تكون من الفوضى والغباوة والتفاهة بحيث تفني ذاتها بذاتها؟ فهاهي، برغم الموت، لا تزال مستمرة منذ عهود لا يرقى إليها

حدسنا ولا خيالنا، فكيف بحواسنا وعقولنا؟ وإذ ذاك فالموت قد لا يكون غير أسلوب مدهش من أساليبها للحفاظ على استمرارها. وإذ ذاك فالموت ليس فناء، كما يبدو لك وللكثير غيرك، بل هو وجه آخر من وجوه البقاء والاستمرار.

وبعد، فالذين يقولون بتقمص الأرواح بغية استكمال المعرفة والتحرر من أوهام الازدواجية قد لا يكونون كلهم من السذج والبلهاء. أفلا يستحقون منك التفاتة أو سؤالاً؟

أعرف أنك عنيد في ما تعتقده الصواب، ولكني أضن بعبقرية كعبقريتك تنفق مواهبها جزافاً في عالم لا معنى لوجوده، ومصيره إلى الفناء. وكتابك أكبر دليل على عبقريتك، فهو كتاب لا مثيل له في الأدب، قديمه وحديثه. وهو احتجاج صارخ على ما في حياة الناس، والعرب بالأخص، من وهم وسخف وعبودية وعسف واستسلام للأراجيف والدعايات والمخرقات. وحري بكل عربي له قابلية التفكير الجدي والتذوق البياني أن يطالعه وإن هو خالف مؤلفه في أكثر من موقف من مواقفه.

شباط ١٩٦٤ " انتهى.

ملاحظات

أولاً: بعد كتاب "العالم ليس عقلاً" أصدر القصيمي كتباً كثيرة في حياة

الشيخ محمد جواد مغنية، وكلها من بيروت ما عدا كتابه "العرب ظاهرة صوتية". ومع هذا لم يتعرض الشيخ مغنية لأي منها بالنقد أو التعليق أو الاعتراض، وآثر بدلاً من ذلك الإعراض عنها، مع أنها في بنيتها الفكرية والنقدية أكثر من "العالم ليس عقلاً" صراخاً وتجديفاً. ونذهب إلى أن مغنية رأى الكتابة في ذلك تعد لوناً من الجدل العقيم، أو أن نقد القصيمي لن يغير شيئاً، أو يعمل على ردعه وإيقافه عن الكتابة فيما هو ذاهب إليه، هذا إن لم تلعب الكتابة من قبل الشيخ وأمثاله في نفخه وتضخيمه، وتصويره بالعملة الفكرية النادرة في عالمنا العربي والإسلامي. أو أن الشيخ قد خلص إلى أن القصيمي ليس ممن يبحث عن النقد والحقيقة من وراء كتاباته، أو أنه ممن يكتب ليبني ويقدم ويشيد فكراً نيراً يعمل على التقدم واستبدال الزيف بالصدق، والكذب بالصدق، والظلام بالنور.. لا شيء من ذلك يكمن في ثنايا كتابات القصيمي. لذا رأى أنه من الأجدى له وللقراء ممن يتابعون كتاباته أن ينصرف إلى كتبه وتأليفاته ومقالاته.. وهذا ما كان.

ففي حياة مغنية أصدر القصيمي الكتب التالية:

١- هذا الكون ما ضميره ١٩٦٦.

٢- كبرياء التاريخ في مأزق ١٩٦٦.

٣- أيها العار إن المجد لك ١٩٧١.

٤- فرعون يكتب سفر الخروج ١٩٧١.

٥- الإنسان يعصي.. لهذا يصنع الحضارة ١٩٧٢.

٦- العرب ظاهرة صوتية ١٩٧٧ باريس.

ثانياً: من المعروف عن القصيمي أنه لا يرد على منتقديه، ومن عاداته أنه لا يأبه بما يكتب عنه من نقد وتجريح، بخلاف ما يكتبه الآخرون عنه من ألوان الثناء والمديح والتزكية والانبهار، ولكنا نراه هنا في هذه المعركة قد خالف سنته، وخرج على مألوفه، فقد ردَّ على مغنية مقاله، وظلَّ في سجال معه امتاز بالطول والاستفاضة في الكتابة، وبشيء من التفاصيل. وهذا إما لاعترافه بمكانة الشيخ العلمية والاجتماعية والتي لمسها في أوساط اللبنانيين على اختلاف توجهاتهم ، وفي الأوساط العلمية والاجتماعية اللبنانية، وهو القادم إليها من مصر، أو للحرية التي حصل عليها في بيروت، خلافاً لما كان عليه في القاهرة.

في عام ١٩٦٣م وهو العام الذي صدر فيه "العالم ليس عقلاً" كان الشيخ محمد جواد مغنية يشغل منصباً دينياً رفيعاً، حيث كان مستشاراً في المحكمة الجعفرية العليا، وقد صدر له أكثر من عشرين كتاباً مهماً، وكتب عشرات المقالات التي تستحوذ على اهتمام اللبنانيين ويتابعونها بحرص في الصحف اللبنانية والمجلات الفكرية والأدبية الذائعة.. لعلَّ هذه المكانة العلمية والأدبية ترجح السبب الذي أفضى بالقصيمي لأن يولي اهتماماً خاصاً بمقال ونقد مغنية ورأيه في الكتاب، ويتكبد عناء الرد عليه أكثر من مرة خلافاً لما عهدناه منه سالفاً، حين كان في أرض الكنانة.

ثالثاً: كتب القصيمي في مقاله الثاني العبارة التالية: "وإذا كان الأستاذ يرى أن من المصلحة ألا يُهاجِم الكتاب لأن مهاجمته تثير الاهتمام به، وأن أفضل مقاومة له هي الصمت عنه فلماذا إذن لم يفعل الأستاذ الشيء الذي هو الأفضل، لماذا هاجمه فأثار الاهتمام به، لماذا لم يفعل في هذه القضية ما فعله الآخرون الصامتون عنه؟".

هذا ما كتبه القصيمي وأكّده، ولكننا حينما نرجع للمقالين الذين كتبهما مغنية في الرد عليه لن نجد فيهما هذا المعنى، لا إشارة ولا صراحة، ولم يشر محمد جواد مغنية لا من قريب ولا من بعيد إلى أنه من الأفضل الصمت إزاء الكتاب وتجاهله، بل على العكس من ذلك نجد مغنية في آخر مقاله الثاني يكتب العبارات التالية: "وبعد فنحن بالمرصاد لكل مؤامرة على ديننا، وتراثنا وأخلاقنا" وهذه العبارة تعني أن الشيخ ليس من أنصار الصمت أو ممن يدعون إليه، وليس من دعاة حرق كتاب الظلال، ومقاطعة أصحابها، بل هو من دعاة النقد والحوار والجدل العلمي، الجدل القائم على حب الحقيقة قبل كل شيء، والبحث عنها أينما كانت، والتعرف عليها من أي سبيل ومصدر.

رابعاً: في مقاله الثاني حاول القصيمي أن يعطي القارئ صورة مشرقة للأصداء التي تركها كتابه "العالم ليس عقلاً" بين المثقفين في لبنان، وفي مقاله الأول يعطي أيضاً صورة مضيئة ذات بعد واحد لما تركه كتابه "هذه هي الأغلال" في نفوس المثقفين والأدباء والمفكرين ورجال الدين في مصر.

وحين نتأمل تلك الكتابات فإننا سنقع على مغالطات عديدة، نلخصها في النقاط التالية:

أولاً: يستشهد القصيمي في مقاله بكل المقالات والكتابات التي كالت المدح والثناء والإعجاب بكتابه، أو بكتاباته على العموم، ولكنه يبعد متعمداً في ظني وقاصداً في الوقت ذاته ما كتبه بعض المفكرين والأدباء والنقاد والعلماء في نقده، وهي أقلام ثقيلة في الميزان العلمي والفكري، وذات رؤية فكرية وثقافية.. مثل ما كتبه: سيد قطب وعبد المنعم خلاَّف وأبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ومحمد أحمد الغمراوي وغيرهم. وسوف أورد هنا مثالاً واحداً على ما كتب من نقد ثقيل ضد القصيمي في مصر، وشاهداً على ردة الفعل التي خلفها القصيمي في مصر، وأن الأقلام انتبهت مبكراً لفكره الذي يحمل في طياته التخريب والإلحاد والهرطقة، وسأكتفي به، وهذا الشاهد هو ما كتبه سيد قطب (١٩٠٦- ١٩٦٦م) وذلك قبل أن يتجه للفكر الإسلامي، وسأترك ما كتبه الغمراوي وخلاَّف والظاهري.

كتب سيد قطب مجموعة من المقالات المهمة في نقد "هذه هي الأغلال" ونقد صاحبه، وحاول الكشف عما فيه من زيف وفكر هدَّام غريب ومريب!! "وكان الأستاذ سيد قطب من أبرز الذين هاجموا الكتاب وصاحبه، بل هاجم مؤيديه كذلك. ومن هنا رأيناه يخالف رأي إسماعيل مظهر في الكتاب، ويؤيد رأي عبد المنعم خلاَّف، حين رأى أن كثيراً من صفحات الكتاب منقولة عن كتاب خلاَّف (أؤمن بالإنسان)،

وأورد فقرات من مقال كان قد نشره على صفحات (الوادي) تناول فيه الكتاب وصاحبه.

وفي مقال آخر على صفحات (الرسالة)، عاد سيد يهاجم مؤيدي الكتاب، واتهم الذين أثاروا ضجة حوله بالغفلة، وطلب من المتزمتين – كما يرى – عدم الرد على الكتاب لأنه لا يستحق الاهتمام. وراح يسخر من صاحب الكتاب من مثل قوله عنه: "إن المؤلف دون كيشوت جديد يطعن برمحه طواحين الهواء يحسبها فرساناً، ويشق بها زقاق الخمر يحسبها قساوسة".

ونشرت على صفحات (المقتطف) بعد ذلك، كلمة بتوقيع (مسلم حر) شنَّ كاتبها هجوماً على خصوم الكتاب، وذكر أن أحدهم – ويقصد سيداً – يتعاطى صناعة الأدب الصناعي، وهو بريء من كل صلة بالأدب. وقد ثار سيد بسبب هذه الكلمة، وردَّ عليها على صفحات (الرسالة)، وذكر أن كاتب الكلمة إما أن يكون القصيمي نفسه أو إسماعيل مظهر، ونال منهما معاً بسبب الشتيمة الواطية التي نشرت في (المقتطف) على حد قوله. وأصرَّ على أن مظهر "هو والمسؤول عن تمريغ المقتطف في هذا الوحل" حتى لو لم يكن هو كاتب تلك الكلمة، بسبب إشرافه على مجلة (المقتطف) في تلك الفترة "[1].

(١) سيد قطب الأدب الناقد: عبد الله عوض الخبَّاص (٢٦٩-٢٧٠)، مكتبة المنار- الأردن، ط١: ١٩٨٣.

ففي مقاله "هذه هي الأغلال" يـذكر سـيد قطـب قـصة لقائـه بالقصيمي، وشكه فيه وفي توجهاته، ومن ثم ينقـد الكتـاب، ويـشير في المقال إلى شعوره بالاشمئزاز العميق حين انتهى من قراءة الكتاب، وتيقن من أن القصيمي رجل ينافق، وهو في كتابه كله يتجه نحو غايـة واحـدة وهي الطعن في صميم الدين.

يقول سيد قطب: "لم أكن أنوي أن أكتب شيئاً عن هذا الكتاب، لا خيراً ولا شراً، فلعلّ صاحبه أن يصل إلى أهدافه الحقيقية من طريـق الشر والخير سواء.

وللكتاب ولصاحبه معي قصة ما كنت لأفشيها للناس لولا أنها تكررت مع غيري، فلم تعد سراً.

أهدى إليّ الرجل كتابه، ومضت فترة لم أكن قـد فرغـت فيهـا لقراءته، ثم تفضل فزارني مع صديق كريم عزيز أحمـل لـه في نفـسي وداً مكيناً، وأسر لي الصديق ثم أعلن أنه وافد إليّ في مهمة: إن حرية الفكـر في خطر!

فهذا الرجل صاحب الكتاب قد عنت لـه أفكـار وآراء جريئـة فأودعها كتابه، وخصومه من الرجعيين والنفعيين في الحجاز يدسون له هناك، وأنه على وشك أن يستدعى لمحاكمته، وربمـا لـشنقه! وأن علـيّ ككاتب يقدر رسالة الفكر أن أشارك في الذود عن حرية الفكر الموشكة على الاختناق.

ولم يكن بد من أن أتحمس في أول الأمر، فعزيز علـى صـاحب

فكر وقلم أن يسمع ويرى خنق حرية الفكر ولا يتحمس أو يثور، ووعدت أن أفعل في حدود ما أستطيع.

وجلس الرجل وأخذنا بأطراف الحديث – في داري – وشيئاً فشيئاً بدأت أشم رائحة في الحديث، رائحة ليست نظيفة.

هذا رجل يريدني أن أفهم أن الإنجليز في الشرق قوم مصلحون لا مستعمرون، وأن وسائلهم في الشرق أرقى وأكرم من وسائل المسلمين عندما استعمروا الشعوب!

وليس – المسلمين – هم الأتراك مثلاً فأجد عذراً، ولكنهم أصحاب محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وعمر بن الخطاب، بل القرآن الذي أباح التخريب والتمثيل.

وكان ذلك كله رداً على ما قلته له: من أن الاستعمار لا قلب له ولا ضمير، وأن الحضارة الأوروبية الحديثة تستخدم وسائل غير إنسانية في الحروب وغير الحروب.

إن المسلمين صنعوا تلك الشناعات وبعدما صنعوها جاء القرآن ليبررها لهم! ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله ﴾ [الحشر:٥]! ولم يُرد أن يستمع إلى حديثي عن وصايا النبي للقواد، ولا إلى وصايا خلفائه الإنسانية الرحيمة.

فليكن! فقد تكون تلك عقيدة يجاهر بها صاحبها ويتحمل تبعاتها ونتائجها! ثم ماذا؟

ثم يجب أن ننفي العنصر الأخلاقي من حياتنا، فالحياة لا تعرف العناصر الخلقية، ولا قيمة لها في الرقي والاستعلاء، هذا والمسلمون لم يكونوا في أي عصر من عصورهم حتى أيام محمد إلا فساقاً فجاراً، وهم الآن في البلاد المحافظة أفسق وأفجر، ولا عبرة بهذا كله، فقد كانوا أقوياء وهم فساق فجار؛ لأنهم آخذون بوسائل الحياة المادية، وهم ضعفاء اليوم – مع فسقهم وفجورهم – لأنهم لا يأخذون بوسائل الحياة المادية.

والمعول على هذه الوسائل، لا على بر أو فجور!

فليكن أيضاً، فقد تكون تلك عقيدة الرجل، وأنا مستعد أن أستمع لكل عقيدة يجاهر بها صاحبها، ويتحمل تبعاتها ونتائجها.

وطال الحديث، وأنا – بعد هذا كله – لا أزال معتزماً أن أقرأ الكتاب، فإن وجدت فيه حرية رأي حقيقة وفكرة ناضجة وقوية، دافعت عن الرجل ولو خالفته في فكرته كل المخالفة!

ثم عدت إلى الكتاب، وهنا تحول شعوري إلى اشمئزاز عميق.

هذا رجل ينافق، يريد أن يطعن الطعنة في صميم الدين خاصة ثم يتوارى ويتحصن في الدين وينكر ما قد يفهمه القارئ من بعض النصوص، ومن روح الكتاب كله، وراء النصوص.

ثم هذا رجل يسفسط ولا يأتي بشيء "دون كيشوت" جديد، يطعن في الهواء ويحارب أفكاراً لم يعد لها وجود منذ خمسين عاماً على الأقل.

ثم هذا رجل يسرق أفكار غيره بالنص، وينكر أن يكون قد قرأ شيئاً عن هذه الأفكار.

ثم – وهو الأهم – هذا رجل مريب!

١– "فطبيعة المتدين – غالباً – طبيعة فاترة، فاقدة للحرارة المولدة للحركة المولدة للإبداع". "ونرجع لنكرر مرة أخرى أن الدين نفسه لا ذنب له ولكن الذنب ذنب النفوس البشرية التي لم تستطع أن توجد التعادل بين الكفتين والتوفيق بين الروحين: روح الدين، وروح العمل للحياة".

هكذا: طبيعة "المتدين" غالباً طبيعة فاترة فاقدة للحرارة، الخ، ثم "الدين نفسه لا ذنب له" وأمثالها في كل موضع كثير، والحديث عن الخلق كالحديث عن الدين، فهو دائماً ضد العنصر الأخلاقي يراه قيداً معجزاً وضعفاً زرياً، ثم يتوارى بعد هنيهة وينكر ما تنطق به النصوص.

هذا رجل تنقصه الجرأة على أن يقول ما يريد أن يقول، وإذن فلا حرية فكر ولا خطر على حرية فكر! إنما هي دعوة خبيثة ملتوية ضد التدين، وبخاصة الإسلام، وضد الروح الخلقية في النفس والضمير!

٢– مَن مِن الشعوب الإسلامية الآن يكتفي في مجاهدة الغربيين بالدعاء بأن يحرق الله بيوتهم وييتم أطفالهم، الخ؟!

قد تكون هذه بعض دعوات المنابر التقليدية ولكن الشعوب

هذه هي تجاهد وتقاوم وتكافح وتثور وتسيل دماؤها في كل مكان.

ولكن المؤلف لا يرى في المسلمين إلا هؤلاء الداعين على بعض المنابر، ويجيء بكتابه ليقول: إنكم جميعاً - سواء - أخطأتم الطريق بالاقتصار على هذا الدعاء.

وهكذا معظم كفاحه لتصحيح أفكار المسلمين "دون كيشوت" يطعن في الهواء وينازل الأشباح، ويحارب الأفكار التي حاربها الزمن منذ خمسين عاماً أو تزيد.

٣- وفصل ضخم - هو أحسن فصول الكتاب - عن الإيمان بالإنسان، وهو عنوان كتاب للأستاذ عبد المنعم خلاّف! ولا يشك إنسان في أن مؤلف الأغلال انتفع بهذا الكتاب انتفاعاً كاملاً تاماً وليس في هذا من حرج، ولكن الرجل حينما سمع مني اسم الكتاب أبدى أنه لم يسمع به أصلاً!! لم أحترم هذا التجاهل لأنه ليس سمة الباحثين المخلصين.

٤- "نؤمل اليوم أن تحمينا بريطانيا وأمريكا من هذا الغزو المحيط الماحق (الغزو الصهيوني) مع أنهما هما الخصمان! أننا نخدع أنفسنا كثيراً ونضللها حينما نظن أن في حولنا - لو تخلت هاتان الدولتان - أن نحمي أنفسنا بقوانا الخاصة من غزو الصهيونية وأخطارها، فالصهيونيون مسلحون اليوم بأعظم وأحدث القوى العلمية والصناعية والمالية والفكرية والدولية، أما نحن فنكاد نكون مجردين من كل ذلك".

وإذن فعلينا أن نبدأ في الاستعداد لحماية أنفسنا، وإلى أن نستعد يجب أن نحافظ على بقاء قوة إنجلترا بجانبنا لتحمينا من الغزو الصهيوني!

هنا رائحة ما!

هذا رجل لا يُخاف عليه من اعتقال ولا شنق ولا سواهما، إنه رجل يعرف طريقه جداً، فلا داعي للخوف الشديد!

وعلمت أن الاسطوانة التي أديرت على أذني أديرت على آذان الكثيرين، واستنهضت بها أريحية الكثيرين، وقد تحمس الأستاذ إسماعيل مظهر فكتب كلمة قوية في الكتلة عن الكتاب، وأنا واثق أنه لم يقرأه إلى نهايته، وإلا فلن تفوت فطنة الأستاذ إسماعيل أن تتبين في ثنايا الكتاب شيئاً غير نظيف!

وكنت بعد هذا كله على نية أن أسكت لولا أن وجدت بدء ضجة مفتعلة تعطي الكتاب أكثر من قيمته، وتصور المسألة في غير صورها، ولا بد أن الأستاذ السوادي – وأنا أعرف أريحيته – قد تأثر بالاسطوانة المثيرة ففتح صدر جريدته للدفاع عن حرية الرأي المهددة بالشنق، لقد كنت على استعداد أن أدافع عن الرأي المخالف لو وجدت شيئاً ذا قيمة، ولو وجدت إيماناً حقيقياً بفكرة، ثم لو لم أشتم هنا وهناك رائحة شيء ما.. شيء غير نظيف!"[١].

---

(١) نقلاً عن "عبد الله القصيمي وجهة نظر أخرى": سليمان الخراشي (٧٠٧).

وفي مجلة الرسالة (السنة ١٤، المجلد الثاني، عدد ٧٠٢، ١٦/١٢/١٩٤٦م، ص ١٣٨٢-١٣٨٤) يُنشر المقال التالي لسيد قطب حول القصيمي أيضاً، وحول كتابه "هذه هي الأغلال"، المقال بعنوان "غفلة النقد في مصر".. يقول سيد قطب:

"في تقديري أن الضجة المفتعلة التي أثيرت حول ذلك الكتاب المريب، كتاب الشيخ عبد الله القصيمي، والتي انزلق فيها بعض الكبار مخدوعين بما صوره لهم المؤلف من مخاوف تحيط به وبكل تفكير حر في المملكة العربية السعودية، هذه المخاوف التي تدنيه من حبل المشنقة بسبب كتابه.. إلى آخر ما أجاد المؤلف تمثيله من الأدوار..

في تقديري أن هذه الضجة وذلك الانزلاق فضيحة أدبية لمصر، وقد تؤخذ دليلاً على غفلة النقد فيها إلى حد مخجل.

ولقد قُدِّم إليَّ هذا الكتاب، وأديرت على سمعي "الأسطوانة" التي أديرت على أسماع الكثيرين، وتأثرت ساعتها وتحمست ؛ فحياة كاتب ليست بالشيء الهين؛ وإهدار هذه الحياة بسبب رأي أو فكرة مسألة لا يحتملها القرن العشرون، فوق ما في الفكر الإسلامي من سماحة تبرئه من الجنوح إلى طريقة محاكم التفتيش.

ولكنني حين عدت فقرأت الكتاب بردت هذه الحماسة، وفتر ذلك التأثر؛ لأنني لم أجد إلا كاتباً مريباً، يتناول مسائل ميتة في الغالب، ومشاكل محلولة – حلها الزمن في البيئة الإسلامية منذ نصف قرن على الأقل – ويزيد عليها: فكرة مسروقة بنصها وبجزئياتها وبشواهدها من

كاتب شاب يعيش وكتابه حديث الصدور لم يبعد به الزمن فيُنسى.. ليتخذ من ذلك كله ستاراً طويلاً عريضاً يلف به دعوة غير نظيفة، للاستعمار والمستعمرين.

ولم أشعر أن الرجل في خطر، فأمثال هؤلاء يعرفون طريقهم جيداً – كما قلت في مرة – ولا خوف عليهم من الشنق ولا غيره، ولو كانوا يعرفون أن الشنق ينتظرهم حقاً، لما أقدموا على فعلتهم، لأن الحياة على كل حال أغلى من كل ثمن سواها قد يأتي به الكتاب!

ووجدت أنه من المهانة للفكر أن أنزلق فأكتب عن كتاب تافه مريب مسروق كهذا الكتاب، يسلك صاحبه هذا السلوك في الاحتيال لبعث الاهتمام به، وإثارة الضجة حوله ؛ كما أنه يثبت على غلافه شهادة من نفسه لنفسه، هذه الجملة المتبجحة: "سيقول مؤرخو الفكر: إنه بهذا الكتاب بدأت الأمم العربية تبصر طريق العقل"!

ثم ما أشعر إلا وضجة عجيبة يثيرها بعضهم حوله، وهنا فقط وجدت أن لابد من كشف الستار، فهي فضيحة، وفضيحة لمصر خاصة، أن تبلغ غفلة النقد فيها هذا المستوى العجيب!

لكي ننقد كتاباً يعالج مشكلات اجتماعية ونفسية وإنسانية يجب أن نسأل أنفسنا هذه الأسئلة الثلاثة:

١- هل يعالج الكتاب مشكلات حية تعيش في هذا الأوان؟

٢ - هل نفذ إلى صميم هذه المشكلات، وصوَّرها التصوير الصحيح، واقترح لها الحلول المناسبة؟

٣ - هل كان أصيلاً في تصويرها وعلاجها؟

وقد سألت نفسي هذه الأسئلة، وكان الجواب باختصار:

١ - إن المؤلف "دون كيشوت" جديد يطعن برمحه طواحين الهواء يحسبها فرساناً، ويشق بها زقاق الخمر يحسبها قساوسة! ويحمل حملات شعواء على أولئك الذين يمدحون الجهل ويذمون العلم، ويقررون أن الجنة لا يدخلها إلا البله، ويؤمنون بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما بعثت بخراب العالم..."!

ولكنه لا يقول: إن هذا كله كان من أوهام العوام، كان خرافات سوداء في عهود الظلام، ثم انتهت بانتهاء هذه العهود المظلمة.. لا يقول هذا، إنما يتهم العقلية الإسلامية بأن هذه هي أهم مشكلاتها وعقائدها دائماً أبداً؛ ليصل من هذا الطريق الملتوي إلى تحقير هذه العقلية في جميع الأزمان، وإلى إيثار العقلية الأوروبية؛ لأنها خلعت ربقة الدين، وربقة الخلق، وربقة التطلع إلى الله، وانطلقت تهدف إلى الأرض وحدها، ولا نعلق نظرها مرة واحدة بالسماء، لأن التطلع إلى الله كفيل بإفساد الحياة!

وفي ثنايا هذا الذي يبدو تحرراً فكرياً في ظاهره، يخدع المخدوعين ممن يحسبون التحرر الفكري مجرد التحلل من الأديان

والأخلاق على أي وضع من الأوضاع، في ثنايا هذا يدس ما لعلّ الكتاب كله قد ألف لأجله: يدس الإيحاء للشرق العربي المسلم بأن لا حق له في كراهة الاستعمار والمستعمرين، لأهم ورثة الأرض الذين يستحقون كنوزها وخيراتها، لأهم يتطلعون إلى الأرض وأسبابها، ولا يعلقون أنظارهم بالله ولا بالسماء!

وهناك مسألة أو مسألتان حيتان في الكتاب، ولا تزالان تعيشان، لأهما إنسانيتان: مشكلة الإيمان بالإنسان، ومشكلة الإيمان بالأديان.

فأما الأولى: فهي قضية الأستاذ عبد المنعم خلاّف في كتابه "أؤمن بالإنسان"، وقد شغلت من كتاب "هذه هي الأغلال"، نحو أربعين صفحة أولاً، وتغلغلت في ثنايا الكتاب كله أخيراً.

وأما المشكلة الثانية: فقد عولجت بسلسلة من المغالطات والأغلاط تتلخص في أن روح التدين تخالف روح الحياة، وأن المتدين لا يمكن أن يكون رجل دنيا.. وهذا منطق لا يستحق الاحترام ؛ لأن الشواهد الواقعة تنفيه، ولأن الدين روح حافز للعمل، ولا سيما في الإسلام الذي يصب عليه المؤلف جميع أوزار التأخر والانحطاط، وإن عاد فالتوى ونفى عن الدين ذاته هذه الأوزار في نفاق ظاهر يستحق الاشمئزاز دائماً، ولا يثير الاحترام.

٢- ولعلّ الجواب عن السؤال الثاني يكون قد اتضح من الجواب على السؤال الأول؛ فالنفاذ إلى صميم المشكلات يستدعي قسطاً

من الاستقامة والإخلاص، وهذان العنصران مفتقدان في الكتاب كله.

فهو مثلاً يستخلص سمات التفكير الإسلامي من أوهام العامة وخرافاهم، ومن أقوال لبعض المتصوفة وأمثالهم، بدل أن يستخلصها من مجموعة المفكرين والمشرعين والفاتحين والعاملين في التاريخ الإسلامي الطويل، فالحضارة الإسلامية كلها، وعمارة الأرض وسياستها في جميع العصور ليست داخلة في حساب المؤلف، وليست دليلاً على شيء من خصائص العقلية الإسلامية، إنما الذي يصور هذه العقلية وحده دون سواه، أقوال كهذه الأبيات:

من أنت يارسطو ومن	أفلاط قبلك قد تجرد
ما أنتمو إلا الفراش	رأى السراج وقد توقد
فدنا فأحرق نفسه	ولو اهتدى رشداً لأبعد

وكلمات للمتصوفة والزهاد يذمون الدنيا والعلم والعقل، ويمدحون الزهد والبلاهة والغيبوبة.

أولئك هم جميع المسلمين في نظر المؤلف، وهذه هي عقليتهم الإسلامية التي يجرد قلمه لينسفها نسفاً، فيقف جماعة من النقاد في مصر يعجبون بهذا القلم القوي البتّار!!

وبمثل هذا الالتواء المريب يواجه مسألة التدين، ومسألة الأخلاق، ومسألة الأرض والسماء، فلا ينفذ إلى صميم مشكلة واحدة،

لأن عنصري الاستقامة والإخلاص لا يتوافران.

٣- أما الجواب عن السؤال الثالث ؛ فهو فضيحة الفضائح، فما عهدت أن يعمد مؤلف إلى مؤلف حي، فيقبض فصولاً كاملة من كتابه قبضاً، ويمهرها بتوقيعه ويطلع بها على الناس.

جرأة نادرة، ولكنها جازت على النقد في مصر!

لقد كنت – وما زلت – أفهم، أن الناقد قارىء متتبع لسير الفكر، فهذا هو الشرط الأول للناقد كيما يستطيع أن يؤرخ خطوات الفكر، ويعرف من السابق ومن اللاحق.

وأنه يتحرج أشد التحرج من إصدار حكم بالسبق والأهمية، إذا لم يكن قد اطلع على كل ما سبقه أو جله؛ لأنه مسئول عن تقرير أحكامه للضمير وللتاريخ وللقرَّاء.

فما بال كتاب صدر منذ عهد قريب، ونُشر قبل ذلك فصولاً في مجلتين مقروءتين، ثم يجيء كاتب، فيهجم هجوماً بشعاً على فكرته، وطريقة عرضها، وبراهينها وأدلتها، ثم لا يجد ناقداً يقول له: مكانك فهذا استغفال!

لقد عملها الرجل، ولم يجد من يقول له هذه الكلمة في مصر إلا بعد حين!

لقد عملها وهو يتحدى: "سيقول مؤرخو الفكر إنه بهذا الكتاب قد بدأت الأمم العربية تبصر طريق العقل"!

تُرى كان الرجل يتوقع هذه الغفلة، أم إنه وقد نزع عن نفسه "الأغلال" لم يكن يبالي، وقد صدقت الأيام ظنه أو تكاد!

إن في مصر غفلة نقد منشؤها أن كثيراً من الكبار الذين كانوا يتولون حركة النقد لم يعودوا يقرأون، وإذا قرأوا لم يقرأوا للشباب، استصغاراً منهم لما ينشىء أولئك الشباب.

وهم أحرار في هذا، ولا يستطيع أحد أن يجبرهم على قراءة معينة، فهم في دور الكهولة والشيخوخة كثيرو المتاعب، ولأنفسهم عليهم حق، ولهم أن يقضوا أوقاهم في لذائذهم الحسية والفكرية حسبما يشتهون، فإن من حقهم أن ينالوا الراحة والحرية بعد الجهاد الطويل.

ولكن عليهم في مقابل الراحة والحرية ألا يتعرضوا للنقد، فيصدروا فيه الأحكام إلا بعد تتبع لحركة الفكر في كل كتاب يصدر في الفن الذي يريدون نقده، وإصدار الحكم عليه، فذلك هو واجب الضمير الأدبي في أضيق الحدود.

إن القرّاء يثقون بهم إلى حد، وهذه الثقة تدعو إلى تحري الدقة، فلا يفتون بغير علم، أو بعلم ناقص، فتلك تبعة ثقيلة على الرقاب.

وأنا واثق أن بعض الذين كتبوا عن كتاب الأغلال، ما كانوا ليكتبوا لو أهم قرأوا الكتاب كله، ولم يكتفوا بتصفح بعض فصوله، ثم لو أهم ثانياً كانوا قد قرأوا كتاب الأستاذ عبد المنعم خلاّف، مهما تكن

حيلة الرجل بارعة ومهارته في الدعاية قوية.

وقبل أن أنهي هذه الكلمة أوجه إلى فريق آخر من المتزمتين لم يقابلوا الكتاب هذه المقابلة، بل ثاروا عليه وناهضوه، وشغلوا أنفسهم بالاحتجاج عليه، وقيل لي: إن بعضهم أخذ يؤلف كتباً في الرد عليه.

هؤلاء يشاركون – من غير قصد – في الضجة المفتعلة التي يثيرها الرجل حول كتابه وحول نفسه.

هونوا على أنفسكم، فالدنيا بخير!

لقد ترددت مرة ومرة في أن أكتب عن هذا الكتاب التافه المريب، لأن كل ضجة حوله تبلغ به الغاية التي أرادها له صاحبه ومن يهمهم نشر مثل هذه الكتب في الشرق العربي الناهض لمجاهدة الاستعمار.

ولقد كان رجال الإرساليات التبشيرية في الشرق يتعمدون إثارة الضجيج حول حوادثهم في مصر منذ سنوات، في خطف بعض الفتيان والفتيات، ليبرهنوا للجمعيات التي أرسلتهم أنهم ذوو خطر، وأن لحركاتهم في دار الإسلام صدى.

أقول: كانوا يتعمدون إثارة الخواطر، بافتضاح الحوادث ليبلغوا هذه الغاية، وصاحبنا في طرائقه ليس ببعيد عن هؤلاء، فلا تبلغوه غايته من وراء الضجيج والصياح! إنكم أناس طيبون أيها المتزمتون، فلا

عليكم من الكاتب والكتاب.

ضجة فارغة حول كتاب مريب أمطرتنا دور الدعاية بعشرات مثله في أيام الحرب، دعوه ليموت فإنه ميت، ولن تنفخ فيه الحياة ضجةٌ مفتعلة، منشؤها الخداع والإيهام.

ولولا أن أنفي عن النقد في مصر تهمة الغفلة ما كتبت هذه الكلمات" انتهى.

لم يكتف سيد قطب بما كتب، بل يعاود الكتابة في قضية عبد الله القصيمي وكتابه "هذه هي الأغلال" والتي شغلت المفكرين المصريين آنذاك، ويدعم رأيه في الكتاب بمقال آخر جديد في مجلة الرسالة الذائعة والمقروءة. ففي العدد ٧٠٨، ٢٧/١/١٩٤٧م، السنة ١٥، ص ١٢٧، (البريد الأدبي) نُشر له مقاله "الكتاب المريب" ويقصد به "هذه هي الأغلال" . وهذا نصُّه:

"مجلة "المقتطف" من المجلات العزيزة على كل مثقف، يعرف تاريخها المجيد، وتقاليدها العلمية النبيلة، ولكنها – مع الأسف – تعاني في هذه الأيام أزمة قاتلة من هذه الناحية، كما أنها تحتضر وتوشك على البوار، وذلك من جراء إشراف الأستاذ إسماعيل مظهر عليها، بعدما كان يشرف عليها من قبل من يعرفون كيف يحافظون على تلك التقاليد.

ولقد كان من أول هذه التقاليد ألاّ تشتم الناس، وألاّ تهاتر مهاترات الوريقات الرخيصة، فجاء الأستاذ مظهر يحيد بها عن منهجها،

ويقودها إلى الموت الوشيك الذي يأسف له كل من أحبوا هذه المجلة في تاريخها الطويل، أولئك الذين يرجون الله أن يقيض لها من ينتشلها من وهدتها، فلا تصير إلى ما صارت إليه "مجلة العصور" على يد الأستاذ رئيس التحرير!

ولقد سمح الأستاذ مظهر أن ينشر في العدد الأخير من المقتطف شتيمة واطية لجميع من تعرضوا لنقد ذلك الكتاب المريب "الأغلال"، ومن بينهم كاتب هذه السطور، وسواء كان هذا الذي نشر من قلمه، وقد خزي أن يوقعه، فرمز إلى نفسه بتوقيع "مسلم حر"، أو كان بقلم ذلك الرجل المريب صاحب الكتاب – كما يبدو - ؛ فإن الأستاذ مظهر هو المسؤول عن تمريغ المقتطف في هذا الوحل.

وكل ما قاله كلام مضحك، وهو منشور في مجلة محتضرة – بفضل رئيس التحرير – فلأعيد له نشره في مجلة يقرؤها الناس، فلعلَّ هذا يرضيه، ولعلّه كذلك يُضحك القراء.

قال الرجل المريب، أو قال رئيس التحرير:

" وثمة خصم ثالث لهذا الكتاب، وهو رجل يتعاطى صناعة الأدب الصناعي؛ ولكن مقاومته لهذا الكتاب، والأسلوب الذي اختاره للمقاومة، كانا برهانين على براءته من كل صلة بالأدب بكل معانيه ومبانيه".

أفادكم الله يا مولانا!!

لقد انتهى "سيد قطب"، فما عاد في عالم الأدب وجود، بعد هذا الكلام المفيد، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

أما بعد، فذلك الكتاب المريب قد انتهى، واسأل يا مولانا من شئت من الناس، فستعلم صدق هذا الذي أقول، انتهى، لا لأنني كتبت عنه كلمة أو أكثر، ولكن لأنني "كشفت" فقط عن مدى "نظافته"، وعن جراثيم الفناء فيه!

ولست – بعد هذا – أوافق على إيصال الأذى الشخصي لصاحبه، كما اقترح بعض النجديين والمصريين، فهو وصاحبه أهون من ذلك جداً، وليس الإيذاء الشخصي علاجاً، وأنا أكره مصادرة حرية الناس الفكرية، ولو كان الذي يكتبونه تفيح منه روائح غير نظيفة، فالموت الأدبي الذي لقيه الكتاب وصاحبه يكفي، ما لم تثبت على الرجل جريمة أخرى غير نظيفة يتناولها القانون العادي، وإني لأحسبه أحرص من أن يترك أدلة مادية!

أما أنت يا أستاذ مظهر - وأنا أسميك باسمك ولقبك ولا أشير إليك كما أشرت إليّ، لأن الأدب الواجب يحتم على الناس المؤدبين ذلك – أما أنت فأنا شديد الرثاء لك.

إنني أعلم تلك العقدة النفسية التي توجهك، إنها عقدة الفشل، الفشل في كل مشروع هممت به، وأنت تعزو إلى رجال الدين تبعة هذا الفشل في حياتك.. فكل شتم للدين ورجاله يغذي هذه العقيدة فيك، فلا تسأل بعدها إن كان نظيفاً أو غير نظيف، محقاً أو غير محق، ومن هنا

تعصبك لكاتب مريب وكتاب غير نظيف، وأنت في هذا تستحق المرثية، فالكتاب لا يحارب الدين وحده، ولكنه ينعى على كل خلق نظيف، ويسمي الضمير والخلق والمروءة وما إليها "أغلالاً" ثم يهدف إلى إخضاعنا الدائم للمستعمرين، والناس يعرفون من ماضي الرجل وتاريخه ما يخزي، ويعرفون ما لا أستطيع نشره ؛ لأنه يقع تحت طائلة القانون، وأنت مندفع مع عقدتك النفسية، فالله يرحمك ويرحم المقتطف، والسلام".

ثانياً: في عباراته نقص واضح، فالعقاد كتب مقالاً مادحاً للكتاب، وكال له الثناء، ولكنه أشار بوضوح إلى أن الكتاب فيه مواطن يخالفه فيها، ولا يذهب معه إلى ما يذهب إليه من تفكير.. يقول العقاد: "ونحن نوافق الأستاذ القصيمي على الهدف الذي يرمي إليه، وعلى الآفة التي يشكو منها، ولكننا نخالفه في بعض الآراء كما نخالفه في بعض العبارات، ولا نخص منها بالذكر هنا إلا جانباً واحداً يلتبس فيه الرأي ويبدو فيه الظاهر على وجه غير وجهه الباطن، أو وجهه الذي نطلع عليه بعد المراجعة والموازنة بين الحقائق المتقابلة. فرب حقيقة تقابلها حقيقة أكبر منها، ورب ناحية نراها وحدها فإذا هي مستنكرة، ونراها في مكانها من مجموعة النواحي المختلفة، فإذا هي لازمة لا غناء عنها". (الإسلام والحضارة الإنسانية – ٣٠). أما ميخائيل نعيمة فقد رأينا كيف يخالفه المخالفة العميقة الجذرية في أفكاره وتصوراته حول الإنسان وحول وجوده وحول الموت والحياة، وأشياء كثيرة لم يفصح عنها نعيمة في مقاله

بكل يقين. وهذا الموقف الجامع لمفكرينا على اختلاف توجهاتهم من كتاب القصيمي "هذه هي الأغلال" يحمل دلالة على يقظة هؤلاء المفكرين المبكرة لما تحمل كتبه من بذور إلحادية أو تخبطية لا أدرية، وما تنطوي عليه من فلسفة عبثية سارت معه فيما بعد في كتبه اللاحقة، وأن هؤلاء لم يتحمسوا التحمس المطلق، واندفعوا بانبهار مع كتابه كما حاول أن يصور هذا في رده على مغنية، بل رأوا أن في كتبه جرأة وأفكاراً جريئة تتسم بالجدة، وجديرة بالتأمل، وفيه أيضاً بجانب هذا أفكار لا يمكن السكوت عليها، وأن صاحبها يعيش الوهم والتخبط في الإيمان بها والدعوة لها، كما بين ذلك العقاد ونعيمة وغيرهما ممن لم ننقل كتاباتهم حول الكتاب، وصاحبه.

ثالثاً: استشهد القصيمي بالدكتور صلاح الدين المنجد، وأدلى بشهادته حين قال: " وقال الدكتور صلاح المنجد في جريدة الحياة: إنه كتاب قلّ أن تخرج المطابع مثيلاً له، وإن مؤلفه في سطوع أفكاره وعمقها لعبقري فذ، وإنه لو صدر في بلد مزدهر فيه الفكر لضجّت بدراسته والنقل عنه... ". وقال: "نعم لقد كتب الدكتور صلاح المنجد في جريدة الحياة اليومية اللبنانية كلمة ثناء قوية عن الكتاب، وتعجب، كما استنكر، كيف يصدر مثل هذا الكتاب في بلد مثل لبنان ثم لا يقيم ضجّة كبرى.. " وقال: "إنه كتاب قلّ أن تخرج المطبعة مثله، ولا شكّ أن صاحبه في سطوع أفكاره وعمقها وطرافتها، وفي جرأته التي لا حدَّ لها، عبقري فذ أو مجنون... ".

هذا ما يقوله القصيمي وينقله عن المنجد ويستشهد بـه علـى قوة كتابه وما تركه من أثر في أوساط كبار المفكرين فضلاً عـن البقيـة، ولكننا عند الرجوع للدكتور المنجـد نفـسه ولكتاباتـه الكاملـة حـول القصيمي فسنرى أن له رأياً مختلفاً، وتعليقاً حول القصيمي وكتاباته لا تنسجم مع ما أورده القصيمي نفسه عنه، وفي هذا كتب المنجـد مقالـة مطولـة، أو دراسـة مختـصرة حـول القـصيمي بعنـوان "دراسـة عـن القصيمي.. تحليل لآرائه ومصادرها" نُشرت هذه الدراسة في بيروت عام ١٩٦٧، أي بعد نشر كتابه "العالم ليس عقلاً" بأربع سنوات، الدراسة في ٦٤ صفحة.. في الدراسة كلام طويل حول القصيمي، ولكن أهم ما جاء فيها التالي:

"عندما صدر كتاب "العالم ليس عقلاً" كتبت عن القصيمي في جريدة الحياة " إنه إما أن يكون عبقرياً أو مجنوناً".

وقد أعجبني ما كتبه يومئذ عن "الدكتاتور" في ذلك الكتاب، ولم أقرأ فيه سوى تلك الصفحات، وكان القصيمي يفتخر في أحاديثـه أنـه يقصد بما كتب رئيساً معروفاً من رؤساء الدول العربية.

ولقيت كلمتي هذه صدى كله رضا عند المعجبين بالقـصيمي، فأرسلوا إلي الشكر، وأخذ القصيمي نفسه مـا كتبتـه عنـه وضـمّنه في إعلان عن الكتاب، ثم حرَّفه وكتب ما لم أقل عنه!".

ثم يكتب بعد صفحات:

" هذا الشقاء الرجيم هو ما أصاب القصيمي، فإن آراءه الكثيرة التي عرضها واقتبسها من ماركس وغيره من فلاسفة التشاؤم والهدم تدل دلالة واضحة على أنه مريض نفسانياً، وأن الشقاء الرجيم قد نزل عليه، وقد أصابه هذا المرض النفساني ن على أغلب الظن، لإخفاقه فيما كانت نفسه تؤمله، فأصبح رجلاً شاذاً، برماً بالحياة، برماً بالكون، ساخطاً، شاكياً، متشائماً، متأففاً، متناقضاً قلقاً، تنتابه نوبات من الكمد النفسي فتجعله لا يرى في الحياة معنى، ولا حكمة، فلا يبصر نوراً، ولا جمالاً، ولا يشعر براحة، فيثور وتدفعه أنانيته الصارخة إلى التحطيم والهدم.

ولقد رأيت أن آراء القصيمي التي تبناها من مذاهب الهدامين ما هي إلا ثمرة عقد نفسية متراكمة منذ صغره، حسب بادئ الأمر أن طريق الدين يوصله إلى القمة، ويضمن له العز والجاه، فاندفع يكتب في الدين ويدافع عنه بحماسة وحرارة، لكن الأزهريين سخروا منه، وطردوه، فشتمهم.

إنه مريض في عقله وروحه ونفسه، يدعو إلى الاحتجاج والثورة والإلحاد، وليس عنده ملجأ يلجأ إليه بعد أن كفر بربه، ليشعر ببرد السكينة والراحة والطمأنينة، فوساوسه تزيد، وآلامه النفسية تفور، إنه عدو كل شيء في هذا الكون، تقدح في قلبه الضغينة الحادة عليه.. ".

وقبل هذا بصفحات كتب المنجد:

"فالذين قرأوا مؤلفات القصيمي الأخيرة يرجعون إلى

ثلاث فرق:

أولاً: فأناس استنكروا واشمأزوا وقرفوا من القصيمي وآثاره وحجتهم أنه رجل ارتد إلى الإلحاد بعد الإيمان بالله، وبعد الاندفاع في تعظيم القيم الروحية. وأنه بلغ حداً بعيداً في التطاول على المعتقدات الدينية والروحية والتراث الخلقي، وراح يدعو جهرة إلى الإلحاد والهدم، بروح ملؤها النقمة على كل شيء. فالقصيمي عند هؤلاء ملحد هدّام مضلل، كأنه الوباء.

ثانياً: وأناس آخرون قرأوا ما كتبه القصيمي بكثير من السخرية والتهكم، واتهموه أنه مجنون، أو أنه مصاب بمرض نفساني. وحجتهم أن ما كتبه كله متناقض. كل سطر ينقض الذي يسبقه، وأن آراءه لا تستقيم مع قواعد العقل وسبل المنطق، وأنه يكتب أشياء لا تُفهم أبداً. فكأنها - على قولهم - هذيان مجنون أو محموم. يشتم الشمس مرة لأنها لا تثور على ما خلقها الله عليه، ويسب الحشرات لأنها لا تنادي بالاحتجاج على ما هي فيه. وغير ذلك من آراء تشبه هذه، تدعو إلى السخرية، وتدعو إلى الريبة في عقل كاتبها.

وهذان الفريقان هما إما من المسكين بالدين والأخلاق، أو المتمسكين بأحكام المنطق والعقل الصحيح.

ثالثاً: وفريق ثالث قرأوا ما كتبه القصيمي بإعجاب، لأنه أتى بما لم يأت به أحد قبله - على حد تعبيرهم -. ولأنه صاحب التأمل

العميق الذي فهم بنظره سر الكون فوصفه، ولأن تاريخ العرب لم يعرف فكراً أخصب من فكره.

وهذا الفريق من الشباب الناشئ، الذي لم يؤت ثقافة واسعة يستطيع أن يرد الأمور بها إلى نصابها، أو يميز بها الصحيح من الباطل، أو من الملحدين الذين أطربهم ضجيج القصيمي الناقم. وبين هذه الطوائف الثلاث إجماع واحد، هو أن القصيمي ملحد، يفاخر بإلحاده ويعلنه، وإن كان الفريق الثالث يسمي إلحاده "فكراً حرّاً".

على أن هناك تعليقات أخرى يذكرها أو يكتبها المفكرون والأدباء، دون أن يلتزموا بطائفة من الطوائف الثلاث التي ذكرناها.

فمنهم من سمعته يقول: هذا الرجل مغلق، وما يكتبه مغلق أيضاً لا يفهم. وإذا كان الكاتب لا يستطيع إفهام قارئه فهذا دليل على أنه هو نفسه لا يعرف ماذا يريد. وهم يقولون أيضاً: إن القصيمي ليس عنده اتزان وتسلسل منطقي في تفكيره، فهو يقفز من فكرة إلى فكرة، فتأتي هذه الأفكار مضطربة، مسيخة لم تنضج نضجاً يمكنها من الظهور واضحة سافرة.

وسمعت آخرين يقولون: إن خلاصة ما كتبه القصيمي، وما سيكتبه هو ما يلي: " أيها الناس لا تؤمنوا بالله، ولا بأي دين، ولا تؤمنوا بالأخلاق والقيم، ولا تحترموا أحداً. ثوروا على كل شيء، واحتجوا على كل شيء، واهدموا كل شيء، فما دمت أنا مهملاً في هذا الكون، ولست أنا مركز الكون، فيجب أن أنقم على كل شيء، وأن أدفع الناس

إلى النقمة، وإلى الثورة والاحتجاج، ليبدلوا كل شيء ويخرب هذا الكون.

وسمعت آخرين من الأدباء يقولون: السطحية واضحة فيما كتب القصيمي، فهو ضعيف الثقافة يحاول طرق موضوعات فلسفية هي أعلى من مستواه العقلي، فلم يتح له أن يتصل بالتيارات الفلسفية والثقافية الأوروبية إلا عن طريق بعض المترجمات، فأغار على بعضها وشوهها، وتبنى بعض الآراء الغربية المادية وتمسك بها، فليس عنده أصالة فيما كتب. وكل كلمة قالها يمكن ردُّها إلى صاحبها الأوروبي الذي أخذها عنه، ولم يكن بارعاً ولا ماهراً في ربط هذه الآراء المسروقة بعضها ببعض بلباقة ولطف، فجاءت كتبه مثل جراب الشحاذين، يضعون فيه ألواناً من الأطعمة المتنافرة والمتآلفة، بعضها فوق بعض، فيكون المزيج عجيباً.

على أن الآراء التي يختارها القصيمي هي سامَّة دائماً: فيها شر، وليس فيها خير.." انتهى.

القصيمي يرد على المنجد

بجانب ما نقلناه أعلاه أورد المنجد كلاماً طويلاً جارحاً وقاسياً وعنيفاً في القصيمي، وتكلم حول جذوره الفكرية، وأرجعها إلى منابع ماركسية وشيوعية، وهو يلتقي في كتابه مع ماركس كثيراً، ومن ثم تكلم

حول أصله ونشأته وإلحاده مما أثار الغيظ في نفس القصيمي وطيَّر صوابه من لبه، وجعله يهيج أكثر من هياجه من مقال مغنية، ويثور ثورة عارمة تمثلت في كتابته مقالاً مطولاً في الرد على المنجد، والمقال كله سخرية واستهزاء بالدكتور، وثورة ضده، ونقمة عليه، وليس فيه أي رد علمي، أو إشارة إلى ما أثاره المنجد من أفكار وتحليل لبنيته الفكرية ومصادره المعرفية، بجانب ما أورده من آراء المتلقين لكتبه، كل ذلك تركه القصيمي جانباً، وأمسك ما أورده من أصله غير السعودي، وأخذ يمطط الجمل، ويلوك العبارات بأسلوب فج ممل، كما سيرى القارئ في المقال التالي[١] وهذا نصه:

" الصديق العزيز النبيل

لك كل الشكر والمحبة والشوق والتقدير بلا حدود. لقد فعلت أيها الصديق المحب شيئاً جميلاً طيباً جداً إذ أرسلت إليَّ دراسة الدكتور صلاح المنجد وفقه الله للمزيد من ذلك.

لقد قرأت الدراسة أو الرسالة فوجدت فيها أربع مزايا ضخمة يجب تسجيل الاعتراف بها..

المزية الأولى: إنها دراسة علمية إلى أبعد المدى.. حتى أنه لشيء رائع وعظيم أن يدرسها مهندسو صواريخ الكون ومركبات غزو الفضاء

---

(١) لئلا يعود هارون الرشيد: ١٨٣ - ١٩٠ بعنوان "رسالة إلى الدكتور المنجد.. أمام إغراء النفط العربي".

ليتعلموا منها علمانية الدراسة والموهبة.. إنـه لـشيء رائـع وعظـيم أن يحدث هذا.

المزية الثانية: ما في الدراسة أو الرسالة من صدق وتقـوى ومـن حـوافز وأهداف نظيفة خيرة بارة مخلصة.. حتى أنه لشيء رائـع وعظـيم لـو أن جميع الأنبياء والقديسين قد قرأوها وتعلموهـا قبـل أن يرسـلوا لهدايـة البشر لكي يتعلموا منها الصدق والنظافة والتقوى

والإخلاص وطهارة الحوافز والأهداف والنيات وإرادة وجـه الله وحده فيما يقولون وينوون ويفعلون.. إنه لشيء رائع وعظيم لو أن هـذا قد حدث. ولكن يظهر أن الله لم يحب البشر

الحب المطلوب ولم يخلص لهم الإخلاص الذي يحتـاجون إليـه. لهذا لم يدبر لهم هذه الأمنية..

المزية الثالثة: الأدب والتهذيب اللذان صيغت بهما الدراسة أو الرسالة.. إن البشر لم يعرفوا مثل هذا. إن قلوب الطير ولغاتها لم تعرف مثل هذا. إن ضمائر الملائكة وصلواتها لم تعرف مثل هذا. إن آيات الكتب المقدسة لم تعرف مثل هذا. إن أخلاق الزهر والـورود لم تعـرف مثـل هـذا. إن أدب الإله وتهذيبه لم يطمعا أن يكون مثل هذا.

إن المفروض والمحتمل جداً أن الملائكة مشغولون في هذه الأيـام بدراسة أدب وتهذيب الرسالة. إنه لمفروض أنهم الآن يتدارسون الرسـالة مع الله. ليتعلموا منها، ليتعلم الله منها، كيف يكون الأدب والتهذيب.

كيف يصوغون أدبهم وتهذيبهم من جديد بعد أن جاء الدكتور المنجد في دراسته بهذا المستوى من الأدب والتهذيب الذي هو جدير بأن يتعلم منه الإله والملائكة مستويات الأدب والتهذيب.

المزية الرابعة وهي أكبر المزايا:

الاكتشاف الرائع، الرائع جداً، جداً – والمنقذ، المنقذ جداً، جداً، جداً.

لقد اكتشف الدكتور المنجد اكتشافاً لعل جميع اكتشافات الإنسان العلمية والكونية والفنية والأدبية والأخلاقية والنفسية والدينية في تاريخه كله لا تساويه، أي لا تساوي اكتشاف الدكتور صلاح المنجد هذا.

لقد اكتشف أني لست من نجد، ولا من المملكة، ولا من الجزيرة العربية.

إذن لقد نفى عن نجد، وعن المملكة، وعن الجزيرة هذه التفاهة التي هي "القصيمي" التي هي أنا. إذن لقد برّأ نجد والمملكة والجزيرة من العار، من السباب، من الحقارة. لقد أسقط عن نجد، عن المملكة، عن الجزيرة كل ذلك لأنه اكتشف وأعلن أن "القصيمي" التفاهة، الحقارة، العار، السباب ليس من هناك. إذن لقد برأت نجد والمملكة والجزيرة من كل تفاهة وحقارة وعار وسباب حينما اكتشفت براءتها من هذا العار الوحيد، من هذه التفاهة الوحيدة، من هذا الذنب الوحيد، من هذه المسبة الوحيدة التي هي "أنا" إنه لم يبق الآن في نجد وفي المملكة

وفي الجزيرة العربية بعد إبعادي عنها، بعد طردي من أنساب أهلها – إنه لم يبق الآن هناك بعد نفيي، بعد طردي، بعد براءة كل الأسر والأنساب مني – إنه لم يبق الآن هناك إلاَّ العبقرية والعظمة والمجد والنظافة والمستويات الإنسانية التي لا تطاولها ضخامة الشمس ولا أضواؤها ولا ارتفاعها ولا نظافتها.

لقد كان الدكتور صلاح المنجد يدرك أن التاريخ سوف يعير نجداً ويعير المملكة ويعير الجزيرة ويعير كل الناس هناك يوماً ما "بالقصيمي" لأنه كان من هناك. فكان أي الدكتور المنجد يتعذب لهذا، لهذا التعيير الذي سوف يوجه إلى نجد وإلى المملكة وإلى الجزيرة العربية وإلى كل من هناك من بدو وحضر من سابقين ولاحقين. فذهب يناضل ويبحث. يناضل ويبحث ويعب ويتأرق.

حتى أصاب اكتشافه هذا وأعلنه وحتى أسقط كل العار والأوحال والتفاهات والدناءات وهبوط المستويات عن نجد، عن المملكة، عن كل الجزيرة العربية.

لابد أن الدكتور يعرف قيمة الخدمة التي أدَّاها، ولابد أن كل من في نجد والمملكة والجزيرة يعرفون ضخامة هذه الخدمة لسمعتهم وعبقريتهم ومستقبلهم وتاريخهم. ومحتوم وواجب أن يجزوه على ذلك جزاء ملائماً. ولا أستطيع أن أعرف كيف يمكن أن يكون جزاؤه ملائماً وكافياً. إن ذلك لشيء صعب، صعب جداً. ولكني سأرى أن أقل

مستويات هذا الجزاء:

أولاً: أن يشتري من هذه الدراسة نسخاً يساوي عددها عدد سكان المملكة. والسعر يجب أن يكون سخياً بقدر سخاء النفط العربي. بقدر سخاء المسؤولين في المملكة حينما يهبون الكذابين والمنافقين والتافهين إيرادات النفط البليد الفاجر لكي يزدادوا كذباً ونفاقاً وتفاهة يحمون بها بلدهم من التأخر والفساد والشيطان والأعداء.

ثانياً: أن تقرر دراسة الرسالة في جميع جامعات وجوامع ومدارس المملكة، وأن تُنقل إلى جميع اللغات، وأن تُنشر تباعاً في جميع الصحافة السعودية، وأن تعلق في كل البيوت والمساجد والطرقات وفي جوف الكعبة. وأن تطبع المصاحف طبعات جديدة وتضاف إليها الرسالة لتكون إحدى سور القرآن، لتكون أعظم سورة. وأن يشيد لها أي للرسالة أو للدراسة متحف خاص ضخم. وأن يكون متحفها هو أول متحف في الجزيرة وأعظم متحف فيها.

ثالثاً: أن تقام تماثيل للدكتور المنجد لتنصب في كل مدينة وقرية وصحراء وطريق في الجزيرة كلها وأن توضع الرسالة مع التعليقات والشروح المناسبة لها فوق كل التماثيل المقامة مع قصائد الثناء على الدكتور المنجد.

رابعاً: أن يعين الدكتور المنجد شيخاً إسلامياً في المملكة أو ولياً للعهد أو هما معاً. ومن الأفضل أن يعين خليفة للمسلمين ليكون جزاؤه قريباً مما يجب.

خامساً: أن تتفاوض كل الدول العربية، بل أن يجتمع مؤتمر القمة العربي في أخطر اجتماع له لكي يصدر قراراً إجماعياً بجعل كل جندي وضابط وقائد يحمل في جيبه وفوق سلاحه نسخة أو عديداً من النسخ، من نسخ الرسالة أو الدراسة. لكي يتبع ذلك هجوم خاطف عام على إسرائيل لكي يكون القضاء عليها دون شك قضاء حاسماً وتاريخياً يهز العالم كله وينسيه كل هزائم العرب في كل تاريخهم، ويغفر لهم كل ذنوبهم وضعفهم.

سادساً: أن يكتب أشعر شعراء المملكة أطول قصيدة في التاريخ تمجيداً للاكتشاف الذي أعلنه الدكتور المنجد لتكون هذه القصيدة بعض واجب الشعر وبعض جزائه لأمجد اكتشاف، قام به أمجد إنسان، ليؤدي أمجد نتيجة وينقذ من أضخم عار.

سابعاً: أن يصدر صديقنا العظيم الأستاذ حمد الجاسر عدداً خاصاً ممتازاً كبيراً من مجلة العرب في شكر الدكتور المنجد وفي الاعتراف له وفي تقويم الاكتشاف من الناحية التاريخية والوطنية والعرقية والعلمية والأخلاقية، وهذا معقول لعدة أسباب منها أن الأستاذ العظيم الجاسر هو أعظم مؤرخ وباحث في الجزيرة العربية. ومنها الصداقة والمعرفة القويتان اللتان يملكهما الأستاذ الجاسر إزاء الدكتور المنجد.

ثامناً: أن يصدر جميع السعوديين، من مثقفين وعلماء وشعراء وأدباء وكتاب وتجار وزوَّار وغيرهم أن يصدروا بياناً يشكرون به الدكتور

المنجد ويهنئونه على اكتشافه وخدمته العظيمة، لتكونوا أنتم أول أو أحد من يوقعون البيان، على أن ينشر البيان في جميع الصحافة السعودية والعربية، وأن يذاع مكرراً ومرات من جميع محطات الإعلام والإذاعة في العالم كله إن أردنا القيام بالواجب كاملاً.

تاسعاً: أن تتفضلوا وبالطريقة التي ترونها برفع شكري واعترافي اللذين لا حدود لهما إلى الدكتور المنجد، راجين منه أن يفتح كل قلبه وتواضعه لكي يتنازل بتقبل هذا الشكر والعرفان، ليكون تقبله لذلك منَّة جديدة منه تحتاج من جديد إلى شكر واعتراف مني لا حدود لهما.

عاشراً: أن تغيّر السفارة السعودية في بيروت وكل السعوديين الرسميين هناك أن يغيروا جميعاً أسلوب لقائهم ومعاملتهم للدكتور المنجد حينما يزورهم ليشرح لهم مزايا الصدق والإيمان بالله ومزايا المحافظة على الكرامة والشرف والإباء أمام إغراء النفط العربي الفاجر البليد. وليشرح لهم أيضاً دمامة الكذب والنفاق والخداع باسم الدين وباسم احترام الله والرغبة فيه وفيما عنده مهما غضب الناس، ومهما غضب مالكو النفط.

... أن يغيروا معاملتهم ولقاءهم ليكونا أكثر حفاوة واحتفالاً بالنظافة والنزاهة والكرامة التي يعلمهم إياها الدكتور بسلوكه ونياته وحياته.. ويعلمهم إياها بدراسته العلمية الصادقة المخلصة النظيفة التي لم يرد في كل التاريخ بشيء وجه الله ووجه الحق والصدق مثلما أريد بها أي بدراسة المنجد عن القصيمي الملحد الملوَّث الكذّاب.

والآن أرجو منك، ألتمس منك باسم الصداقة والمحبة، وباسم الذكريات والعلاقات القوية القديمة وباسم أشياء كثيرة، كثيرة. ومن أجل القيام بالواجب المفروض علينا وعليكم من التقدير والشكر للدكتور المنجد ومن أجل الإعلان عن اكتشافه العظيم ومن أجل الانتفاع به على أوسع مدى.

باسم كل ذلك ومن أجل كل ذلك أرجو منك، ألتمس منك الآتي:

أن تطبع رسالتي هذه إليك عديداً من النسخ ولو بالآلة الكاتبة ثم تبعث إليّ بنسخة أو بنسختين أو بثلاث نسخ إذا أمكن فإني لم أحتفظ لنفسي بأية نسخة. وأنا أريد الاحتفاظ بهذه الرسالة لأسباب كثيرة. وألتمس أن تبعثوها مضمونة ثلاث نسخ أو أكثر. إنه أفضل.

كذلك تتفضلون بإرسال نسخة ولو بالبريد المضمون إلى الدكتور المنجد ليطمئن إلى أن العمل الصالح النبيل لابد أن يشكر ويظهر وكذلك إرسال نسخة إلى أصحاب السعادة السفراء السعوديين في أمريكا وأوروبا وآسيا لعلهم يترجموها إلى لغات العالم حيث يعيشون، ولعلّ رؤساء تلك الدول بعد أن يقرأوا ترجمة رسالتي هذه يصدرون أوامرهم بتدريس "دراسة" الدكتور المنجد في كل الجامعات وأيضاً في كل الكليات العسكرية، وأيضاً في كل المعاهد والمجامع العلمية.

وكذلك تسلم نسخة من رسالتي هذه بعد طبع عديد من

نسخها إلى جميع الأصدقاء والإخوان وإلى جميع المواطنين السعوديين ولا سيما موظفي السفارة وموظفي البعثات العلمية والمكتب العسكري في بيروت وإلى جميع أولئك الأصدقاء الذين تعرفون وأعرف.

ولكن بعد الإشراف التام الدقيق على تصحيح النسخ المطبوعة بمراجعتها على الأصل لتكون سليمة صادقة.

كل هذا لأن القضية ذات قيمة كبرى جداً، جداً. ولأن اكتشاف الدكتور شيء عظيم جداً، جداً، لا يمكن إحصاء الثناء عليه ولا القيام بما يستحق من الشكر مهما فعلنا، مهما أردنا وحاولنا.

شاكراً مستغفراً معتذراً" انتهى.

خامساً: بقيت ملاحظة أخيرة نود أن نسجلها، وهي تتعلق بالردود التي كتبت حول كتاب "العالم ليس عقلاً" وهي كثيرة ومتنوعة. وعند قراءتها ومتابعتها سنجد أن رد الشيخ محمد جواد مغنية لم يكن الأقوى والأعمق والأكثر إحاطة بحجج خصمه، ولم يكن رده يتسم بقوة إقناع، بل كان الرد هزيلاً – إن صح التعبير -، وذلك مقارنة بما كتبه الشيخ أبو عبد الرحمن الظاهري، وما كتبه الدكتور صلاح الدين المنجد، وغيرهما، فالكاتبان المذكوران استطاعا أن يلما بكل ما كتبه القصيمي، وأن يتابعا أفكاره، فكرة فكرة، ومن ثم بيان الهزال الذي اتسمت به، والوهن المحيط بها من جميع جوانبها.

فالظاهري كتب كتاباً مستقلاً في الرد عليه، أسماه "ليلة في

جاردن سيتي"، ط١: ١٩٩٥م، دار ابن حزم، في ٩٨ صفحة. والمنجد كتب دراسة مطولة في أكثر من ٦٤ صفحة، أسماها "دراسة عن القصيمي"، ١٩٦٧م، دار الكتاب الجديد. أما مغنية فكتب مقالين اتسما بالنقولات الكثيرة دون أن يضرب الأفكار من العمق، ويحللها من الجذور، ويتناولها باتساع وبرؤية علمية، كما صنع النقاد الآخرون! وقد أشرت لهذه الملاحظة في كتابي "محمد جواد مغنية.. سيرته وعطاؤه".

الفهرس